جامعة حسيبة بن بوعلي _الشلف_

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

- - - - - -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد تطبيقي و إحصاء

دراسة قياسية لاثر تعبئة المدخرات على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة: 2009-1974

إعداد الطالب :
- بن غالية فؤاد

إشراف الاستاذ الدكتور :
- راتول محمد

لجنـــــة المناقشـــــة

د.بريش عبد القادر.....رئيسا

ا.د.راتول محمد.....مقررا

د.بطاهر علي.....ممتحنا

د.هني محمد نبيل.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2011-2010

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

بسم الله الرحمن الرحيم

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

كلمة شكر

الحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره على نعمه ظاهرها وباطنها كما ينبغي لجلال وجهه الكريم الذي وفقنا واعاننا على إنجاز هدا العمل ونساله ان يرزقنا الإخلاص فيه إنه ولي ذلك والقادر عليه.

اتوجه بجميل الشكر والعرفان، وخالص الثناء و الإمتنان إلا كل من علمني واعانني ماديا ومعنويا على الوصول إلى هده الغاية، واخص بالد كر اساتدتي الافاضل، اساتدة كلية علوم التسيير والإقتصاد، وعلى راسهم الاستاذ المشرف الد كتور راتول محمد الدي رحب بهدا العمل وقبل الإشراف عليه، و كل الاساتدة الدين تفضلوا بقراءة هدا البحث واجتهدوا في تقييمه.

كما ازف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد لإنجاز هدا العمل .

ونسال الله عز وجل ان يحفظهم جميعا بما يحفظ به عباده الصالحين ويوفقهم في اعمالهم.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إهـــداء

اهدي ثمرة عملي هدا إلى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما،

إلى جميع إخوتي واخواتي،

وإلى جميع الاهل والاقارب والاصدقاء.

إلى هؤلاء جميعا اهدي هدا العمل، واسال الله عز وجل ان يجمعنا

في مستقر رحمته، ودار كرامته، وجناته، جنات النعيم، إنه خير مامول،

واكرم مسؤول.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فهرس المحتويات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

التفهـــرس

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	-
إهـــداء	-
فهرس المحتويات	VI-I
مقدمة عامـة	ا-ث
الفصل الاول: الإدخار و واقعه في الجزائر	61
المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الإدخار	71
المطلب الاول: مفهوم الإدخار	71
المطلب الثاني: انواع الإدخار	12
المطلب الثالث: مصادر الإدخار	32
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإدخار	27
المطلب الاول: الإدخار في النظرية الكلاسيكية	27
المطلب الثاني: نظريات الدخل	28
المطلب الثالث: نظرية الطبقة و إفتراض دورة الحياة	41
المبحث الثالث: مؤسسات تعبئة المدخرات و الادوات المساعدة على ذلك	46
المطلب الاول: اجهزة التعبئة و التجميع المصرفية	46
المطلب الثاني: اجهزة التعبئة و التجميع غير المصرفية	50
المطلب الثالث:ادوات تعبئة و توظيف المدخرات	53
المبحث الرابع: تحليل تطور مدخرات الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2009	58
المطلب الاول :تطور الإدخار خلال الفترة 1974-1988	85
المطلب الثاني: تطور الإدخار خلال الفترة 1989-2009	63
خلاصة الفصل الاول	07
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الإقتصادي وتطوره في الجزائر	17
المبحث الاول: مفاهيم عامة حول النمو و التنمية الإقتصادية	73
المطلب الاول: مفهوم النمو الإقتصادي	73

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الإقتصادية	77
المطلب الثالث: التمييز بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية	80
المبحث الثاني: نظريات النمو في الفكر الإقتصادي	81
المطلب الاول: نظريات النمو عند الكلاسيك	81
المطلب الثاني: تحليل ماركس و شومبيتر للنمو الإقتصادي	84
المطلب الثالث: نظرة كيتز و روستو للنمو الإقتصادي	87
المبحث الثالث: النماذج الرياضية للنمو الإقتصادي	91
المطلب الاول: نموذج "هارود-دومار".	91
المطلب الثاني: نماذج النمو النيوكلاسيكية	99
المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي	108
المبحث الرابع: تحليل تطور نمو الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2009	115
المطلب الاول :تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 1974-1988	115
المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 1989-2009	711
خلاصة الفصل الثاني	212
الفصل الثالث: قياس اثر تعبئة الإدخار على النمو الإقتصادي في الجزائر	312
المبحث الاول: وصف النموذج القياسي	512
المطلب الاول: تحديد متغيرات النموذج	512
المطلب الثاني: النموذج الرياضي المقترح	912
المبحث الثاني: دراسة إستقرارية المتغيرات	311
المطلب الاول: إختبار استقرارية المتغير التابع	311
المطلب الاول: إختبار إستقرارية المتغيرات المستقلة	321
المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي لأثر تعبئة الإدخار على النمو الإقتصادي	713
المطلب الاول: الإختبارات المتعلقة بالبواقي	713
المطلب الثاني: إختبارات المعنوية	411
المطلب الثالث: التحليل الإقتصادي للنموذج	414
خلاصة الفصل الثالث	614

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خاتمـة عامـة	**714**
قائمـــة المراجع	**151**

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور إجمالي الإدخار المحلي، العائلي و الحكومي خلال الفترة 1974-1988	85
(2-1)	تطور الإدخار العائلي بالنسبة للإدخار المحلي خلال الفترة 1974-1988	95
(3-1)	تطور الإدخار الحكومي بالنسبة للإدخار الإجمالي خلال الفترة 1974-1988	60
(4-1)	تطور إجمالي الإدخار المحلي، العائلي و الحكومي خلال الفترة 1989-2009	63
(5-1)	تطور الإدخار العائلي بالنسبة للإدخار المحلي خلال الفترة 1989-2009	64
(6-1)	تطور الإدخار الحكومي بالنسبة للإدخار المحلي خلال الفترة 1989-2009	65
(7-1)	تطور إحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1989-2009	96
(1-2)	معدلات نمو الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-1988	115
(2-2)	معدلات نمو الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1989-1996	811
(3-2)	معدلات نمو الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1997-2009	201
(1-3)	تطور معدلات النمو الإقتصادي خللا الفترة 1974-2009	612
(2-3)	تطور قيم(*smr*) في الجزائر خلال الفترة 1974-2009	712
(3-3)	تطور قيم (*sgr*) في الجزائر خلال الفترة 1974-2009	128
(4-3)	جدول درجة التاخر	131
(5-3)	جدول يوضح قيمتي (ADF) المحسوبة و المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$	213
(6-3)	جدول درجة التاخر	313
(7-3)	جدول يوضح قيمتي (ADF) المحسوبة و المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$	313
(8-3)	جدول درجة التاخر	413
(9-3)	جدول يوضح قيمتي (ADF) المحسوبة و المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$	131
(10-3)	جدول درجة التاخر	613
(11-3)	جدول يوضح قيمتي (ADF) المحسوبة و المجدولة عند مستوى معنوية	713

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

	$\alpha = 5\%$	
(12-3)	جدول يوضح إختبار بحانس تباين الاخطاء	138
(13-3)	جدول التقدير	139
(14-3)	جدول يظهر إختبار (Breusch-Godfrey)	140
(15-3)	جدول التقدير	141
(16-3)	النموذج المقدر	144

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فهـرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	التوازن بين الإدخار و الإستثمار عند الكلاسيك	82
(2-1)	دالة الإستهلاك في المدى القصير	13
(3-1)	دالة الإدخار عند كبتر في المدى القصير	33
(4-1)	**شكل يوضح فرضية** الدخل الدائم	40
(5-1)	المراحل التي يمر بها إستهلاك ودخل الفرد وفقا لنظرية دورة الحياة	44
(1-3)	إنتشار قيم المشاهدات الفعلية لمعدلات **النمو** الحقيقية	912
(2-3)	إنتشار المشاهدات الفعلية لقيم الإدخار العائلي الحقيقي	130
(3-3)	إنتشار المشاهدات الفعلية **لقيم** الإدخار االحكومي الحقيقي	130
(4-3)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للمتغير (*tdc*)	131
(5-3)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للمتغير (*smr*)	321
(6-3)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للمتغير (*smr*) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الاولى	413
(7-3)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للمتغير (*sgr*)	513
(8-3)	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	713
(9-3)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للاخطاء	401
(10-3)	إختبار (Cusum) على النموذج المقدر	414

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

مقدمة عامة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تمهيـد:

يعتبر تحقيق معدلات **نمو** اقتصادي إيجابية من المشاكل الإقتصادية الاساسية في العالم التي واجهت العديد من الدول **منذ** نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا نظرا لاستقلال اغلب المناطق المستعمرة **على** غرار الجزائر في بداية هذه الفترة؛ حيث مباشرة بعد تحررها ارادت هذه الاخيرة ان ترفع من مستوى معيشتها بإنجاز العديد من التعديلات لغرض إنعاش الاقتصاد.

بيد ان **تحقيق** النمو و التنمية الاقتصادية لاقتصاد ما **يتوقف** إلى حد كبير على مدى التغلب على مشكل تمويل التنمية، اي مدى قدرة هذا الاقتصاد على تدبير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج الإستثمار التي تستهدفها الخطة. ومن المعلوم ان مصادر تمويل التنمية تنقسم بصفة عامة إلى مصدرين رئيسيين، المصدر الاول هو عبارة عن مدخرات محلية التي تتحقق في الاقتصاد الوطني، وتتمثل في مدخرات قطاع الاعمال، ومدخرات القطاع الحكومي، ومدخرات القطاع العائلي، اما المصدر الثاني هو الموارد الاجنبية باختلاف انواعها، مثل القروض الحكومية الثنائية، والقروض المتعددة الاطراف، والقروض الخاصة التجارية، واستثمارات رؤوس الاموال الاجنبية المباشرة. ولا شك انه توجد علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي، فكلما كان مستوى الإدخار المحلي ضئيلا بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة، كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي. و هذا من شانه ان يعيق نمو اقتصاد الدولة نظرا لاستنزاف الطاقات المالية في دفع اقساط المديونية، و هذا ما يظهر اهمية تعبئة المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار الوطني و المخططات التنموية لتفعيل النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النامية.

اهمية الدراسة:

تتبلور اهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الدور الكبير للإدخار في الكثير من دول العالم، و من ضمنها الجزائر، و خاصة من خلال تحريك عجلة النمو الإقتصادي و النهوض بإقتصاديات الدول النامية هذا من جهة، و من جهة اخرى دراسة مدى مساهمة الاموال المدخرة في النمو الإقتصادي الجزائري.

كما يمكن ان تساعد هذه الدراسة في معرفة الحجم الامثل للإدخار المحلي الذي من شانه ان يساهم بطريقة إيجابية في تحسين الظروف الإقتصادية للدولة، و بالتالي قيام السلطات الإقتصادية بالتدابير اللازمة للوصول او المحافظة على هذه المستويات من الإدخار.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الدور الذي يلعبه الإدخار الوطني المحلي في دفع عجلة النمو الإقتصادي الجزائري، و هذا من خلال فصل اثر كل من الإدخار العائلي، الإدخار الخاص و الادخار الحكومي على النمو الإقتصادي الجزائري كل على حدا خلال فترة الدراسة، و هذا من شانه ان يبرز لنا اي من هذه الاوعية يستلزم تعبئة مصادر جديدة للمحافظة على نسق متزايد في النمو الاقتصادي في المستقبل.

إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم و نظرا للاهمية البالغة التي يحوزها الإدخار المحلي في تمويل الإستثمارات الوطنية و تنشيط الإقتصاد الوطني و تحريك عجلة النمو فيه، حاولنا معرفة اثر التغيرات في حجم الإدخار المحلي على النمو الإقتصادي الجزائري من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يؤثر حجم المدخرات المعباة في الإقتصاد الوطني على النمو الإقتصادي الجزائري؟

و كيف يمكن قياس هذا الاثر؟

للإجابة على هذا التساؤل كان لزاما علينا ان نتطرق إلى الاسئلة الفرعية التالية:

*كيف يعبا الإدخار؟ و ما هي الاموال التي تعتبر إدخارا فعليا في الاقتصاد؟

*من هم المدخرون في الجزائر؟ و كيف يتم إحصاء مدخراتهم؟

*هل تستثمر كل المدخرات المعباة؟ و بالتالي هل حقيقة ستؤدي إلى نمو الإقتصاد؟

***كيف** يمكن قياس هذا النمو في الإقتصاد إن وجد؟

*كيف يمكن بناء نموذج رياضي لقياس اثر الإدخار على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

الفرضيـــات:

للإجابة على هذه التساؤلات إقترحنا بعض الفرضيات التي ستكون كمنطلق لبحثنا و هي:

*يعتبر إدخارا كل ما فضل عن الدخل بعد الإستهلاك، و الإدخار الحقيقي هو الاموال الموظفة في الإقتصاد إما عن طريق الوساطة او مباشرة.

*بالنسبة للاقتصاد الجزائري فإن المدخرون بالدرجة الاولى هم الافراد ثم المؤسسات فالقطاع الحكومي، و ربما يتم إحصاء هذه المدخرات على مستوى مؤسسات الادخار.

*لا يستثمر من هذه المدخرات إلا ما هو إجباري عن طريق المؤسسات المالية، و بالتالي فيمكن ان يكون اثر هذه المدخرات على الاقتصاد الجزائري خفيفا.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

*يقاس النمو الاقتصادي لبلد ما إما عن طريق نسبة التغير في متوسط الدخل الفردي و إما عن طريق حساب نسبة التغير في الدخل الوطني للدولة.

*لبناء نموذج رياضي يقيس العلاقة بين النمو الاقتصادي و حجم الإدخار في الدولة نستعمل نموذج الإنحدار المتعدد.

حدود الدراسة :

سنركز في دراستنا هذه على التطور التاريخي لبعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري، و المتمثلة اساسا في الادخار العائلي، الادخار الحكومي و معدل النمو الاقتصادي الجزائري بما ينطوي عليه من دخل محلي و كذا متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، و من هنا يظهر ان للدراسة بعدين مكاني يتمثل في الجزائر، و زماني بدراسة الفترة الزمنية المحصورة في ستة و ثلاثون (36) سنة تعكس تطور هذه المتغيرات ابتداءا من سنة 1974 إلى غاية سنة 2009.

المنهـــج المتبـــع :

للإجابة على الإشكالية السابقة فقد اعتمدنا في بحثنا على مزيج من المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي، فالمنهج الإستنباطي واداته التوصيف من خلال إستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالادخار و النمو الاقتصادي و النظريات الاقتصادية الشارحة لهما، اما المنهج الإستقرائي فاداته استقراء المعلومات التاريخية وتحليلها، وذلك كون ان البحث لا يخلو من البعد التاريخي، وذلك عند محاولة بناء نموذج قياسي لاثر تعبئة الإدخار الوطني على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سنة 1974 إلى سنة 2009.

الدراسات السابقة :

لقد تعددت الدراسات النظرية و التحليلية لموضوعي تعبئة المدخرات الوطنية و النمو الاقتصادي الجزائري من خلال إقرانها ببعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى، دون التخصص في قياس الاثر بينهما، و هو ما سنسعى إلى إضافته في بحثنا هذا، ومن هذه الدراسات:

*دراسة: **بطاهر علي** "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية" و هي اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، 2005-2006. حيث تعرض الباحث إلى دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات و تمويل التنمية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية و المصرفية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

*دراسة: صواليلي نصر الدين "النمو و التجارة الدولية في الدول النامية" اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع : اقتصاد قياسي بجامعة الجزائر، 2005-2006، وتعرض فيها الباحث إلى الربط بين النمو الاقتصادي و التجارة الدولية للدول النامية.

*دراسة: محمد علي صالح المكردي "الادخار و دوره في النمو الاقتصادي" و هي رسالة ماجستير مطروحة سنة 2004 **باليمن، حيث** يتناول البحث تطور هيكل الادخار المحلي في الجمهورية اليمنية في الفترة بين1990 إلى 2002 ، ودور المدخرات المحلية في عملية النمو الاقتصادي من خلال دراسة وتحليل البيانات الإحصائية المتاحة .

تقسيمات البحث:

بغية الإلمام بالبحث و الإحاطة بجميع عناصره إرتاينا تقسيمه إلى ثلاثة فصول، فخصصنا منها الفصلين الاول و الثاني للدراسة النظرية و التحليلية بينما اشتمل الفصل الثالث على الدراسة القياسية و التطبيقية.

و تبعا للتسلسل المنطقي للمعطيات تطرقنا إلى الادخار و واقعه في الجزائر في الفصل الاول الذي قسم بدوره إلى اربعة مباحث:

*مفاهيم عامة حول الإدخار.

*النظريات المفسرة للإدخار.

*مؤسسات تعبئة المدخرات و الادوات المساعدة على ذلك.

*تحليل تطور مدخرات الإقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1974-2009.

اما الفصل الثاني فكان تحت عنوان: الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تطوره في الجزائر، و جاء ايضا في اربعة مباحث هي:

* مفاهيم عامة حول النمو و التنمية الإقتصادية.

*نظريات النمو في الفكر الإقتصادي.

*النماذج الرياضية للنمو الإقتصادي.

*تحليل تطور **نمو** الإقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1974-2009.

بعد التطرق إلى عناصر البحث من الناحية النظرية جاء الفصل الثالث كمحاولة لبناء نموذج رياضي لقياس العلاقة بين حجم المدخرات المعباة و النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة بعنوان: قياس اثر تعبئة الإدخار على النمو الاقتصادي في الجزائر و جاء ايضا في ثلاثة مباحث هي:

*وصف النموذج القياسي.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

*دراسة إستقرارية المتغيرات.

*تقدير النموذج القياسي لاثر تعبئة الإدخار على النمو الإقتصادي.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفصل الأول:

الإدخار و واقعه في الجزئر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تمهيـــد:

إن من ابرز التحديات الرئيسية التي تواجه اي إقتصاد، و التي ستزداد حدتها هي قضية التمويل لتكوين راس المال و التي تعتمد على عدة مصادر من بينها الإدخار، الذي اصبح ضرورة يلجأ إليها كل فرد، كما تلجا إليها كل دولة، خاصة وهي تواجه تكاليف تشييد بنياها الإجتماعي و الإقتصادي، ولهذا تقوم الدول عامة و الجزائر خاصة، على تنظيم الإدخار و الاوعية الإدخارية التي تخصص لجمع هذه المدخرات وتحريكها في إتجاه التنمية الإقتصادية للإستثمار من اجل زيادة إنتاج الفرد وزيادة إمكانياته لمواجهة متطلباته الحديثة والمتطورة.

فالإدخار إذن يلعب دورا كبيرا في توفير الموارد المالية اللازمة لسيرورة العملية التنموية، كما يعتبر اهم مصادر تمويلها واحد عوامل دفع عجلة التقدم و النمو و ذلك من خلال تحفيز عملية الإستثمار، و من هنا تتجلى اهمية الإدخار، لذلك ارتاينا تقسيم هذا الفصل إلى اربع مباحث نبرزها فيما يلي:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الإدخار؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإدخار؛

المبحث الثالث: مؤسسات تعبئة المدخرات و الادوات المساعدة على ذلك؛

المبحث الرابع: تحليل تطور مدخرات الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2009.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الإدخار

لقد كان الإنسان في القديم بسيط التفكير الإقتصادي، حيث الطمانينة تغلب على الحياة القبلية، لكن التخلي عن نمط التفكير الذاتي احدث تغييرا جذريا في البيئة الإقتصادية للمجتمع، فتطورت مع ذلك بعض القضايا و مفهومها من القالب التقليدي إلى القالب الحديث، و من بين هذه القضايا ما يعرف بالإدخار الذي جذب إليه العديد من رواد الفكر الإقتصادي ليصبوا ابحاثهم و إهتماماتهم حوله، كونه اصبح يشكل احد جوانب الإقتصاد المهمة.

المطلب الاول: مفهوم الإدخار

اولا: النشاة التاريخية للإدخار

عرف الإدخار بمعناه القديم في جميع المجتمعات و نادت به جميع الاديان، فالإدخار هو الاحتفاظ بجزء مما بحوزة الإنسان احتياطا للظروف الطارئة، و هو توفير لسبل الراحة و الإستقرار في المستقبل، و من هنا يتجلى ان الإدخار قديم قدم الإنسان، ذلك انه جزء من الطبيعة، حيث استخدمه الإنسان البدائي بما في ذلك الحيوان بغية المحافظة على النوع و الجنس، و كذا المحافظة على ما يفيض من قوت و وقت الرخاء للإستفادة منه في وقت الشدة[1].

كما يمكن تحديد الاساس التاريخي لنشاة الإدخار من خلال دراسة الإطار العام لمراحل التطور التاريخي للمجتمع الإنساني، ففي مرحلة الإقتصاد الكفائي و الذي يقوم على الإنتاج بهدف الإستهلاك الذاتي ولا يقيم اية علاقات إقتصادية بينه و بين الوحدات الاخرى، فان الإدخار تمثل في هذه المرحلة في شكل تخزين الفائض من الإنتاج لمواجهة احتياجات الاسرة المستقبلية.

اما في مرحلة الإقتصاد العيني و الذي يقوم فيه الإنتاج على التبادل المباشر للسلع و الخدمات دون وساطة، فقد ادى إنتاج الإنسان لاكثر من حاجاته إلى الرغبة في مبادلة هذا الفائض مع فوائض الاخرين المختلفة، و هو الإدخار العيني الذي ساد انذاك.

اما مرحلة الإقتصاد النقدي و الذي يقوم على اساس إستخدام النقود في التبادل لقياس قيم السلع والخدمات و لإتمام المبادلات التجارية، فقد إعتبرت النقود بالإضافة إلى ذلك بانها مستودع للثروة، ثم توالت بعد ذلك المدارس الإقتصادية و ظهرت النظريات التي تؤكد عل ان الإدخار متغير مهم و رئيسي في الحياة الإقتصادية.

[1] رياض إسماعيل، **الإدخار في المجتمع الإشتراكي**، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1982، ص: 07، بتصرف.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فقد تبلور مفهوم الادخار منذ بدء الفكر الاقتصادي المنظم بالعلاقة مع مفهوم الفائض الاقتصادي.

فهو من الدلالات العميقة التي تكمن **خلف** إهتمام الفكر الاقتصادي للتجاريين بميزان تجاري إيجابي وزيادة الإحتياطي من الذهب والفضة، بوصفهما الثروة الرئيسة المرغوب فيها، وقد ابرز التجاريون اهمية المعادن الثمينة لانهم عاشوا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إذ سادت فيهما الحروب بين الدول وقل الإنتاج وزاد الخوف من قلة الاغذية والمواد الاولية فكان إمتلاك إحتياطي ذهبي يعني إمتلاك **ميزة** الشراء نقدا إضافة إلى المزايا الاقتصادية والسياسية الاخرى[1].

ويعد الإدخار كذلك من المعاني التي يوحي بها الفكر الفيزيوقراطي الخاص بإنتاجية العمل الزراعي، **فمن** المعروف ان ما يميز الإنتاجية لدى اصحاب هذا الفكر هو ان العمل الزراعي يوفر فائضا في حين ان غيره من الاعمال لا يضمن ذلك.

إن ادم سميث يقدم نموذجا لزيادة الثروة و الإزدهار يقوم على قاعدة التراكم الراسمالي، فكل إزدهار إقتصادي مشروط بتكوين راسمالي سابق، ولكي يتحقق هذا التكوين لابد ان يسبقه الإدخار، يقول سميث في كتاب «ثروة الامم»: «إن **رأس المال** يزداد **بالإدخار** ويتناقص بالهدر وسوء الإدارة... ».

وكان لريكاردو **الإهتمامات** نفسها، فهو يعتقد انه من الضروري للتقدم الاقتصادي ان يزيد الإنتاج إلى اقصى حد ممكن، وان يؤلف الجزء الاكبر من هذا الحد الاقصى فائضا يمتلكه المنظم الذي يعيد إستثماره.

كان الكتاب التقليديون لا يفرقون التفريق الكافي بين عملية الإدخار وعملية **الإستثمار**، وكانوا يرون ان الاموال المدخرة لابد ان تتجه إلى نواحي **الإستثمار** المختلفة بصورة تلقائية، وهو ما يسمى احيانا بالإستثمار التلقائي، إن هذا التحليل يلخصه الاقتصادي الفرنسي التقليدي "ساي" **بقوله** إن العرض يولد **الطلب** ويعني ذلك ان الدخل لابد ان ينفق كله، إما في **الإستهلاك** و إما في **الإستثمار**، على اساس ان جميع الإدخارات لابد ان تستثمر، و قد بدا "ماركس" **من تحليل** الإقتصاديين التقليديين بعد وضع النظام الراسمالي في إطار التطور التاريخي، و اكد ان الشكل المحدد للفائض الإقتصادي و حجمه و اسلوب تملكه و طريقة استخدامه تعبر كلها عن مرحلة معينة من تطور العمل و تطور إنتاجيته.

[1] زيد بن محمد الرماني، **سلسلة تنمية المهارات**، الطبعة الاولى، دار الحضارة للنشر و التوزيع، الرياض، 2004، ص: 21.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لقد استنتج الإقتصاديون المحدثون ان عملية الإدخار غير عملية الإستثمار وان المدخر غير المستثمر، وان الحوافز على الادخار غير الحوافز على الإستثمار، وبينوا ان الاموال المدخرة تتعادل مع الاموال المستثمرة لا عن طريق سعر الفائدة ولكن عن طريق **الدخل** الوطني.

ثانيا: تعريف الإدخار

لقد تطور مفهوم الإدخار من عصر لاخر نظرا لتطور الافكار الإقتصادية، هذا التطور في المفهوم كان نتيجة وجود إختلاف وجهات نظر المفكرين الإقتصاديين من مختلف المدارس، و من تم فإنه من المفيد إستعراض جملة من هذه التعاريف قصد إدراك ما بينها من عموم و خصوص، و الخلوص إلى تعريف علمي و عملي اكثر دقة و شمولية للإدخار.

و من التعاريف التي حضي بها الإدخار نذكر:

- "الإدخار جزء من الدخل شرط ان ياخذ طريقه إلى الإستثمار"[1].
- "الإدخار هو ذلك الإقتطاع من الدخل بغية الإنتفاع به في وقت الحاجة، شريطة ان ياخذ الجزء المقتطع طريقه إلى مجالات الإستثمار بشكل مباشر او غير مباشر"[2].
- "الإدخار هو الحد من الإستهلاك، لان الغرض الاساسي منه هو الإمتناع عن إستهلاك جزء من الدخل و توجيهه ناحية الإستثمار لإستغلاله في إنتاج سلع"[3].
- "يقصد بالإدخار الفائض من المواد المنتجة بعد الوفاء بإحتياجات الإستهلاك"[4].
- "الإدخار هو الفرق بين الدخل و الإستهلاك، سواء كان ذلك على صعيد الفرد، العائلة، المنشاة او الدولة"[5].

بناءا على جملة التعاريف السابقة يمكن ان نوضح المعالم الإقتصادية لظاهرة الإدخار بصفة عامة و**نوجزها فيما يلي:**

* الإدخار عملية إقتصادية يقوم بها الفرد، العائلة، المنشاة او الدولة.

---

[1] قطب مصطفى سانو، **المدخرات احكامها و طرق تكوينها و إستثمارها في الفقه الإسلامي**، الطبعة الاولى، دار النفائس، الاردن، 2001، ص: 21.

[2] عادل احمد حشيش، **اصول الإقتصاد السياسي "دراسة تحليلية مقارنة"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص: 194.

[3] رياض إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 27-28.

[4] فتحي عبد العزيز الرواشي، **الإقتصاد و السوق**، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، دون سنة النشر، ص: 77.

[5] خليل محمد حسن الشماع، **المدخرات العربية**، إتحاد المصارف العربية، 1987، ص: 11.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

* الإدخار إقتطاع من الدخل، اي انه لا وجود للإدخار دون وجود الدخل.

* الإدخار هو الفائض عن الإستهلاك فهو يتحدد بعده.

* الإدخار حتمية لتكوين راس المال و إستثماره للحصول على اموال إنتاجية.

* هناك فرق جوهري بين الإدخار و الإكتناز، فالإدخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الإستهلاك و يخصصه الفرد لشراء بعض اشكال الثروة المدرة للدخل، و من تم فإن اهم ما يميز الإدخار هو انه يعرض في سوق راس المال و يكون له قابلية التحول إلى راس مال عيني، اما الإكتناز فرغم انه يتشابه مع الإدخار في كونه جزء من الدخل الذي لا ينفق على الإستهلاك إلا انه لا يعرض في سوق راس المال، بل يحتفظ به الافراد في صورة نقدية، و على هذا النحو فالإكتناز يشكل جزء من الثروة العاطلة، و بمعنى اخر الإكتناز هو إدخار عاطل[1].

إنطلاقا من التعاريف السابقة و كذا العناصر الاساسية المستخلصة منها يمكن ان نوجز تعريفا شاملا للإدخار كما يلي:

" الإدخار هو إقتطاع جزء من دخل او ثروة مكتسبة، شرط ان يكون في صورة تمكن الفرد من الإستفادة منه، و ان يكون متاحا للإستخدام في الإستثمار".

والواقع ان مفهوم الادخار يختلف من قطاع لاخر من قطاعات الاقتصاد القومي، ففي القطاع الحكومي مثلا يتمثل الادخار في زيادة الإيرادات الحكومية الجارية على نفقاتها الجارية.

ومن المعروف ان هذه الزيادة ترحل من حساب قطاع الإدارة الحكومي لتمويل قطاع الاعمال او من الميزانية الجارية إلى الميزانية الراسمالية الحكومية.

اما فيما يتعلق بالشركات المساهمة فإن إدخارها يتمثل في ذلك الجزء من الارباح الذي لا يوزع على المساهمين وإنما يحتجز بغرض إعادة استثماره وهذا يعرف بالاستثمار الذاتي.

اما بالنسبة للقطاع العائلي فإن إدخاره يتمثل في الفرق بين دخل الافراد وبين إنفاقهم على السلع الاستهلاكية والخدمات و كذلك المدفوعات الضريبية الشخصية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية و مدحت محمد العقاد، **النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص: 183، بتصرف.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطلب الثاني: انواع الإدخار

بعد ان تم التعرف على مفهوم الإدخار بصفة عامة، فإنه لابد من دراسة انواعه. فمن المعروف ان الإدخار يتخذ اشكال عدة و ذلك بحسب وجهة النظر التي ننظر بها إليه، و عليه فجلي بنا إلقاء نظرة على هذه التقسيمات بإعتباراها المختلفة و التي منها:

اولا: من حيث طبيعة تكوين الإدخار

1-**إدخار إجباري:** هو شكل اساسي من اشكال الإدخار الذي تلجا إليه الدولة لصالحها و لصالح المواطن نفسه و يتضمن ما يلي:

- **إدخار لصالح الدولة:** و تلتزم الدولة به بالإمتناع عن إستهلاك جزء من الإنتاج، و من ذلك إحتجاز جزء من الارباح في المؤسسات و مشروعات القطاع العام و حصيلة الضرائب و الرسوم[1].

- **إدخار لصالح المواطن نفسه:** و هو نوع من الإدخار الذي تتضمنه ايضا خطة الدولة و تلتزم به مشروعات التامينات الإجتماعية و المعاشات، حيث انه يؤتي اثره عن طريق التاثير على مستوى الدخل المتاح للافراد.

2- **إدخار إختياري:** و المقصود منه ذلك الإدخار الذي يقبل عليه الافراد و المشروعات طوعية و إختيارا[2].

ثانيا: من حيث القطاع الدي يقوم بالإدخار

1-**إدخار القطاع العائلي:** و يعرف ايضا بإدخار الخواص حيث يتمثل في مجموع إقتطاعات الافراد العاديين لجزء من دخولهم قصد الإنتفاع به مستقبلا شريطة دفعه إلى الإستثمار.

2-**إدخار قطاع الاعمال:** تتكون مدخرات هذا القطاع من الارباح غير الموزعة التي تحتجز بعد دفع الضرائب غير المباشرة و توزيع جانب من الارباح على حاملي الاسهم و بجنيب مقابلات إستهلاكات الاصول[3].

---

[1] إسماعيل محمد هاشم، **النقود و البنوك**، الكتاب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص: 157.

[2] صبحي تادلس قريصة و محمود يونس، **مقدمة في الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص: 461.

[3] علي خضر بخيت، **التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام**، الدار السعودية للنشر و التوزيع، السعودية، 1985، ص: 61.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

3-**إدخار القطاع الحكومي (القطاع العام):** و يتم إدخار هذا القطاع بإقتطاعه جزء من إيراداته العادية بغية الانتفاع بها، شريطة ان ياخذ ذلك الجزء طريقه إلى الإستثمار، كان يقوم بتنميته بنفسه او ان يدفع به للشركات و الافراد او المؤسسات لتقوم باستثماره[1].

ثالثا: من وجهة نظر جغرافية[2]

1-**إدخار وطني: هو** الإدخار الذي يقوم به المواطنون داخل دولة معينة و مواطنو نفس الدولة بالخارج .

2-**إدخار محلي:** و يشمل الإدخار الذي يقوم به كل الذين يقطنون داخل دولة معينة سواء كانوا مواطنين او اجانب.

رابعا: من وجهة النظر المحاسبية

1-**إدخار إجمالي:** هو ذلك الجزء من الدخل الذي يخصص لغرضين، اولهما تجديد ما اهتلك من المعدات الراسمالية نتيجة إستخدامها في العمليات الإنتاجية، و ثانيها تكوين معدات راسمالية جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية.

2-**إدخار صافي:** يشمل ما يخصص من الدخل لزيادة التكوين الراسمالي فقط، و بتعبير اخر هو الإدخار الإجمالي منقوص منه راس المال المهتلك المجدد.

خامسا : من ناحية الشكل الذي يتخذه الإدخار

1-**إدخار في صورة اصول نقدية و مالية:** ياخذ صورة اموال سائلة كالودائع الجارية و كذا الودائع الإدخارية بمختلف اشكالها و المدخرات التعاقدية، السندات، الاسهم، شهادات الإستثمار ..إلخ.

2- **إدخار في صورة اصول عينية:** ياخذ شكل عيني اي سلع و خدمات و في اغلب الاحيان هي عبارة عن عقارات، و هذه الصورة محدودة جدا في الاقتصاد المعاصر.

سادسا: باعتبار مال المال المدخر

1-**إدخار ايجابي:**يراد به الإدخار الذي ينجم عنه زيادة في الطاقة الإنتاجية نتيجة إستثمار الجزء المدخر، و يسمى هذا النوع ايضا بالإدخار الإستثماري نظرا لقيامه على دفع الجزء المقتطع إلى عملية إستثمارية مطلقة.

---

[1] قطب مصطفى سانو، مرجع سبق ذكره ، ص: 21.

[2] عبد القادر زيتوني، **محددات ادخار القطاع العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة1970-2008**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2009-2010، ص، 8.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

2-**إدخار سلبي:** يعرف بانه الإدخار الذي لا يحول إلى مجالات الإستثمار و إنما يكتنز في شكل سائل او غيره، و يترتب عن ذلك تدهور الطاقة الإنتاجية للمجتمع، و يعرف بالإكتناز.

سابعا: من وجهة نظر مكان حدوث الإدخار

1-**إدخار محلي:**هو ما يكون داخل البلد سواء من طرف المواطنين انفسهم او من غير المواطنين، اي انه يشمل كل الذين هم داخل حدود الدولة، و بمعنى اخر هو ذلك الإدخار الذي يتحقق في الاقتصاد المحلي[1].

2-**إدخار اجنبي:** و هو ما يكون خارج بلد معين.

المطلب الثالث: مصادر الإدخار

يقع تمويل التنمية الإقتصادية في المقام الاول على عاتق المدخرات الوطنية، إلا انه يستعان ايضا بالمدخرات الاجنبية في هذا الخصوص، و على ذلك فان دراسة تمويل التنمية تقتضي الإحاطة بمكونات كل نوع من هذين النوعين، و هو ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا العنصر.

اولا: المصادر الداخلية: يقصد بها المدخرات المحلية، و تشمل:

1- مدخرات القطاع العائلي:

و تتمثل هذه المدخرات في الفرق بين جملة دخول الافراد الممكن التصرف فيها بعد خصم الـــضرائب المباشرة و الإنفاق الخاص على الإستهلاك، و يتوقف هذا النوع من الإدخار على عوامل منها القـــدرة وكذا الرغبة في الإدخار، هذا إضافة إلى مستوى الدخل[2].

2- مدخرات قطاع الاعمال الخاص:

يشمل هذا القطاع جميع المنظمات و المنشات التي تنتج السلع و الخدمات بقصد بيعها و تحقيق ارباح منها و تشمل المنشات الخاصة غير المساهمة كالمزارع ، محلات البيع و الحرفيين كما تشمل ايضا المؤسسات الخيرية و اصحاب العقارات.

و تتمثل مدخرات هذا القطاع في الجزء الذي يستقطع من الارباح المحققة بمنشا هذا القطاع، حيث تحتجز هذه المدخرات في صورة إحتياطات مختلفة ترمي إلى دعم المركز المالي لها، و تمويل عمليات

[1] محمد عبد العزيز محمد، **الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص: 20.

[2] محمود الوادي و اخرون، **الاساس في علم الاقتصاد**، الطبعة الاولى، دار اليازوري،الاردن، 2007، ص: 266.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

التوسع في المستقبل تمويلا ذاتيا[1]، و مؤدى ذلك انه يعول كثيرا على مدخرات هذا القطاع خصوصا إذا عرفنا ان مدخراته تتم عادة بقصد إستثمارها في تحديد المشروع او توسيعه.

و يتوقف إدخار قطاع الاعمال الخاص على عدة عوامل اهمها[2]:

- الارباح المحققة و سياسة توزيعها، فكلما كانت الارباح كبيرة كلما زادت المدخرات.
- طبيعة و برنامج و مخطط قطاع الاعمال، فكلما كانت اعمال هذا القطاع تحتاج إلى اموال كبيرة كلما ادى ذلك إلى زيادة المدخرات.
-مدى تطور و نمو هذا القطاع.

واهم دوافع الإدخار في هذا القطاع تمثل في إعادة الإستثمار و التوسع في المشاريع القائمة و كذا تكوين إحتياطات لمواجهة الإحتياجات المستقبلية و الظروف الطارئة، هذا إلى جانب دافع السيولة بمعنى ضمان وجود إحتياطي نقدي لمواجهة ازمات و صعوبات عرضية[3].

3-مدخرات قطاع الاعمال العام:

يراد بهذا القطاع النشاطات المختلفة التي تقوم بها الحكومة و السلطات المحلية و الصناعات المؤممة وغيرها من المؤسسات العامة، و ياتي إدخاره من ارباح المشروعات التي يملكها، و هي عبارة عن الفرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة و تكاليف إنتاجها[4]. و تعتبر مدخرات هذا القطاع مصدر مهم جدا لتمويل التنمية خصوصا في الدول النامية، و ذلك بسبب ضعف مدخرات الافراد لإنخفاض مستويات دخولهم.

يتوقف حجم مدخرات هذا القطاع على عدة عوامل منها[5]:

- السياسة السعرية للمنتجات، حيث ان الاسعار مخططة مركزيا بالنسبة لهذا القطاع، اي ان حدوث إرتفاع في اسعار المنتجات سيقضي إلى زيادة في الفائض، هذا بافتراض ثبات الكفاءة الإنتاجية للمشروع، و العكس صحيح.
- سياسة التوظيف و الاجور، إذ كثيرا ما تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة على الاخص في ظل التزام الدولة بتشغيل خريجي المعاهد و الجامعات.

---

[1] **حسين عمر، التنمية و التخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص: 179.

[2] عبد القادر زيتوني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

[3] خزعل البيرماني، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مطبعة الديواني، بغداد، 1976، ص: 196.

[4] عرفات تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002، ص: 44.

[5] هيثم صاحب عجام و على محمد سعود، مراجعة مصطفى سليمان دفع الله، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية-الاسباب و الاستراتيجيات-**، دار الكندي للنشر و التوزيع،دون بلد، 2006، ص: 58.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- مستوى الكفاءة الإنتاجية في هذا القطاع، إذ انه كلما إرتفع مستوى الكفاءة الإنتاجية كلما ادى ذلك إلى زيادة الإنتاجية و من تم زيادة الإيرادات و بالتالي المدخرات و العكس صحيح.

4-الإدخار الحكومي:

يتحقق الإدخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية و النفقات الحكومية الجارية ففي حالة وجود فائض تتجه الحكومة إلى تمويل الاستثمارات و تسديد اقساط الديون (حالة مديونية الحكومة)، اما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية **(حالة عجز)** فانه يتم تمويل هذا العجز عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الاخرى او عن طريق الإصدار النقدي[1]، و تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها بضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض يوجه إلى مجالات الإستثمار و التنمية المستهدفة.

تتمثل النفقات الحكومية الجارية في شكلين، اولهما الإنفاق العام، و يتمثل في ما تقدمه الدولة من خدمات عامة، و الثاني يتمثل في النفقات التحويلية التي تتضمن الإعانات و اشكال الدعم التي تقدم للمشروعات و الافراد. و في المقابل تحصل الحكومة إيراداتها التي يتم منها الإدخار من المصادر التالية:

- **الضرائب:** تفرضها الدولة، و تكون بشكل مباشر على الدخول و الارباح و التركات و بشكل غير مباشر على السلع و الخدمات، و كلاهما يشكل مصدر من مصادر إيرادات الدولة التي تستخدمها في تمويل التنمية.

-**القروض:** تلجا إليها الدولة لتامين إحتياجاتها من الاموال عن طريق طرح شهادات إستثمار او اسهم بحيث تشجع الافراد على الإكتتاب فيها حسب رغباتهم، مما يتيح للدولة تعبئة هذه المدخرات لصالحها[2]، و قد تكون إجبارية مثل تامينات التقاعد و مختلف انواع التامينات الاخرى.

-**الإصدار النقدي (التمويل التضخمي):** و هو اسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الإعتيادية للإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة، و ذلك من خلال إصدار نقود ورقية جديدة او الإقتراض من البنك المركزي.

إن مكان توظيف هذه الزيادة النقدية هو الذي يحدد فيما إذا كانت إيجابية او سلبية، مساعدة لعملية التنمية او معوقة لها، فتكون إيجابية إذا اتجهت إلى الإستثمار في المشاريع الإنتاجية و ادت إلى إنتاج إضافي يمكن موازنته مع الكتلة النقدية الزائدة، و في حالة العكس فإنها تكون مصدر للتضخم.

---

[1] فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، عالم الكتاب الحديث، الاردن، 2006، ص: 258.

[2] محمد عبد المنعم عمر و احمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص: 276.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

-**المدخرات الجماعية:** و هي الإدخارات التي تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لتشريعات معينة، و مثلها ارصدة صناديق التامينات الإجتماعية بانواعها المختلفة، حيث توجه هذه الاموال إلى الهيات التي تحتاجها في صورة إستثمارات تمثلها احيانا اوراق مالية مختلفة، و ما يميزها ان الافراد المساهمين فيها يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية و التعويضات و المعاشات[1].

هناك دافعين اساسيين لتكوين هذا الإدخار:

- تكوين احتياطي للصرف منه عند الحاجة.
- الإنفاق على الإستثمارات التي تسعى لتنفيذها سنويا حسب الخطط الموضوعة.

ثانيا: المصادر الخارجية: و تتمثل في المدخرات الاجنبية، و تشمل:

1-**الإدخار الرسمي:** يكون على شكل قروض تنازلية، بمعنى انها تتوفر على شكل منح او قروض ذات سعر فائدة منخفض و فترة دفع طويلة، و تسمى القروض التنازلية او الناعمة و فنيا تسمى بمساعدات التنمية الرسمية، و لكن الإسم الشائع لها هو الإعانات الاجنبية.

2-**الإدخار الخاص:** و يضم اربعة انواع:

-الإستثمار الاجنبي المباشر الذي يقوم به عادة المواطنون الاجانب و ليس الشركات متعددة الجنسيات.

-الإستثمار في محفظة الاوراق المالية.

-قروض البنوك التجارية لحكومات الدول.

-الإئتمان التصديري الذي توفره الشركة المصدرة للدول المستوردة كطريقة لدعم المجتمعات بتقديمها للدول المستوردة.

[1] عرفات تقي الحسيني، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإدخار

لقد واكب الاحداث الإقتصادية ظهور مدارس و إتجاهات إقتصادية حاولت ان تنطلق من الوقائع لتستخرج قوانين تسمح بتفسير الظواهر الإقتصادية و إتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الاوضاع، حيث جاءت في مراحل تاريخية معينة لتدافع عن وجهات النظر المستوحاة من احكامها المتعلقة بالانظمة والسياسات الإقتصادية السائدة، و بهذا كان للإقتصاد عدة توجهات.

و بإعتبار الإدخار احد اهم الظواهر الإقتصادية فإنه لقي إهتماما من طرف الباحثين منذ القدم، لإرتباطه بدخل الافراد و إستهلاكهم و لإعتباره احد مصادر التمويل الداخلي للمشاريع الإقتصادية، فإن التحليل الإقتصادي للإدخار يهدف إلى التسيير العقلاني للفائض الذي لا يمكن ان يسير من طرف الفرد البسيط و البحث عن وسائل تحسين المجتمع و تسهيل تطور الحضارة الإنسانية فان هذه المدارس تطرقت له حسب وجهة نظرها الخاصة و توصلت إلى وضع علاقات رياضية لدالة الإدخار.

المطلب الاول: الإدخار في النظرية الكلاسيكية

يفترض الكلاسيك ان الافراد يقومون اولا بتحديد ما يريدون إدخاره تبعا لمعدل الفائدة السائد، و مقابل ذلك ينفقون ما تبقى على السلع و الخدمات[1]. فالإدخار هو الظاهرة الاساسية على مستوى الإقتصاد الكلي، و هو اكثر اهمية من الإستهلاك، و هذا لدوره الفعال في تحديد التوازن الإقتصادي، كما يرون ان الإدخار يتحول راسا إلى إستثمار، و انهما (الإدخار و الإستثمار) الاساس في تكوين راس المال، وهما مصدر التقدم الإقتصادي.

يتحدد مستوى الإدخار بمعدل الفائدة الذي يعرف على انه (نسبة مبلغ من العملة) و يمكن الحصول عليه إذا اودعناه لفترة معينة، فكلما إرتفعت تلك النسبة زاد إقبال الافراد على الإدخار و هذا على حساب الإستهلاك، و يكون ذلك إبتداءا من مستوى معين من الدخل المتاح.

و معدل الفائدة يعرف على انه التعويض الذي يحصل عليه الفرد (المدخر) لقاء عدم إستخدامه لاموله في إستهلاك اني و تاجيل ذلك لفترة لاحقة، و مقدار التعويض هذا هو نفس المبلغ الذي يكون فرد اخر (المقترض) مستعدا لدفعه لحيازة المال الذي سيمكنه من إستهلاكه او إستثماره انيا في اي وجه يرغب به. و كلما إرتفع معدل الفائدة زاد إقبال الافراد على الإدخار على حساب الإستهلاك، و يكون ذلك إبتداءا من مستوى معين من الدخل المتاح، إذا يرى الكلاسيك تبرير معدل الفائدة كتعويض عن إمتناع

[1] احمد سلامي و محمد شيخي، **تقدير دالة الإدخار في الجزائر 1970-2005**، **مجلة الباحث**، العدد 06، 2008، ص: 129.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و إنتظار الإستهلاك[1]، كما برروا الاجر كتعويض عن الجهد. و لهذا يبقى معدل الفائدة هو المحدد الرئيسي لقرارات الإستهلاك و الإدخار معا، و بفعل هذا المعدل يحول الإدخار اوتوماتيكيا إلى الإستثمار، و بهذا يتحكم سعر الفائدة في إتجاه الافراد إلى الإدخار او الإستثمار، فكلما إرتفع هذا الاخير زاد الإدخار الناتج عن الدخل و على العكس من ذلك فإن الإستثمار يرتبط بدالة عكسية مع معدل الفائدة، الذي ما هو إلا سعر لهذه الموارد التي يتم عرضها بواسطة الإدخار[2].

و الإستثمار هو دالة متناقصة في سعر الفائدة كما يكون الإدخار على عكس ذلك دالة متزايدة في سعر الفائدة، و يمكن عرض دالتي الإدخار و الإستثمار للفترة القصيرة بالمصطلح الحقيقي كما يلي:

$$S = S(i), (\delta S / \delta i) \succ 0,\ I = I(i), (\delta I / \delta i) \prec 0$$

حيث:

S : الإدخار ، I: الإستثمار ، i : معدل الفائدة.

وتوجد حالة توازن وحيدة، و يكون فيها كل من الإدخار و الإستثمار متساويان، حيث يتحدد سعر الفائدة التوازني بتقاطع منحنى عرض المدخرات مع منحنى الطلب على المدخرات كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(1-1): التوازن بين الإدخار و الإستثمار عند الكلاسيك

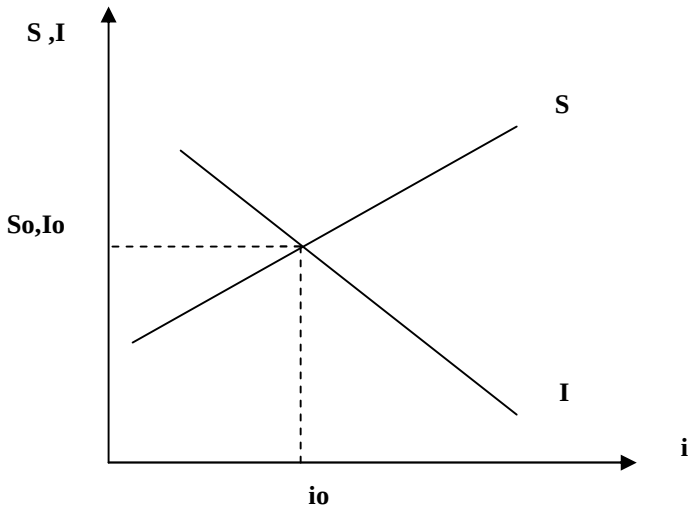

المصدر: تومي صالح، **مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي**، دار اسامة للطباعة و النشر، الجزائر، 2004، ص: 138.

[1] ساموليسون، **علم الاقتصاد**، الجزء 5، دون درا بشر، المغرب، 1992، ص: 191.

[2] جنيدي مراد، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال اشعة الانحدار الذاتي (1970-2004)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 18، بتصرف.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لقد إكتفى التحليل الكلاسيكي بجعل سعر الفائدة هو المتغير المستقل و الذي يفسر تغيرات الإدخار، وبالتالي فالاطروحة الاساسية في هذا التحليل تكمن في ان الإدخار هو دالة لمعدل الفائدة، و مرونته تؤدي بالضرورة إلى المساواة بين الإدخار و الإستثمار، و هذا لضمان صحة قانون المنافذ في الإقتصاد النقدي الذي يرمي إلى تاثير سعر الفائدة على كل إختلال بين عرض و طلب الإدخار إلا اننا في كثير من الحالات نلاحظ إنخفاض في معدل الإدخار رغم إرتفاع معدل الفائدة، و هذا لان الافراد يقومون بإدخار نفس المبلغ مهما كان مستوى معدل الفائدة و هذا حسب دخلهم الحالي.

و بهذا لم يعطي الكلاسيك اهمية للدخل كمحدد للإدخار، و ذلك إستنادا إلى ان الدخل يعتبر تابتا عند مستوى التشغيل الكامل.

و هكذا نستطيع القول ان الفلسفة الكلاسيكية او الفكر الكلاسيكي اهمل إلى حد بعيد تاثير تحولات الدخل على الإدخار، و اهملت كون ان مقدار او كمية الدخل تتعلق فعلا بسيولة التوظيف و وقعت في خلط عندما ذهبت إلى القول بان الإدخار يساوي الإستثمار غير ان عمل كل منها هو مباشر بدوافع توفير وتامين إستهلاك مستقبلي، و عليه فالنظرية الكلاسيكية لم تنجح في عزل و تحديد كل العوامل المستقلة التي تفسر الإدخار.

و هذا ما جعل كينز يستفيد من نقائص النظرية الكلاسيكية، حيث إنفصل عنها و نقدها بشدة رغم انه كان اصلا كلاسيكيا.

المطلب الثاني: نظريات الدخل

بما ان الإدخار هو ذلك الجزء من الدخل الفائض عن الإستهلاك، فإن دراسته جاءت مبنية على نظريات مكملة لنظريات الإستهلاك و على النسق ذاته، و ظهر متغير الدخل ليلعب دور المتغير الاساسي في هذه النظريات رغم إختلاف وجهات نظرها إليه[1].

ومن هذه النظريات:

[1] اثيل عبد الجبار الجومرد و مروان ذنون، **محددات الادخار الشخصي في الدول النامية مع الإشارة إلى العراق**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 30،دون بلد، 1990، ص: 158.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

اولا: نظرية الدخل المطلق لكينز

على عكس الكلاسيك فقد وجه كينز إهتماما كبيرا للتوازن القصير المدى بدلا من التوازن الطويل المدى، و يعتبر كينز ان الإستهلاك اهم من الإدخار لان الإدخار ما هو إلا فضلة متبقية من الدخل بعد الإنفاق على الإستهلاك[1]. و منافيا لما قال الكلاسيك فقد إعتبر ان الدخل هو المتغير الاساسي و ان المدخرين ينظمون إستهلاكهم حسب الدخل المتحصل عليه، و الإدخار في نظره لا يعتبر إلا عاملا ضارا، ذلك انه عنصر إنكماشي يقلل الطلب على السلع مما يؤدي إلى نقص ما ينتجه المنظمون، و من تم نقص حجم التشغيل، و بالتالي الوصول إلى البطالة، و قد ركزت هذه النظرية على اهمية الزيادة في الطلب على سلع الإستثمار بإنقاص الإدخار و انه لكي يتحقق التشغيل التام لا بد ان يوجد طلب إستثماري مساو للإدخار الذي يحققه الإقتصاد كله عند مستوى التشغيل التام، و ان يتم تحويل جزء من الإدخار إلى إستثمار، و يرى كينز ايضا ان الاشخاص الذين يقومون بالإدخار هم ليسوا بالضرورة نفس الاشخاص الذين يقومون بالإستثمار، و لا يرى ان زيادة الإدخار تؤدي إلى خفض معدلات الفائدة لان هذه الاخيرة تتحدد بالطلب على النقود و عرضها[2].

و لإعتبار ان الإستهلاك اكثر اهمية من الإدخار و ان الإدخار يتبع الإستهلاك في هذه النظرية سنبدا بدراسة دالة الإستهلاك الكلية و إمتداداتها لنستنتج في الاخير دالة الإدخار، **بفرض** إن الوحدات الإقتصادية التي تحصل على الدخل تجزؤه إلى قسمين، الاول ينفق لشراء السلع الإستهلاكية و الجزء الثاني او الباقي يدخر، و يمكن توضيح ذلك رياضيا بالعلاقة التالية (وفق النموذج المبسط):

$$Y = C + S \Rightarrow S = Y - C$$

حيث:

Y:عبارة عن الدخل الكلي.

C:عبارة عن الإستهلاك الكي.

S: عبارة عن الإدخار الكي.

و بالتالي فان كل ما يقال عن الإستهلاك يمكن ان ينقل إلى الإدخار، فتحليل دالة الإستهلاك هو في ان واحد دراسة دالة الإدخار، و بهذا فهي دراسة لظاهرتين مختلفتين في نفس الوقت.

[1] Michel Herland, Keynes et la macroéconomie, Economica, Paris, 2000, p: 32.

[2] خزعل البيرماني، **الدخل القومي و الاستخدام**، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة، ص: 141.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و لا شك في ان اهم عامل يدخل في تحديد الإستهلاك هو الدخل، و بإعتبار دالة الإستهلاك تتزايد خطيا مع تزايد الدخل اي: $C = f(Y)$ و في المدى القصير يمكن كتابة العلاقة السابقة كما يلي: $C = a + by$، **حيث:** a: هي الجزء من الإستهلاك الذي لا يتبع الدخل، و $a \succ 0$.

b: هو الميل الحدي للاستهلاك، و $0 \prec b \prec 1$.

الشكل(1-2): دالة الإستهلاك في المدى القصير

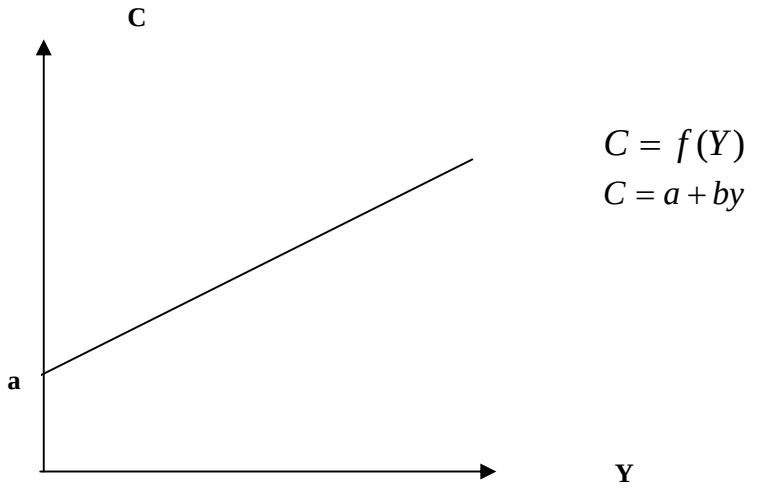

المصدر: محمد شريف إلمان، **محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي**، منشورات برتي، الجزائر، دون سنة النشر، ص: 91.

كما يقر كينز بوجود عوامل اخرى تحدد كلا من الإستهلاك و الإدخار، و هي العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية (عوامل داخلية)، إضافة إلى الدخل كمحدد اساسي، و كلها تؤثر على الإستهلاك و بالتالي على الإدخار، و هي على الترتيب:

1- **العوامل الذاتية:** من بين العوامل الشخصية ما إقترحه الإقتصادي جون ماينرد كينز، و التي تدخل في تحديد دالة الإستهلاك، و بهذا فالميل إلى الإستهلاك يتحول تحت تاثير العوامل التالية:

- الإحتياط لمواجهة الإحتمالات غير المتوقعة و غير المنتظرة، كالمرض، البطالة...
- تحسين المستوى المعيشي، و المتبع بإنفاق إستهلاكي متزايد تدريجيا.
- الإمتلاك و عدم الإعتماد على الغير و القدرة على التصرف.
- ظاهرة البخل و الرغبة في جمع المال لتحقيق هدف و غاية من قبل الافراد.

كما يعتبر كينز ان الميل الحدي للإستهلاك والميل الحدي للإدخار يعتمدان على حجم الدخل عدا في الظروف الخاصة كالحروب، التضخم النقدي او تغير مفاجئ في السياسة المالية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

2- العوامل الموضوعية: و هي عبارة عن العوامل الخارجية عن النظام الإقتصادي نفسه، حيث تتميز بالتغير السريع، و هذا ما ينتج عنه تغير و إنتقال دالة الإدخار من موضع إلى موضع اخر، و تتمثل هذه العوامل في ما يلي:

- **الدخل الوطني المتاح:** و هو عبارة عن الدخل الوطني مطروحا منه الضرائب غير المباشرة والتحويلات مضافا إليه إعانات الإنتاج .

فإذا تدهورت القوة الشرائية للنقود و هذا بإرتفاع في الاسعار تزداد بذلك الاقتطاعات المخصصة لشراء السلع الإستهلاكية و هكذا ينخفض معدل الإدخار و العكس صحيح.

- **الدخل الصافي:** يقرر الدخل الصافي مقدار المبالغ المنفقة في شراء السلع الإستهلاكية، فإذا حدث إنخفاض في قيمة النقود يقابله إرتفاع في الاسعار تلقائيا و مع إفتراض ان الدخل ثابت مع حدوث هذا الإرتفاع يؤدي هذا الوضع إلى إنخفاض مباشر في الإدخار، و العكس صحيح.

- **القيمة الإسمية للاموال:** يقل الإدخار إذا زادت هذه القيمة، حيث يعتبر اصحاب الاموال بانهم اكثر ثراء من السابق، و هذا ما يؤدي إلى زيادة في إستهلاكهم و زيادة نفقاتهم.

- **التغيرات في معدل مبادلة الاموال الحاضرة بالاموال المستقبلية:** قد يتاثر الإدخار بالتغير في سعر الصرف العملة، فإذا إعتبرنا ان النقود مخزن للقيمة فإن الافراد سوف يزيدون من إدخاراتهم، و هذا إذا توقعوا الزيادة في قيمة مبادلة اموالهم المدخرة في المستقبل، و العكس صحيح.

- **تغيرات السياسة المالية:** او ما يعرف بالإصلاحات المالية فنجد انه إذا توقع الافراد ان هناك زيادة في فرض ضرائب جديدة على الارباح مثلا فإنهم سوف يضطرون إلى محاولة التقليل من نسبة الدخل المخصص للإدخار، او يتجهون نحو الإستهلاك[1].

*بيانيا يمكن ان نستنتج دالة الإدخار إعتمادا على دالة الإستهلاك، و ذلك حسب الشكل التالي:

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 22.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الشكل (1-3): دالة الإدخار عند كينز في المدى القصير

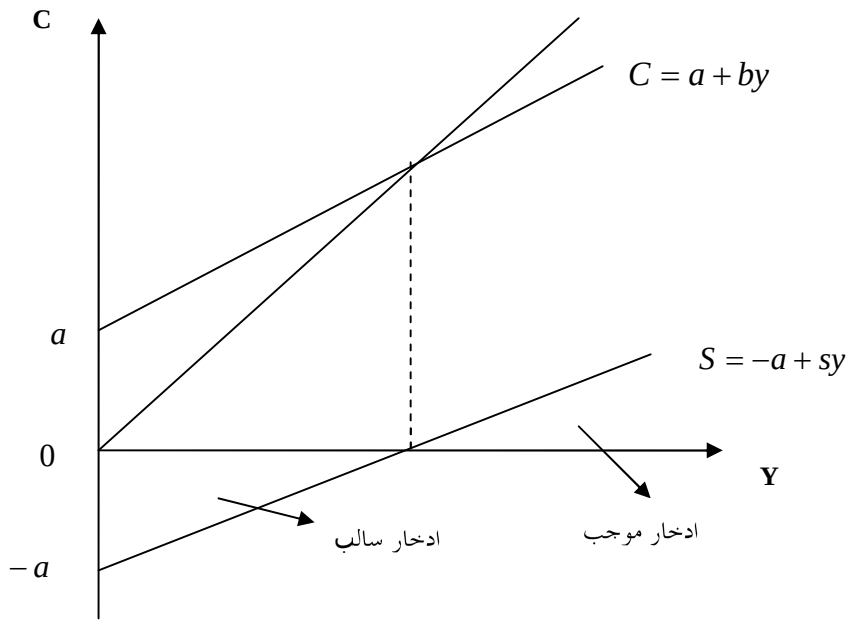

المصدر: ناظم نوري الشمري و محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الإقتصاد**، زهران للنشر، عمان، 2007، ص: 292.

تعد صياغة كينز لدالة الإدخار اول محاولة لدراسة الإدخار الجاري على اساس دخل الفرد الجاري، وقد وضع الدالة البسيطة للإدخار في الشكل التالي: $S = -a + sy$

حيث: y: يمثل الدخل الجاري، a: الادخار الذاتي (الذي لا يتبع الدخل) و $a \succ 0$،

$s = 1 - b$: و هو الميل الحدي للادخار.

و قد إفترض كينز ان العلاقة بين الإدخار و الدخل خطية، حيث إفترض ان الميل الحدي للإدخار ثابت او اكبر من الميل المتوسط للإدخار، و ان هذا الاخير يتزايد مع إرتفاع مستوى الدخل[1].

إن المعادلة السابقة تعبر عن الفترة القصيرة لوجود الثابت a، كما تبين ان الدخل هو اهم عامل يدخل في تحديد مستوى الإدخار، و بهذا فان دالة الإدخار تتزايد خطيا مع الدخل، مع ملاحظة ان الزيادة في الدخل تكون بنسبة اقل، و كقاعدة تتقاطع دالة الإدخار مع المحور الافقي عندما يكون الإستهلاك مساويا للدخل اي ان الإدخار معدوم.

[1] محمد شريف المان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 171، بتصرف.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- الميل الحدي للإستهلاك و الإدخار:

يعتبر الدخل احد اهم العوامل الاساسية في تحديد مستوى الإستهلاك و الإدخار، بالإضافة إلى هذا فإن قرارات الإدخار تكون مرتبطة بتطور مستويات الدخل، و من الملاحظات العادية للواقع يتاكد لنا ان الاغنياء يدخرون اكثر من الفقراء، حيث نجد هؤلاء عاجزون عن القيام بالإدخار و لو قليلا، حيث يوجه كل دخلهم لإشباع و تلبية رغباتهم[1].

إن التغير في الإستهلاك الناتج عن التغير في الدخل يعبر عنه بالميل الحدي للإستهلاك و هو مقدار ما يدفعه الفرد من دخله مقابل إشباع حاجياته المختلفة و إستهلاكه المتزايد، و هي بذلك حاصل القسمة بين التغير في الطلب على السلع والخدمات، على التغير في الدخل المتاح، حيث نجد العلاقة التالية:

$$Pmc = \Delta C / \Delta Y = b$$

حيث: b: هو الميل الحدي للإستهلاك.

و بما ان الإدخار هو ما تبقى من الدخل بعد عملية الإستهلاك، حيث يمكننا إستنتاج الميل الحدي للإدخار، و قبل هذا يمكن ان يظهر الإدخار كدالة للدخل كما يلي[2]: $S = f(Y) = Y - f_c(Y)$

حيث:

$$Pms = \delta S / \delta Y = s$$
$$Pms = \Delta S / \Delta Y = (\Delta Y - \Delta C) / \Delta Y$$
$$Pms = (\Delta Y / \Delta Y) - (\Delta C / \Delta Y) = 1 - Pmc$$

-الميل المتوسط للإدخار و الإستهلاك : الميل المتوسط للإستهلاك هو حاصل قسمة الجزء المستهلك على الدخل المتاح اي: $PMC = C / Y$، و هو بذلك موجب تماما و اكبر قيمة من الميل الحدي للإستهلاك، و حسب العلاقة السابقة نلاحظ تناقصه بزيادة الدخل، و بهذا يمكن إستنتاج الميل المتوسط للإدخار: $PMS = S / Y$، و هو عبارة عن نسبة الإدخار إلى الدخل الكلي.

***العلاقة بين PMS و Pms**

إن دالة الإدخار الكيترية تكتب من الشكل الخطي: $S = -a + sy$، وبقسمة طرفي الدالة على y ينتج ما يلي : $PMS = -a / Y + Pms$، و منه نستنتج ان: $PMS \prec Pms$.

***العلاقة بين PMS و PMC**

نعلم ان دالة الدخل هي: $Y = C + S$.

---

[1] بول ساموبلسون، **علم الاقتصاد 'الدور الاقتصادي للدولة و محددات الدخل الوطني'**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص: 160.

[2] حسام داوود و اخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار الميسرة، عمان، 2005، ص: 109-110.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و بقسمة الطرفين Y نتحصل على: $PMS + PMC = 1$.

بالرغم من الإهتمام البالغ الذي حظيت به النظرية الكنزية في تفسير الإستهلاك و الإدخار نسبة إلى الدخل المطلق إلا انها اصبحت محل شك بتزايد البحوث و الدراسات على السلوك الإدخاري، و منها دراسة كوزنت (S.Kuzent) على الولايات المتحدة الامريكية، حيث كشف من خلالها ان نسب إدخار القطاع العائلي في الاجل الطويل تميل إلى الثبات و لمدة طويلة جدا بالرغم من الزيادة الكبيرة التي حدثت في متوسط دخول الافراد.

ثانيا: نظرية الدخل النسبي لدوزنبري

يرى دوزنبري ان الإنفاق الإستهلاكي للافراد يتحدد تبعا للمحيط الإجتماعي الذي تعيش فيه الاسرة، فإستهلاك العائلة يزداد إذا جاورت عائلة غنية عما إذا جاورت عائلات فقيرة، إذ ان النمط الإستهلاكي للعائلة سوف يتاثر بالنمط الإستهلاكي لجيرانها حرصا منها على البقاء على وضع او مركز إجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه، و عليه و طبقا لهذا الإفتراض لا يتحدد الإنفاق الإستهلاكي بالدخل المطلق فقط، و إنما بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه الاسرة.[1] و لقد اظهر دوزنبري إختلاف سلوك الإدخار لكل من عائلات الزنوج و البيض في مدينة نيويورك و كولومبس، حيث وجد ان الزنوج يدخرون نسبة اكبر من البيض من نفس المستوى من الدخل، اي ان الميل المتوسط للإدخار للزنوج اكبر من الميل المتوسط للإدخار للبيض عند نفس مستوى الدخل، و من اهم مسلمات هذا الإفتراض ان الميل المتوسط للإستهلاك لشخص ما، ما هو إلا دالة عاكسة لوضعه الإقتصادي نسبة إلى الافراد الذين يعيشون معه او يجاورونه، فإذا كان دخل احد الافراد اقل من متوسط الدخل في المجتمع فإنه يميل إلى إنفاق نسبة كبيرة من دخله حتى يحافظ على مستوى إستهلاكه متوافقا مع نمط الإستهلاك في المجتمع، و بذلك فإنه يتميز بإرتفاع الميل المتوسط للإستهلاك.

من ناحية اخرى إذا كان دخل احد الافراد اعلى من متوسط الدخل في المجتمع فانه سوف ينفق نسبة اقل من دخله لكي يحافظ على مستوى إستهلاكه متوافقا مع نمط الإستهلاك في المجتمع[2]، و السبب في ذلك ان هذا الشخص يشعر بالطمانينة و الإرتياح إذا كان إستهلاكه اكبر من إستهلاك الاشخاص الاخرين، لذا ربما يكون هذا دافعا له لتخفيضه، بينما لا يشعر بالطمانينة و الإرتياح إذا كان إستهلاكه اقل من إستهلاك الاخرين لذا ربما سيرفعه[3]. و هكذا فإن الفرد وفقا لهذه النظرية لا يهتم بمستوى

---

[1]- اسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص 87.

[2]- احمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف و محمد سيد عابد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2003، ص 75.

[3]- عمر صخري، **مرجع سبق ذكره** ، ص 152.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الإستهلاك المطلق و إنما يهتم بمستوى الإستهلاك النسبي، اي مستوى الإستهلاك مقارنة بمتوسط إستهلاك المجتمع الذي يعيش فيه .

طبقا للإقتصادي دوزنبري، يحاول الافراد الإبقاء على مستوى معين من المعيشة، فمستوى الإستهلاك الجاري في نظره لا يتوقف فقط على الدخل الجاري سواء كان مطلقا او نسبيا، و إنما يتوقف ايضا على مستوى الإستهلاك الذي تم الوصول إليه في الفترات القليلة الماضية، و السبب في ذلك انه من الصعب بالنسبة لإحدى الاسر تخفيض مستوى الإستهلاك الذي وصلت إليه، و لكن من السهل عليها تخفيض نسبة ما يتم إدخاره في اي فترة، من اجل الحفاظ على مستوى الإستهلاك الذي إعتادت عليه الاسرة، و هذا ما يسمى باثر الموقف (effet de clique).

و يمكن صياغة دالة الإستهلاك رياضيا كما إقترحها دوزنبري، مع العلم ان نظرية الدخل النسبي تاخذ اشكالا تطبيقية متعددة و على سبيل التحليل الجزئي تكتب هذه الفرضية كما يلي : $\frac{c_{it}}{y_{it}} = a + b\frac{\overline{y}_t}{y_{it}}$

حيث: $a \succ 0, b \succ 1$ و b يختلف عن الميل الحدي للإستهلاك.

c_{it}: إستهلاك الفرد (i) في الفترة(t).

y_{ti} : دخل الفرد (i) في الفترة(t).

$\overline{y_t}$: متوسط دخل الفرد في الفترة(t).

نلاحظ من العلاقة اعلاه ان إنخفاض دخل الفرد y_{ti} سوف يترتب عليه إرتفاع ميله المتوسط للإستهلاك، و هذا ما يؤكد و جهة نظر دوزنبري من حيث محافظة الفرد على مستوى إستهلاكه حتى عندما ينخفض مستوى دخله.

و بضرب طرفي المعادلة في y_{ti} نحصل على : $c_{it} = ay_{it} + b\overline{y_t}$

اي ان إستهلاك الفرد (i) في الفترة(t) دالة في مستوى دخله و دخل نظرائه.

و يرى دوزنبري ان الإستهلاك لا يتطور تناسبيا مع الدخل، فعند التراجع او التدهور في الدخل المتاح يتناقص الإستهلاك لكن باقل حدة من الدخل لان الافراد يحافظون على مستوى إستهلاكهم و ذلك بالإنقاص من إدخارهم (s). وعند بداية إرتفاع الدخل يتزايد الإستهلاك لكن اقل من معدل تزايد الدخل لان الافراد هنا يحاولون إعادة تكوين إدخارهم، و بهذا يمكن ان نستنتج ايضا ان الإدخار هو دالة لمتغيرين هما الدخل الجاري و اقصى دخل تم الحصول عليه في السابق و يتبين ذلك من خلال العلاقة:

$$s_t = f(y_t, y_{\max}) = (1-a)y_t + (1-b)y_{\max}$$

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

حيث: (1-a) و(1-b) هما الميلان الحديان للإدخار بالنسبة للدخل الجاري و اقصى دخل للفرد على التوالي[1].

ثالثا: نظرية الدخل الدائم لفريدمان

يرى فريدمان ان نظريتا الدخل المطلق و الدخل النسبي قامتا على مفهوم الدخل الجاري كاساس لدراسة العلاقة بين الدخل و الإستهلاك و بالتالي الإدخار، و كما سبق فقد راى كيتز ان الجزء من دخل الاسرة الذي يخصص للإستهلاك إنما يتوقف على المستوى المطلق للدخل، في حين ان نظرية الدخل النسبي وجدت ان هذا الجزء إنما يتوقف على مستوى دخل تلك الاسرة بالنسبة لدخول الاسر المجاورة لها، و التي تماثلها على مقياس الدخل، كذلك يرى فريدمان ان الدالة الاساسية للإستهلاك و بالتالي الإدخار هي دالة تناسبية، مثله في ذلك مثل دوزنبري إلا انه يجد ان هذه الدالة ليست علاقة بين الدخل الجاري و الإستهلاك الجاري الذي اشار إليه كيتز، و لكن العلاقة بين ما اسماه بالدخل الدائم و الإستهلاك الدائم، حيث تقوم نظرية الدخل الدائم على فرض اساسي و هو ان الإستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم.[2]

و يشير الدخل الدائم إلى متوسط الدخل الذي يتوقع المستهلك الحصول عليه في المستقبل نتيجة لإستغلاله عناصر ثروته، سواء كانت ثروة بشرية او ثروة مادية، فالفرد يحصل على الاجر من إستغلاله لمهاراته و خبراته التي تمثل ثروته البشرية، و يحصل على فوائد او ارباح من راسماله المستثمر في اسهم او سندات او ودائع او اصول مادية، و وفقا لذلك فان الدخل الدائم مفهوم طويل الاجل لانه يتحدد بعناصر الثروة التي تتكون عبر فترة من الزمن نسبيا، و يقاس الدخل الدائم كمتوسط للدخل المتولد من الثروة عبر عدد من السنوات السابقة و السنة الحالية، اما عن الدخل الجاري فهو يشير إلى الدخل المحقق خلال الفترة الحالية و لذا فهو يعتبر مفهوم قصير الاجل[3].

و قد إفترض فريدمان ان الدخل الدائم يعتمد على ثلاثة عناصر اساسية هي:

- ان الدخل الجاري يحتوي على عنصرين احدهما دائم و يسمى الدخل الدائم و الاخر مؤقت و يسمى الدخل المؤقت، هذا الاخير لا يتصف بالإستمرارية و هو إما ان يكون موجبا او سالبا، فعلى سبيل

[1] احمد سلامي، محمد شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص 132، بتصرف الطالب.

[2] مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل للاقتصادي الكلي**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2004، ص: 147.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية و رمضان محمد احمد مقلد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الإسكندرية، مصر، ص: 101.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المثال إذا إرتفعت الاسعار السوقية للاسهم فجاة فإن الربح الراسمالي المحقق من بيعها يعتبر دخلا مؤقتا موجبا، و في حالة إنخفاض الاسعار نعتبره دخلا مؤقتا سالبا، ولذا يعبر عن الدخل الجاري بالعلاقة التالية:

$$Y = Y_P + Y_T$$

حيث: Y: الدخل الجاري، Y_P: الدخل الدائم، Y_T: الدخل المؤقت.

و الدخل الدائم هنا هو عبارة عن المتوسط المرجح للقيم السابقة و الحالية للدخل اي[1]:

$$Y_P = a_1 Y_T + a_2 Y_{T-1} + a_3 Y_{T-2} + \dots$$
$$\begin{cases} a_1 + a_2 + a_3 + \dots = 1 \\ a_1 \succ a_2 \succ a_3 \succ \dots \end{cases}$$

اي ان الترجيح متناقص، و عن كيفية قياس الدخل الدائم بشكل بسيط جدا، فقد إفترض فريدمان انه يعتمد على كل من الدخل الجاري و الدخل السابق له، بمعنى انه يساوي دخل العام السابق بالإضافة إلى نسبة من الفرق بين دخل العام الحالي و دخل العام السابق له، و عليه يمكن اشتقاق المعادلة التالية:

$$Y_P = Y_{T-1} + \lambda(Y_T - Y_{T-1}) = \lambda Y_T + (1-\lambda) Y_{T-1}$$

حيث: Y_T: الدخل الجاري، Y_{T-1}: دخل العام السابق.

و الملاحظ ان حجم الدخل الدائم يعتمد بدرجة كبيرة على النسبة (λ) **حيث:** $(0 \prec \lambda \prec 1)$، فإذا إفترضنا ان $(\lambda = 1)$ فمعنى ذلك ان الدخل الدائم يساوي الدخل الحالي، كما انه إذا إفترضنا ان دخل العام الحالي يساوي دخل العام السابق فمعنى ذلك ان الدخل الدائم يساوي دخل العام الماضي و يساوي دخل العام الحالي، و هذا يؤدي إلى نتيجة هامة و هي ان الفرد سوف يتوقع حصوله على نفس الدخل خلال الاعوام التالية[2].

و بنفس الطريقة يقسم فريدمان الإستهلاك الجاري إلى عنصر دائم و عنصر مؤقت، اي ان:

$$C = C_P + C_T$$

حيث: C_P: الإستهلاك الدائم، C_T: الإستهلاك المؤقت، C: الإستهلاك الجاري.

الإستهلاك الدائم هو الإستهلاك الذي يتحدد بالدخل الدائم، اما الإستهلاك المؤقت فانه قد يفسر بإعتباره إستهلاكا غير متوقع، فإذا كان موجبا فإن الإستهلاك الجاري للاسرة يعتبر اكبر من الإستهلاك الدائم لها، و إذا كان سالبا فإن الإستهلاك الجاري يعتبر اقل من الإستهلاك الدائم.

- يمكن توضيح الإستهلاك الجاري في المعادلات الاتية التي توضح فروض نظرية الدخل الدائم

[1] احمد سلامي، محمد شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص 133، بتصرف الطالب.

[2] محمد فوزي ابو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 50.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و علاقات عناصرها فيما بينها[1].

الدخل الدائم =معدل الفائدة مضروبا في الثروة الشخصية (بشرية + مادية).

الإستهلاك الدائم= نسبة ثابتة مضروبا في الدخل الدائم.

حيث لدينا: $C_P = K \times r \times W$

حيث ان K: يمثل الميل الحدي لإستهلاك الدخل الدائم، و هو يعتمد على متغيرات متعددة منها بشكل خاص معدل الفائدة (i)، الثروة البشرية و المادية (W)، و عوامل اخرى (u) **مثل:** العمر، الذوق، الجنس، العادات ...الخ، اي[2]:

$$K = f(i, W, u)$$

و الدخل الدائم يرتبط بالثروة بالعلاقة السببية التالية: $Y_P = (r \times W)$، و بالتالي يمكن كتابة العلاقة السابقة كما يلي: $C_P = KY_P$

و هذا يعني ان دالة الإستهلاك وفقا لفرضية الدخل الدائم هي دالة نسبية، تشير إلى ان التغير في الدخل الدائم بنسبة معينة يؤدي إلى تغير الإستهلاك الدائم بنفس النسبة، و من تم فإن الميل الحدي للإستهلاك ثابت عبر الزمن و يساوي الميل المتوسط للإستهلاك، كما يعني هذا ان تاثير الدخل المؤقت على الإستهلاك الدائم يقترب من الصفر، ومنه فالميل المتوسط للإدخار عند جميع مستويات دخل الاسرة يكون ثابتا، بمعنى ان الاغنياء و الفقراء يخصصون نسبة واحدة من دخلهم للإدخار، لكن هذه النتيجة قد لا تتفق مع الواقع، ذلك ان درجة تفضيل الإستهلاك الحاضر على الإستهلاك المستقبلي ربما لن تكون واحدة عند جميع مستويات دخول الاسر، فنحن نعلم ان تفضيل إستهلاك الحاضر على الإستهلاك المستقبلي بالنسبة للاسر الفقيرة يكون اكبر منه بالنسبة للاسر الغنية، مثل هذا التفضيل يعمل على تخفيض نسبة إدخار الاسر الفقيرة بالنسبة لدخولهم و العكس صحيح بالنسبة للاسر الغنية، ويمكن التعبير عن فرض الدخل الدائم من خلال الشكل التالي:

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام -المدخل الادخاري و الضريبي. المدخل الإسلامي. المدخل الدولي-**، الطبعة الثانية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص: 55.

[2] عمر صخري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 155.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الشكل (1-4): شكل يوضح فرضية الدخل الدائم

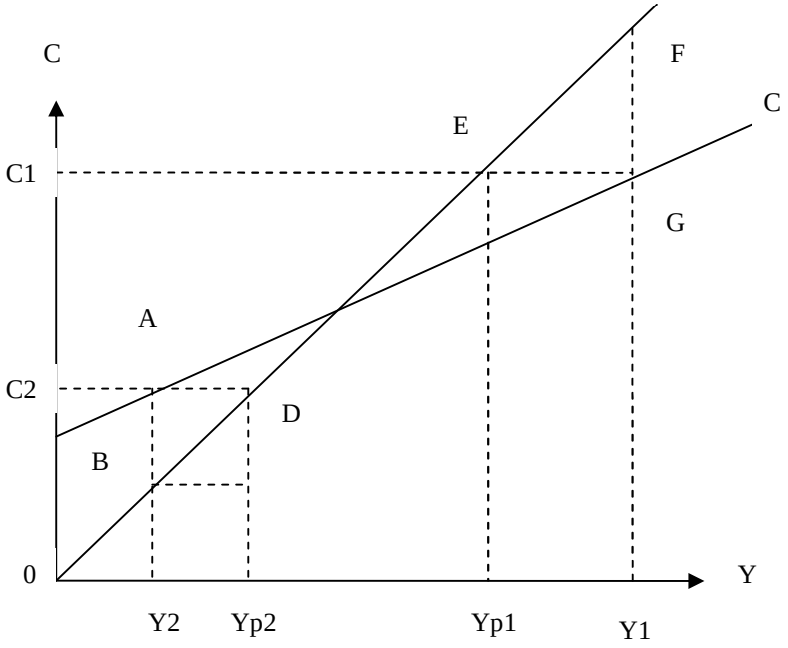

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية و رمضان محمد احمد مقلد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 103.

فإذا كان الدخل الدائم (Y_{P1})، و الدخل الجاري (Y_1)، اي ان الدخل المؤقت هو: $EG = Y_{P1} - Y_1$، فإن الإستهلاك الدائم يتحدد على اساس الدخل الدائم عند النقطة E على دالة الإستهلاك النسبية C_P عند المستوى C_1، و في هذه الحالة يزداد الإدخار بمقدار الدخل المؤقت (EG)، و إذا كان الدخل الدائم Y_{P2}، و الدخل الجاري Y_2، فإن الجزء المؤقت من الدخل يكون سالبا و مقداره (AD)، و عندئذ يتحدد الإستهلاك الدائم عند النقطة D على دالة الإستهلاك النسبية C_P عند المستوى C_2، و في هذه الحالة يتم سحب الجزء (AD) من المدخرات السابقة او يتم إقتراضه ليتم تمويل المستوى الدائم من الإستهلاك، اما إذا كانت (EG) زيادة دائمة في الدخل، فإن الإستهلاك الدائم يزداد بالمقدار (FG)، و إذا كانت (AD) نقص دائم في الدخل فإن الإستهلاك الدائم ينقص بالمقدار (AB) وفقا لدالة الإستهلاك الدائم C_P.

و الإعتقاد الراسخ بين الإقتصاديين المحدثين هو ان فرضية الدخل الدائم تتسق مع نتيجتين بالغتي الاهمية، امكن التوصل إليهما من خلال التجربة العملية[1]:

* إن الميل الدحي للإستهلاك في المدى القصير اقل من الميل الحدي للإستهلاك في المدى الطويل.

* إن الميل الموسط للإستهلاك في المدى الطويل يميل إلى ان يكون ثابتا.

- إفتراض فريدمان انه ليس هناك علاقة بين:

[1] احمد سلامي، محمد شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

*الدخل المؤقت و الدخل الدائم.

*الإستهلاك المؤقت و الإستهلاك الدائم.

*الدخل المؤقت و الإستهلاك المؤقت.

يدل الإفتراض الاول على ان الدخل المؤقت عشوائي بالنسبة للدخل الدائم، بينما يشير الإفتراض الثاني إلى ان الإستهلاك المؤقت يعتبر مستقل عن الإستهلاك الدائم، اما الإفتراض الثالث يدل على ان الإستهلاك المؤقت عشوائيا بالنسب للدخل المؤقت، و هذا يدل على ان الميل الحدي للإستهلاك من الدخل المؤقت يساوي صفرا، وهذا يعني ان الاسرة المحظوظة التي تحصل على دخل مؤقت موجب لن تغير إستهلاكها (الذي يعتمد على الدخل الدائم) و إنما سوف تدخر الدخل الصافي، و كذلك إذا كانت الاسرة غير محظوظة بما فيه الكفاية و تحصل على دخل مؤقت سالب فإنها لن تخفض إستهلاكها، و إنما سوف تلجا بدلا من ذلك إلى تخفيض مدخراتها، وفقا لفرض الدخل الدائم فإن إستهلاك الفترة الحالية قد يتاثر بدخل الفترة السابقة (في حالة السحب من المدخرات)، كما قد يتاثر بدخل المستقبل (في حالة الإقتراض و السداد من دخل المستقبل).

مما تقدم يمكن إعادة كتابة دالة الإستهلاك لفريدمان كما يلي:

$$Y_P = Y - Y_T$$
$$C_P = K(Y - Y_T)$$
$$C = K(Y - Y_T) + C_T$$

العلاقة الاخيرة تبين ان الإستهلاك الجاري ما هو إلا جزء من الفرق بين الدخل الجاري و الدخل المؤقت زائد إحتمال حدوث إستهلاك مؤقت سلبي او ايجابي.

اما دالة الإدخار فهي باقي الدخل بعد عملية الإستهلاك، و يمكن صياغتها كما يلي:

$$S = a + b_1 Y_P + b_2 Y_T$$

حيث: a: ثابت و قيمته اقل من الصفر، b_2, b_1 اقل من الواحد الصحيح.

المطلب الثالث: نظرية الطبقة و إفتراض دورة الحياة

اولا: نظرية الطبقة – الإدخار.

و هي نظرية نادى بها الإقتصادي الإنجليزي (Nicolas Kaldor)، حيث يرى ان عادات الافراد بالنسبة للإستهلاك او الإدخار تختلف من طبقة إلى اخرى، فالعمال مثلا الذين يتحصلون على دخلهم

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الناتج او مقابل العمل يكون ميلهم إلى الإدخار ضعيفا مقارنة بالراسماليين، الذين يتحصلون على دخلهم الناتج عن مداخيل الملكية (الربح، الفائدة و الريع).

و عليه تكون معادلة الإدخار حسب هذه النظرية على الشكل التالي:

$$S = s_w L + s_c p$$

حيث :

s_w : يمثل ميل العمال لإدخار جزء من دخلهم الناتج عن العمل.

s_c : ميل الراسماليين لإدخار جزء من دخلهم الناتج عن الملكية.

L : دخل العمل.

P : دخل الملكية.

و ايضا: $0 \prec s_w \prec s_c$.

لقد قدمت لنا هذه النظرية مجموعة من الفرضيات و هي عبارة فرضيات ظاهرية اكثر منها واقعية، حيث انه من الصعب علينا معرفة قرارات الافراد فيما يخص الإدخار و ذلك يعود لسبب إختلاف سلوكهم إتجاهه، بالإضافة إلى هذا فإن هذه النظرية لم تعالج المداخيل (مداخيل العمل و مداخيل الملكية) بنفس الطريقة.

حيث ان مداخيل الملكية تتركز عند الافراد ذوي الدخول المرتفعة، في حين ان مداخيل العمل تكون عند ذوي الدخول المنخفضة، و من تم فإن هذه النظرية توضح ان الدخول الناتجة عن الملكية تعطي إدخارا مرتفعا، وذلك بسبب ميل اصحاب رؤوس الاموال إلى إدخار جزء اكبر من الدخل نتيجة ارتفاعه[1].

ثانيا: فرضية دورة الحياة لفرانكو موديجلياني

يرى موديجلياني ان سلوك الافراد يتصف باهم يخططون لمستوى إستهلاكهم و إدخارهم على مدار فترة زمنية طويلة، بحيث يتحقق لهم افضل توزيع ممكن للإستهلاك خلال فترة حياتهم بالكامل، التي يمكن تقسيمها إلى فترة النشاط و فترة التقاعد، هذه النظرية ترى ان الإدخار ما هو إلا إنعكاس لرغبة الافراد للإستهلاك في المستقبل عندما ينتقلون إلى التقاعد، و قد اظهرت اهمية بعض العوامل التي تؤثر في الإدخار و التي لم يتناولها التحليل الكينزي من قبل مثل الهيكل العمري للسكان[2].

[1] طالي خيرة، **نمذجة قياسية لسلوك ادخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص: 33.

[2] احمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف و محمد سيد عابد، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 48.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و الإفتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية هي[1]:

- إفتراض ان الفرد يبدا العمل في سن العشرين دون ان يكون له ثروة، و ان فترة العمل تستمر إلى سن 65 عاما ثم يموت الفرد عندما يبلغ من العمر80 **عاما**.
- يفترض ان الفرد يحصل على دخل ثابت خلال فترة العمل.
- إن الفرد لا يرغب في ترك ثروته لاحد بعد ان يموت، اي انه يستهلك كافة الاصول في نهاية حياته.
- إن الفرد يفضل إستقرار مستوى الإستهلاك خلال حياته، اي انه لا يرغب في حدوث تقلبات شديدة في مستوى الإستهلاك.
- عدم وجود سعر فائدة في المدخرات.

إعتمادا على هذه الإفتراضات المبسطة التي تقوم على درجة كبيرة من التاكد سواء بشان مستوى الدخل او عمر الفرد، فإننا نستطيع القول بانه عند اي نقطة زمنية يوجد في المجتمع ثلاث فئات من العمر، و النظرية تنص على ان إستهلاك الشخص و إدخاره يختلف خلال فترات عمره، حيث نجد ان فترة شبابه تتميز بإستهلاك كبير وربما يفوق إستهلاكه الدخل المتحصل عليه في بعض الاحيان فيلجا إلى الإقتراض، اما في فترة متوسط العمر فإن إدخاره يصبح اكثر من إستهلاكه و هذا محاولة منه للمحافظة على نفس مستوى الإستهلاك، لان هذه المدخرات سوف تكون دخله الوحيد بعد تقاعده إلى ان يموت.

و هذا ما يوضحه الشكل الاتي:

[1] احمد سلامي، محمد شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الشكل: (1-5): المراحل التي يمر بها إستهلاك ودخل الفرد وفقا لنظرية دورة الحياة:

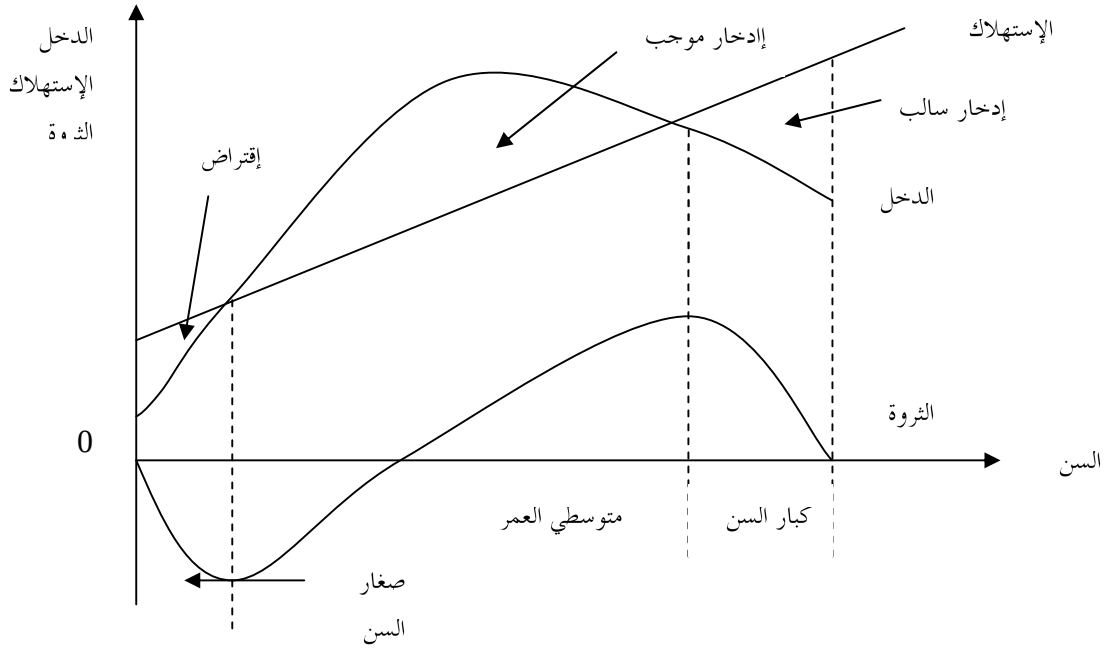

Patrick Villieu, macroéconomie consommation et épargne, Edition la découverte, Pais, 2002, p: 43.

نلاحظ من خلال الشكل ان الشخص يبدا حياته بدخل منخفض، حيث يكون اقل من إستهلاكه مما قد يستدعي الإقتراض من الغير، و لكن مع تقدمه في السن يزداد دخله بنسبة اكبر من إستهلاكه مما يمكنه من جمع مدخرات جديدة، و بعد ذلك ينخفض دخله عند سن الإحالة على المعاش.

وفقا لنظرية دورة الحياة فإن العائلات في إستهلاكها لا تعتمد على مدخولاتها الجارية فقط، بل تاخذ في إعتبارها ايضا امورا اخرى و منها الثروة التي في حوزتها.

و تقودنا هذه الفرضية إلى صياغة دالة الإستهلاك كما يلي: $C = a\frac{W}{P} + cY_d$ .....(1)

حيث:

a: الميل الحدي للإستهلاك من الثروة الحقيقية $\left(\frac{W}{P}\right)$.

c: الميل الحدي للإستهلاك من الدخل المتاح (Y_d).

p: يمثل المستوى العام للاسعار.

و من العلاقة (1) يمكن استخلاص دالة الإدخار نظريا، فتكون كالتالي: $S = (1-a)\frac{W}{P} + (1-c)Y_d$

حيث: $(1-a)$، $(1-c)$: يمثلان الميلان الحديان للإدخار من الثروة الحقيقية و من الدخل المتاح على التوالي.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إذن بالنسبة لهذه الفرضية لكي يكون هناك إدخار معتبر في المجتمع، فلا بد من توفر هذا الاخير على تشكيلة ديمغرافية شابة، اي ان تكون نسبة الشباب تفوق نسبة الكهول و الشيوخ.

ثالثا: إفتراض تايلور

إقترح تايلور نموذج لدالة الإدخار عل الشكل التالي: $S_t = aS_{t-1} + b\Delta Y_t$ و ربط تايلور إدخار الفترة الحالية (S_t) بإدخار الفترة السابقة (S_{t-1}) و بالتغير الحاصل في الدخل بين هاتين الفترتين $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$.

حيث: b,a هما الميلان الحديان للإدخار لكل من (S_{t-1}) و (ΔY_t) على التوالي.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثالث: مؤسسات تعبئة المدخرات و الادوات المساعدة على ذلك.

إن السيولة هي شريان الإقتصاديات المعاصرة لاها لا تستطيع ان تتطور و تعمل بالشكل المطلـــوب إلا إذا توفرت لديها السيولة الكافية لذلك و لتوفيرها لابد من تعبئة المدخرات التي شهد تنوع ادواتهـــا وتعدد مؤسساتها و إتساع نطاق التخصص فيها، ما ادى إلى تسهيل تحرك الامـــوال بـــين المـدخرين والمستثمرين عبر قنوات متنوعة.

المطلب الاول: اجهزة التعبئة و التجميع المصرفية

الوظيفة الرئيسية للمصرف هي الوساطة المالية بين المدخرين و المستثمرين وإذا كانت هناك محـــددات ذاتية وموضوعية تتحكم في قرار الإدخار لدى الافراد فان دور المصرف يكمن في التاثير إيجابا في هذه المحددات ويخلق إطارا مواتيا يشجع على الادخار ويمكن بجزئة هذا الإطار إلى مكـــونين رئيـــسيين[1] :

الاليات والادوات، والتاثير الادبي فمن ناحية الاليات والادوات نشير إلى ما يلي:

- تقديم عائد مجز على المدخرات.
- الإنتشار الجغرافي في قصد الاقتراب من المدخر.
- التنويع و التجديد في المنتجات المالية.
- تحسين الخدمات المعروضة شكلا ومضمونا، مع ضمان السرعة في الاداء.
- تقديم تحفيزات غير نقدية للمدخرين كالإستفادة من تمويل بفوائد ميسرة او بدونها.

اما من حيث التاثير الادبي الذي يندرج في إيطار التسويق المصرفي او في إيطار التربية الإدخارية، نشير إلى ما يلي:

- المساهمة في نشر الوعي المصرفي.
- المساهمة في صقل سلوك الإنفاق و الحث على تكريس فضيلة الإدخار في المجتمع و إبراز مزاياها على الفرد و المجتمع.
- تحسين المعاملة مع الزبون (المدخر) و العمل على كسب ثقته ووفائه.

و تتمثل اهم البنوك التي تلعب هذا الدور في :

[1] رحيم حسين، **نحو ترقية الإدخار الشخصي المصرفي في البلدان الإسلامية 'إشارة إلى بلدان سمال إفريقيا'**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص: 81، 82.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

اولا :البنوك التجارية

هي اهم مجموعة من مجموع الوسطاء الماليين و نقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بصفة معتـــادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او لاجال محددة و تزاول عمليات **التحويل** الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق اهداف و سياسة الدولة و دعم الإقتصاد القومي و تباشر عملية تنمية **الإدخـــار** و **الإســـتثمار** المالي[1]، و بالتالي فإن للبنوك التجارية إمكانية كبيرة على توليد الطاقات الإدخارية و لذلك يجب **النظـر** إليها على اها تقوم بعمليات التوظيف الإستثماري الإئتماني و ليس فقط كجهة تقوم بتعبئـــة **الفـائض** النقدي المتوفر في الإقتصاد ،من خلال سياسات الإيداع و اوعيته التي تتولى عملية **التجميع لأنه من بين** الادوار **التقليدية** التي تقوم به.

و بالتالي فإن عملية بجميع المدخرات بالنسبة للإقتصاد و الإستثمار الوطني لهما اهمية بجعلها واحد مـــن اهم مجالات المساهمة الاجتماعية الخارجية للبنوك [2]، إذ تمكنت البنوك من تطوير قـــدراها و إمكاناهـــا بتقديم مجموعة من الخدمات **الإيداعية** تتفق مع رغبات و ميول جانب كبير من العملاء و ذلك من واقع إقتناع **القائمين على** البنوك باهمية التسويق [3] المصرفي و دوره الاكيد في معرفة إحتياجـــات و رغبـــات ودوافع العملاء و قدراهم المالية و تطلعاهم المستقبلية، حيث تعددت الاوعية الإدخارية لـــديها ســـواء **بالعملات** المحلية او الاجنبية و إتخذت عدة اشكال من بينها الحسابات الجارية، و الودائـــع **لاجـل** والودائع الإدخارية و حسابات التوفير ، و شهادات الإدخار ذات العائد الجاري الذي يستحق علـــى فترات مختلفة، او الشهادات ذات القيمة المتزايدة او الشهادات ذات المزايا الإضافية مثل الاشـــتراك في سحب دوري على جوائز نقدية او **عينية** او هما معا، او الاشتراك في صناديق الاستثمار .

و عليه فالبنوك تقوم بتقديم الخدمات التي يرغب فيها الافراد لتشجيع و تنمية مدخراهم و خاصـــة في القطاعات المتوسطة الدخل و الفقيرة، التي قد يكون من الصعب إقناعها **بإ**قتطاع جزء من هذا الـــدخل وإيداعه لدى هذه البنوك لكي يدر عليهم عائدا يؤدي إلى زيادة دخلهم، و كذلك للحد مـــن بعـــض النواحي السلوكية الضارة و غير المناسبة، مثل تفضيل الافراد إكتناز اموالهم و جعلها في صورة امـــوال سائلة بعيدة عن الجهاز المصرفي، او في صورة ذهب و مجوهرات او شراء اراضي و عقـــارات لا تـــدر عليهم اي عائد، و كذلك محاولة السيطرة على اتجاهات الإعلام السلبي غير المناسبة، و التي تشجع على

---

[1] محمد سليم، **إدارة البنوك و البورصات و الاوراق المالية**، جامعة المنصورة، مصر، دون سنة، ص: 85.

[2] محمود السجاعي ،**نحو إطار مقترح للتقرير عن الاداء الاجتماعي للبنوك التجارية**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان"مؤتمر المدخرات في مصر ،مصادرها،قنوات تعبئتها،اتجاهات تخصيصها "،جامعة المنصورة، افريل ،1989،ص: 158.

[3] زيدان محمد ،**دور التسويق في القطاع المصرفي"حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية**،اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2005،ص:11.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الإسراف في الإنفاق الاستهلاكي و الابتعاد عن الادخار، و ذلك بشراء السلع الراسمالية و الاستهلاكية الغالية الثمن بصرف النظر عما إذا كانوا بحاجة إليها ام لا، مما يقلل و يضعف الحافز على الإدخار عن طريق الدعاية و الإعلان و التسهيلات في الشراء و الحوافز لمن يشتري مثل هذه السلع و هو ما دفـــع البنوك على تكوين المدخرات غير المتوفرة و محاولة جذبها، فعندما يشعر صاحبها بأنه سوف يحصل على عائد استثماري يضاف إلى دخله ، فانه سوف يستقطع جزء من دخله و يقوم بإيداعه ليدر له عائدا.

إن ثقة الافراد في قيام المصارف التجارية بتوظيف و استثمار الاموال التي لديها بما يعود بالنفع عليهـــا وعلى مودعيها و بالطرق المشروعة للاستثمار يكسبها الثقة و القبول في تنمية المدخرات العائلية وجذبها، بل لم تعد عملية إيجاد اوعية إدخارية مصرفية جديدة هو الدور الوحيد الذي تقوم به البنـــوك لتعبئـــة المدخرات، بل يوجد الكثير من الادوار المصرفية التي يمكن ان يقوم بها بجانبها الائتماني و المصرفي .

ثانيا:البنوك الإسلامية.

البنوك الإسلامية ظاهرة حديثة بدات في بعض البلدان الإسلامية تم انتشرت خارجها حتى اصبح لهـــا مظهرا عالميا، وقد تلقت إهتماما من الإقتصاديين الإسلاميين وغير الإسلاميين، فالمفكرين و الاقتصاديين الإسلاميين إهتموا بالمؤسسة المصرفية الإسلامية على اساس انها خطوة اولية لتجميع الاموال وتوظيفهـا في نطاق الشريعة الإسلامية،كذلك راى الكثير من اصحاب المدخرات و رجال الاعمال المـــسلمين في هذه المؤسسة الجديدة سبيلا إلى الخلاص من المعاملات الربوية المصرفية، و هي تعمل على تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز ،وذلك بإيجاد فرص و صيغ للإستثمار تتناسب مع الافراد والمؤسسات المختلفة ،معتمدة في ذلك على ادوات التمويل ذات الصبغة الإسلامية كالمشاركة و المرابحة و المضاربة.

ثالثا:بنوك الإستثمار

كانت اعمالها تقتصر على قبول الاوراق التجارية، بهدف تمويل التجارة الخارجية، و تـــوفير الامـــوال اللازمة للمقترضين في الخارج بطرح الاسهم والسندات في الاسواق المحلية لراس المال.

اما في الوقت الحالي فقد إمتد نشاط هذا النوع من البنوك خاصة في الدول الراسمالية ليشمل التمويـــل المحلي و إدارة الاستثمارات و تقديم المشورة في المجالات الإندماجية بين الشركات و تمويل عمليات البيع الاجل،كما تلعب دورا هاما في الاسواق المالية الدولية، اي انها تباشر عمليات تتصل بجمع المـــدخرات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(اموال المساهمين فيها و حملة سنداتها)[1] و تنميتها و إستثمارها، و كذا المـــشاركة في خطـــط التنميـــة الاقتصادية و سياسات دعم الاقتصاد المحلي .

و عموما فإن الإستثمارات التي تمول عن طريق بنك الإستثمار تكون على اساس التمويل و ليس علـــى اساس الإقراض و ذلك بالنسبة لمشروعات القطاع العام، اما بالنسبة للإستثمارات التي تمول عن طريـــق بنك الإستثمار و المقدمة للجمعيات التعاونية فإنها تكون على اساس التمويل بإعتبار ان الملكية التعاونية **هي** ملكية لمجموعة من الافراد وليس ملكية عامة للدولة كلها[2].

رابعا: بنوك الإدخار

تعمل هذه المصارف على اساس تشجيع المواطنين على وضع مدخراتهم في حسابات إدخار خاصة، وهي بهذا تستقطب فئات من ذوي الدخل المحدود، وبعض هذه المصارف لا يستهدف الربح بصورة خاصة، و إنما يستهدف استقطاب المدخرات وتشغيلها، اي إستثمارها في مجالات محدودة، تحـــددها القـــوانين والتشريعات النافذة، وتلقى هذه المصارف دعما من شرائح المجتمع ومن السلطات الحكوميـــة، لعـــدة اسباب في مقدمتها:

1- انها تشجع و تنمي الوعي الادخاري لدى المواطنين.

2- انها **تراعى** صغار **المدخرين، حيث** ان المصارف الاخرى غير قادرة او راغبة في تقـــديم خـــدمات كهذه.

3 - انها تستثمر الجزء الاكبر من إيراداتها في المنطقة التي تقع فيها عمولتها الادخارية والمالية.

4- انها **تميل** إلى الانتشار الكبير، وهي قريبة من اماكن وجود المدخرين مما يعزز ثقة الجمهور بها.

وتعتمد مصارف الادخار في مواردها على ودائع الافراد، وان كانت في بعض الاحيان تقبل ودائـــع المصارف التجارية، التي تساهم في رؤوس اموالها كنوع من الاستثمار المتواضع، وفي الغالـــب فـــان العمليات الادخارية التي تقوم بها غير محفوفة المخاطر، و ربما لهذا السبب تزايـــد عـــدد المـــصارف الادخارية في العالم بشكل كبير و تضاعفت حدة المنافسة بين هذا النوع من المصارف .

---

[1] ناجي مخائيل حبيب، **الفجوة الادخارية –التضخم-دراسة عن الاقتصاد المصري، 1984-1986**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان"مؤتمر المدخرات في مصر ،مصادرها،قنوات تعبئتها،اتجاهات تخصيصها "،جامعة المنصورة، افريل ،1989،ص: 83.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 123-124.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطلب الثاني: اجهزة التعبئة و التجميع غير المصرفية

خارج المجموعة المصرفية يوجد وسطاء ماليون، مهمتهم الاساسية في النظام الوضـــعي الوســـاطة بـــين المدخرين والمستثمرين، ولكن النشاط الغالب عليهم هو الإقراض والاقتراض،و من هؤلاء الوسطاء بيوت الخصم وشركات التامين وصناديق التامين والادخار والتوفير والمعاشات، وبيـــوت توظيـــف الاســـهم والسندات، وشركات مؤسسات التمويل على اختلاف انواعها، والجمعيات التعاونية، وبيوت التسليف و الرهونات...الخ. هذه المؤسسات ليست مصرفية، إنما في الواقع تقوم بتعبئة المـــدخرات و إتاحتـــها **للمستثمرين** ، كما تقوم ايضا بتوفير القنوات بين من لديهم فائض مالي وبين من يحتاجون، وذلك بتقديم ادوات جديدة تتباين مع اجل الحاجة للتمويل، وتوفير منافذ الإستثمار المدروسة والمامونة حسب ذلك.

اولا:دور الدولة في تعبئة المدخرات

عندما يتعذر تعبئة المدخرات الاختيارية، فإن الدولة يمكنها التحكم في حجم المدخرات بشكل عام إذا ما توسعت في بجميع المدخرات الإجبارية ،في هيئة ضرائب او قروض إجبارية او إصـــدار جديـــد او اقتطاع لجزء من ارباح الشركات، كما يلاحظ ان تدخل الدولة في تكوين الادخار الإجباري في تزايد مستمر بصفة عامة مع اتساع نطاق مبدا التدخل.

و بالتالي ليست للحكومة سيطرة مباشرة على المدخرات الخاصة، غير **انه** يمكن لها ان تسهم في تعبئـــة تلك المدخرات بشكل غير مباشر من خلال إيجاد بيئة مادية و اجتماعية مواتيـــة و إتبـــاع سياســـات اقتصادية ملائمة لتنمية القطاع المالي المحلي، لذلك لابد من تعزيز المؤسسات المالية المحلية مـــن خـــلال حوافز السوق التي تشجع المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات، و توجيهها نحو الإستثمارات المنتجـــة وعلى سبيل المثال فان تنمية اسواق السندات الحكومية الطويلة الاجل و تقديم ضمانات عامـــة لنـــسبة مئوية معينة من القروض المصرفية امر **من شأنه** ان يقلل المخاطر التي تواجه المصارف المحلية، و ان **يوفر** حافز للمصارف كي تمارس الإقراض الطويل الاجل **بالإضافة** إلى بناء المؤسسات المالية العامـــة مثـــل المصارف الائتمانية الزراعية ،من اجل توسيع قاعدة المدخرات و تقديم تمويل ائتماني طويـــل الاجـــل و كذا المساهمة في تنمية اسواق راس المال في **تعبئة** المدخرات .

ثانيا :اسواق المال.

تعتبر عملية تعبئة الموارد من اهم التحديات التي تواجه الدول النامية، وذلك لتمويل الاســـتثمارات الإنتاجية ولتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي، ولهذا يعمل صانعو السياسات الاقتصادية في هذه

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الدول على تكوين اسواقهم المالية وإعطائها مزيد من الاهتمام، وذلك لما لهذه الاسواق من اهمية في تعبئة المدخرات المحلية، وجذب مزيد من تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية.[1]

ويقصد بسوق المال جميع الاجهزة والمؤسسات التي **تعمل** في تجميع المـــدخرات بكافـــة اشـــكالها واجالها، وإعادة استثمارها بشكل مباشر او غير مباشر.[2]

و تؤثر سوق الاوراق المالية على الميل الإدخاري من خلال ما توفره من مجموعة كبيرة من الخيـــارات لوحدات الفائض (اصحاب المدخرات) **لتوليد** اصول **مالية** اكبر و المحافظة على تفضيلاتها **،كما تـوفر** السوق اصولا تعتبر اكثر جاذبية من نواحي السيولة و العائد و المخاطرة، و من تم في تشجع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الاستهلاكي لصالح الادخار[3].

ثالثا: منشآت التأمين.

تعتبر شركات التامين من اكبر واهم الاوعية الإدخارية بالنسبة لكل إقتصاد، و **هي منشآت** مالية تختص بالدرجة الاساسية بالتامين ضد المخاطر التي يتعرض لها المواطنين او البضائع او المنشات على اخـــتلاف انشطتها وفعالياتها، ومن هذه المخاطر حوادث السيارات والحريق والسرقة او الغرق ... الخ، وذلك عن **طريق** إستيفاء اقساط التأمين من المؤمن له، ومن تم تغطية الخسائر عند وقوعها فعلا، **لذلك** اصـــبحت خدمات التامين في الوقت الحاضر تشغل حيزا كبيرا من إهتمام رجال الاعمال في الانـــشطة التجاريـــة والصناعية والخدمية وغيرها، نظرا لإعتمادهم الكبير عليها في تهيئة حالة الطمانينة والامان لمـــشروعاتهم بمختلف انواعها، وللعاملين لديهم ولاسرهم، ولانفسهم من المخاطر التي يتعرضون لها[4].

ومن ذلك يتبين ان التامين هو احد الوسائل الحديثة الكبرى المهمة الداخلة في منظومة التنظيم الاقتصادي والمالي، فله دوره المتعاظم في التطور الصناعي ، الزراعي ، التجاري وسائر الانشطة الاقتصادية ، بل لقد اصبحت صناعة التامين تضاهي إن لم تفق العمل المصرفي.

و تضم منشات التأمين ثلاث اقسام رئيسية:

---

[1] El- Erain,M, Financial Market Development in the Middle East, "in "Development of Financial Market in the Arab countries, Iran and Turkey"Economic Research Forum for Arab countries, Iran & Turkey, 1995, P1.

[2] صبرى احمد ابو زيد، **دور سوق المال في تنمية الاستثمارات في مصر خلال الفترة** 1975-1986/1985 ، مجلة مصر لمعاصرة، العـــددان 411-412 ، يناير – ابريل 1988 ، ص :75.

[3] **عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 121.

[4] احمد محمد صباغ ، **المشكلات العملية التي تواجهها شركات التامين الإسلامية**، بحث مقدم لحلقة حوار حول عقود التامين الإسلامي، **معهد** البحوث البنك الإسلامي بجدة، 2009، ص :12.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- شركات التأمين .
- هياة التأمين الاجتماعي .
- صناديق التأمين و المعاشات .

رابعا :شركات الإستثمار: و هي شركات تستهدف اساسا إستقطاب مدخرات الافـــراد و توجيههـــا لتمويل المشاريع الاستثمارية، تصدر هذه الشركات ادوات إدخارية في صورة شهادات الإســـتثمار، حيث يتم استخدام عوائدها في تمويل المشروعات التنموية ، و في حالة نجاح هذه المشاريع و تحقيقهـــا للارباح فإنه يتم توزيع نسبة منها على اصحاب هذه الشهادات حسب قيمة كل شهادة .

خامسا:صناديق الإستثمار: تتكون فكرة صناديق الإستثمار ضمن المفهوم الضيق، في قيام عدد من صغار المستثمرين بتجميع اموالهم لكي تستثمر في اسواق الاوراق المالية بواسطة مؤسسات متخصصة بغرض تحقيق مزايا لا يمكن لهم تحقيقها منفردين، فخبرة مديري الإستثمار ومتابعتهم للتطورات التي تتاثر بها الاسواق المالية تضمن تحقيق عوائد اعلى مما لو قام المستثمر غير المتفرغ وغير المتخصص باستثمار امواله بنفسه، و تعطي صناديق الإستثمار عددا من المزايا الإقتصادية، ابرزها توفير حجم كبير من الاموال من خلال تجميع مدخرات عدد كبير من الافراد، كما انها توفر القدرة على إنتقاء الاوراق المالية، ومتابعتها بواسطة خبراء متخصصين في تحليل وإدارة الاوراق المالية، و يضاف إلى ذلك ان توزيع اموال الصندوق بين عدد من الاوراق المالية في المجالات المختلفة من حيث التوزيع الجغرافي والمجالات الإقتصادية المختلفة، يقلل المخاطر الإستثمارية. في الوقت نفسه تحقق هذه الصناديق عائد إستثماري يفوق عادة العائد الذي يمكن تحقيقه من الودائع المصرفية.

سادسا :صناديق توفير البريد

يعتبر صندوق توفير البريد من اقدم الاوعية الإدخارية التي تعمل على تجميع المدخرات الفردية و كـــذا تشجيع محدودي الدخل على الإدخار بما يؤدي إلى تنمية مدخرات القطاع العائلي، و بما يكفل زيـــادة قدرة الدولة على إستثمار هذه المدخرات في المشروعات العامة ، و يعد صندوق توفير البريد من اهـــم اوعية تجميع المدخرات الاختيارية للقطاع العائلي خاصة المدخرات الصغيرة التي لا تجد لها سبيلا مباشرا للاستثمار فتتجه بسهولة نحو الإنفاق الإستهلاكي.

و تعطي صناديق توفير البريد فائدة على مدخرات الافراد ، كما انه لا يمكن الحجز عليها و هي معفاة من الضرائب ، و عملاؤها من اصحاب الدخول المتوسطة .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

سابعا:الإدخار العائلي في المجالات الخاصة

إن الوعاء الإدخاري العائلي يعتبر **من بين** اهم الاوعية الإدخارية الخاصة بالفرد و يكون في الغالب **على** شكل وحدات سكنية لذلك نجد ان اغلب الدول لديها مـــصارف للإســـكان و مـــصارف عقاريـــة و إدخارية، بينما في بعض دول المغرب العربي يطلق عليها "صناديق الادخار الإسكاني".

و كذلك هناك ما يعرف بالتحسينات الزراعية متوسطة و طويلة الاجل في الاراضي الزراعية التي تعتبر **من بين** الاوعية الإدخارية للعائلات و ذلك عن طريق شراء معدات إنتاج ، و يكون الإدخار في هـــذه الحالة من الجهود المبذولة من افراد العائلة في إنجاز التحسينات **بأنفسهم** و ذلك **بإدخار** مبالغ من دخلهم و شراء معدات الإنتاج محل الايدي العاملة .

بالإضافة إلى الإكتناز الذي يكون في شكل نقد مخزن في المنازل او على شكل مجوهرات و حلي و التحف النادرة .

المطلب الثالث:ادوات تعبئة و توظيف المدخرات

اولا: ادوات التعبئة و التوظيف في البنوك التجارية

1- **الودائع الجارية:** هي ودائع رصيدها مستحق الطلب في الحال اي بمجرد طلب المـــودع، وتلعـــب الودائع الجارية دورا فريدا للنظام المصرفي من جهة ولعملائه من جهة تانية، فهي تلعب دورا مزدوجـــا بحيث تمثل موردا ماليا مهما للبنوك، من حيث انها تمثل سيولة نقدية كما تضمن لزبائن البنك حسابات تحويل جاهزة و امنة للقيام بالصفقات الاقتصادية المختلفة، لذلك نجد ان الذين يقبلون على هذا النوع من الودائع **بكثرة هم** من التجار و الشركات التجارية و الافراد الذين يهتمون بالحصول على سحب كل او جزء من ودائعهم بسهولة و **يسر**[1].

2- **الودائع الثابتة:**

- **الودائع لاجل:** هي ودائع إدخارية بطبيعتها ويحتفظ بها العملاء لاجل زمني ويستحقون عليها فوائد (فيما عدا البنوك الإسلامية) وهي غير قابلة للسحب الفوري قانونيا وتنظيميا إلا بعد إخطار البنـــك، حيث جرت العادة على ان تحدد البنوك فترة شهر لاجل إخطار البنك للسحب من الودائع لاجل ولكن

[1] سعيد سيف النصر، **دور البنوك التجارية في استثمار اموال العملاء**، جامعة الإسكندرية، **مصر**، 1990، ص : 52.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

البنوك عادة ما تتخلى عن هذا المطلب وتدفع الاموال إلى المودعين مباشرة (**مع** اســـتثناءات في حالـــة الودائع الضخمة)[1].

- **الودائع بإخطار سابق:** هي ودائع نقدية غير محددة المدة حيث لا يحدد للعميل عند الإيداع موعـــدا **لسحبها** او إستردادها، غير انه يلتزم بضرورة إخطار المصرف برغبته في سحبها قبل الموعد الذي يريده لمدة معينة ،و تمنح البنوك عن هذا النوع من الودائع فائدة لاصحابها تزيد نسبتها كلما طالـــت المـــدة اللاحقة على تاريخ الاخطار، غير انه يمكن للعميل سحب امواله قبل ميعاد إستحقاقه .

3- **ودائع التوفير:** وهي عبارة عن المبالغ التي يودعها صغار المدخرين حيث يودع الافراد ما زاد عـــن إحتياجاتهم في حساب توفير بسعر فائدة ثابت معين، وتعطي البنوك عملاءها دفترًا للتوفير يثبت فيه جميع العمليات من إيداع وسحب وفوائد.

4- **شهادات الإيداع القابلة للتداول:** هي شهادات تصدرها البنوك و المؤسسات المالية و لا تعطـــي لحاملها الحق في استرداد قيمتها من الجهة المصدرة إلا في تاريخ استحقاقها، اما قبل ذلك التاريخ **فإنه لا** سبيل امام حاملها سوى عرضها للبيع في السوق الثانوي الذي يتضمن البنوك التجارية و بنوك السمسرة و التجارة التي تتعامل في الاوراق المالية قصيرة الاجل.[2]

ثانيا: ادوات التعبئة و التوظيف في البنوك الإسلامية

1- شهادات الإستثمار المخصص:

تعد صكوك الإستثمار احد مصادر الاموال بالبنوك الإسلامية، وهى البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات، وصكوك الاستثمار تعد تطبيقا لصيغة عقد المضاربة، حيث ان المال من طرف (اصـــحاب الصكوك) والعمل من طرف اخر (المصرف). وقد تكون الصكوك مطلقة او مقيدة ويرجع ذلـــك إلى نوعية الصك، وبحكم قاعدة " الغنم بالغرم " توزيع ارباح صكوك الاستثمار.

وتاخذ صكوك الاستثمار الاشكال التالية:

- صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع محدد.
- صكوك الاستثمار المخصصة لنشاط معين.

2- شهادات الإستثمار العام: يحكم هذا الصك عقد المضاربة المطلقة، ويعد هذا الصك احـــد ادوات الإدخار الإسلامية، حيث يقوم البنك الإسلامي، بإصدار هذه الصكوك المحددة المدة غير المحددة لنـــوع

---

[1] عبد الرحمن يسري احمد , تجربة الاوراق المالية الإسلامية، دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد الثالث، العدد الاول، جدة، 1995، ص: 40 .

[2] Haslem ;commercial bank management (3ed);virginia;prentice-hall;1985;p172.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

النشاط، وتطرح هذه الصكوك للإكتتاب العام ،ويستحق الصك عائد كل ثلاثة شهور كجـــزء مـــن الارباح تحت حساب التسوية النهائية في نهاية العام وطبقا لما يظهره المركز المالي للبنك، ويحصل البنـــك على جزء من الارباح مقابل الإدارة حيث تحدد نسبته مقدما في الصك.

3-**شهادة المشاركة في الارباح: يمكن** للبنك الإسلامي ان يستفيد من فرصة وجود إستثمارات قصيرة الاجل بطريقة المشاركة[1] في الربح، وذلك بإصدار شهادات تستثمر حصيلتها في تلك الإستثمارات وهذا يمكن البنك من الوفاء بحاجات المدخرين التي تتوفر لديهم مدخرات مدة ثلاث او ستة اشـــهر فقـــط، وإمكانية إصدار هذه الشهادات بفئات مختلفة و فترات متفاوتة يتيح درجة كبيرة من التنويع في مجـــال الإستثمار القصير الاجل.

4-**شهادات الإيجار:** تصدر البنوك الإسلامية شهادات إيجار تستثمر حصيلتها في شراء المباني و المعدات و ادوات النقل و غير ذلك و من ثم تاجيرها للغير، و هذه الشهادات تشبه شهادات الإستثمار المخصص و لكن مع بعض الفروق .

ثالثا: ادوات التعبئة و التوظيف في اسواق المال

1-**الاسهم:** في اللغة تعني النصيب ،اما إصطلاحا فهو وثيقة تمثل حقا عينيا او نقـــديا في راس مـــال الشركة قابل للتداول ،و يعطي صاحبه حقوق خاصة و هي صكوك متساوية القيمة، غير قابلة للتجزئة وقابلة للتداول بالطرق التجارية، وتمثل حقوق المساهمين في الشركات التي اسهموا في راس مالها.

2-**السندات:** تمثل السندات شهادات إقراض ذات فائدة ثابتة تأخذ صيغة سعر فائدة سنوي او فصلي، إضافة إلى الارباح الراسمالية الناجمة عن التغيرات في اسعارها السوقية ،وتسترد قيمتها عند حلول اجـل إستحقاقها و كذلك يمكن بيعها قبل نضوج ذلك الاجل في السوق الراسمالية .[2]

3-**المشتقات: ينظر** إلى المشتقات على انها عقود مالية تعطي لمالكها الحق في شراء او بيـــع موجـــود **حقيقي** او مالي او نقدي معين بسعر محدد وبكميات محددة خلال فترة زمنية معينة ،وتدعى بالمشتقة لان قيمتها مشتقة من قيمة موجود معين[3] ولها اسواق خاصة بها.

[1] عبد الرحمان يسري احمد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 13.

[2] Kidwell , David and others , financial institutions ,markets and money ,8th edition ,USA ,2003 ,p62

[3] Valdez, Stephen, An Introduction To Global Financial Markets, London, Published by Macmillan Press LTD, 2th Ed. 1997, P226.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و بالتالي تعتبر كل من الاسهم ، السندات و المشتقات المالية بمثابة ادوات لتعبئـــة مـــدخرات الافـــراد وتحسين دخولهم، و ذلك نظرا **لإمكانية** إصدارها بقيم تتناسب مع رغبات المدخرين ،الامر الذي **يمكن** من تعبئة موارد مالية كبيرة بقدر إتساع قاعدة المشتركين و ليس بقدر مقدرتهم المالية.

رابعا: ادوات التعبئة و التوظيف في شركات التأمين

تتمثل ادوات تعبئة المدخرات بشركات التأمين في وثائق التأ**مين على** الاشـــخاص و تـــأ**مين** الامـــوال و تنقسم وثائق التأ**مين بشكل** عام إلى **نوعين:**

1- **وثائق التأمين الفردية:** و تشتمل على مجموعة من التغطيات التامينية و هي:

- **التغطية التامينية في حالة تحقيق خطر الوفاة:** و تتلتزم فيها شركة التأمين بسداد مبلغ التأمين فورا في حالة وفاة المؤمن عليه خلال مدة التأ**مين،** و ذلك مقابل إلتزام المتعاقد بسداد القسط المحدد، و قد يكون القسط وحيدا او اقساط سنوية، و هذا ما يعرف بالتأمين المؤقت.

- **التغطيات التامينية في حالة البقاء على قيد الحياة حتى نهاية مدة التأمين:** حيث تلتزم شركة التأ**مين** بسداد مبلغ التأمين المستحق بالوثيقة في نهاية مدة التأمين بشرط بقاء المؤ**من عليه على قيد** الحياة.

- **تغطيات تأمينية تؤدى مبالغها في حالة الوفاة او الحياة:** و هو ما يعرف بالتأمين المختلط بين النوعين السابقين.

- **تامينات الحوادث الشخصية الطويلة الاجل:** و فيها تلتزم شركة التأمين بدفع مبالغ محددة في حالة إصابة المؤمن عليه بدنيا مما ادى إلى و فاته او عجزه.[1]

- **عمليات تأمين الاموال:** و هي التغطيات التي ترتبط **بالإ**دخار و الإستثمار او بالحصول على **مبلـغ** معين في تاريخ معين (دون الإرتباط بحياة او وفاة الشخص).

2- **وثائق التأمين الجماعية:** و هي الشكل الاخر لتامينات الاشخاص، و يقصد به التأمين على مجموعة **من** الافراد ، و هو يغطي حالات الوفاة او البقاء على قيد الحياة حتى سن معين او كليهما ، و عادة ما يكون الافراد يعملون في جهة عمل واحدة و يكون المتعاقد في هذا التأمين هو صاحب العمل ، و يـــتم الإتفاق على الشروط و المزايا بين المتعاقد و شركة التأ**مين مقابل** اقساط يتم سدادها ، و عادة ما تكون **نسبة** الاقساط نسبة ثابتة من الراتب الاساسي .

[1] Neil esho ;ralf zurbruegg (law and the deteerminants of property-casualty insurance).apra.working .paper.n8.2001.p06.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خامسا: ادوات التعبئة و التوظيف في صناديق توفير البريد

تعتبر ودائع التوفير الاداة الوحيدة بصندوق توفير البريد التي يتم من خلالها بجميع المدخرات الـــتي يـــتم إستثمارها حسب ظروف السوق و المجالات الإستثمارية المتاحة.

سادسا :التامينات الإجتماعية و المعاشات

تقوم مؤسسات التأمين الإجتماعي و المعاشات بتعبئة و توظيف مدخراتها عن طريق المشاركة في مشاريع إستثمارية قائمة ،او شراء حصص في الشركات التي تقوم الدولة بخصخصتها، و كـــذا المـــشاركة في الإستثمار في المجالات العقارية و التجارية و الصحية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الرابع: تحليل تطور مدخرات الإقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1974-2009

لقد تخللت هذه الفترة عدة احداث إقتصادية هامة تحدثت عنها العديد من التقارير الخاصة بالإقتصاد الجزائري و من اهمها التخلي عن فكرة الإقتصاد الموجه او المخطط و الإنتقال إلى الإقتصاد الحر، و بناءا على هذه الاحداث سوف نحاول تحليل تطور المدخرات في الإقتصاد الجزائري إبتداءا من سنة 1974 إلى غاية 2009 وفق مرحلتين الاولى هي مرحلة الإقتصاد المخطط، و الثانية مرحلة إقتصاد السوق.

المطلب الاول: تطور الإدخار خلال الفترة: 1974-1988

الجدول (1-1): تطور إجمالي الإدخار المحلي، العائلي و الحكومي خلال الفترة: 1974-1988.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	إجمالي الإدخار المحلي	إجمالي الإدخار العائلي	إجمالي الادخار الحكومي
1974	22075,3	3806,3	18269,0
1975	27846,1	4081,2	23764,9
1976	31926,5	4613,6	27312,9
1977	40814,0	1923,8	38890,2
1978	54621,7	4197,7	50424,0
1979	54430,9	9926,5	44504,4
1980	63512,1	14197,1	49315,0
1981	70836,1	10691,4	60144,7
1982	77339,1	16503,2	60835,9
1983	87819,3	21086,9	66732,4
1984	92531,4	11840,4	80691,0
1985	96765,4	16218,9	80546,5
1986	99333,3	22662,1	76671,2
1987	93880,2	28873,0	65007,2
1988	98040,2	29926,7	68113,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول (1-2): تطور الإدخار العائلي بالنسبة للإدخار المحلي خلال الفترة: 1974-1988

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	إجمالي الإدخار المحلي	إجمالي الإدخار العائلي	نسبة الادخار العائلي إلى إجمالي الادخار المحلي (%)
1974	22075,3	3806,3	17
1975	27846,1	4081,2	15
1976	31926,5	4613,6	14
1977	40814,0	1923,8	5
1978	54621,7	4197,7	8
1979	54430,9	9926,5	18
1980	63512,1	14197,1	22
1981	70836,1	10691,4	15
1982	77339,1	16503,2	21
1983	87819,3	21086,9	24
1984	92531,4	11840,4	13
1985	96765,4	16218,9	17
1986	99333,3	22662,1	23
1987	93880,2	28873,0	31
1988	98040,2	29926,7	13

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول (1-3): تطور الإدخار الحكومي بالنسبة للإدخار الإجمالي خلال الفترة: 1974-1988.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	إجمالي الإدخار المحلي	إجمالي الإدخار الحكومي	نسبة الإدخار الحكومي إلى الإدخار الإجمالي (%)
1974	22075,3	18296,0	83
1975	27846,1	23764,9	85
1976	31926,5	27312,9	85
1977	40814,0	38890,2	95
1978	54621,7	50424,0	92
1979	54430,9	44504,4	82
1980	63512,1	49315,0	78
1981	70836,1	60144,7	85
1982	77339,1	60835,9	79
1983	87819,3	66732,4	76
1984	92531,4	80691,0	87
1985	96765,4	80546,5	83
1986	99333,3	76671,2	77
1987	93880,2	65007,2	69
1988	98040,2	68113,5	69

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء.

من الجداول اعلاه **نلا**حظ ان هناك نوع من الميول إلى الإرتفاع في الإدخار المحلي الإجمالي، حيث إرتفع **من** سنة 1974 إلى **سنة** 1988 **من** 22075,3 مليون دينار جزائري إلى حدود 98040,2 مليون دينار جزائري، حيث بلغت اعلى **نسبة** لها، و كان الإدخار الحكومي الذي وصلت نسبة متوسطه إلى 82 % في هذه الفترة دائما اكبر من الادخار العائلي الذي وصلت نسبة متوسطه 18% ، حيث كان الإدخار يتميز بالضعف في السنوات الاولى بسبب الشروع في المخططات التنموية الاقتصادية، و كان إجمالي الإدخار العائلي **اقل** من الإدخار الحكومي و ذلك راجع إلى ظاهرة الندرة التي **عرفتها** البلاد في **تلك** الفترة، و مساهمتها في إختلال التوازن **بين** الطلب والعرض، وهذا **ما** ادى إلى التاثير **على** الإدخار **عن طريق** إنخفاض **ميل** الافراد نحو الإدخار **بسب ميلهم** إلى تخفيض مدخراتهم **من حجم** الإدخار

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الإجمالي، وهذا راجع اساسا إلى إحتكار الدولة للإقتصاد، و هكذا تم إهمال ما هو ليس **عمومي** و كان هذا **منذ سنة** 1974 .

و بالتالي كانت الدولة انذاك **تحقق** الإدخار **لوحدها تقريبا** وذلك **كله بفضل** الإيرادات البترولية **حيث** ادى هذا الوضع إلى **بعض** الممارسات الغير **قانونية كالغش** و التهرب الضريبي ، كإخفاء المداخيل والادخار[1]

كما لم يخلو هذا التطور **من** الإختلالات و الإضطرابات في **بعض** الاحيان، خصوصا **بين** سنتي 1976 و1978 **فقد** كان **منخفضا** في **سنة** 1977 و كان هذا الإنتقال **نتيجة** وضع برامج **تنموية** بالإضافة إلى **تميز تلك** الفترة **بالضعف على** مستوى الإقتصاد الوطني وهشاشته والذي كان في **مرحلة** إبتدائية، **تمثلت** في وضع قاعدة إقتصادية وبرامج **للتنمية** وهذا للخروج **من مرحلة** التدهور الشاملة **لكل** القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية.

و من الملاحظ ان إدخار العائلات **قد** عرف إرتفاعا محسوسا وهذا **منذ سنة** 1980، **حيث** كان هذا الإرتفاع **نتيجة** الإرتفاع في الدخل المتاح، و في المقابل هذه الزيادة الكبيرة في الدخل لم **يتمكن** الإ**ستهلاك** من إمتصاصها، وهكذا **بقى** الإدخار **مرشح** للزيادة، وبالتالي وفي إطار البرنامج المضاد للندرة في السلع، تم عرض **كمية** كبيرة **من** السلع المعمرة في السوق وخاصة **بين** سنتي 1981 و1982 ، **بالإضافة** إلى هذا **تم بيع** السكنات **للمدخرين عن طريق** الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط و رغم هذه الإجراءات لم يحد هذا **من ميل** الإدخار للإرتفاع[2] .

و بالتالي **نلاحظ تحسن نوعي** على مستوى الإدخار وهذا **عند** القطاع العائلي **نتيجة التحسن** و الزيادة في الدخل المتاح، إلا انه في سنة 1986 نلاحظ إنخفاض قيمة الإدخار الحكومي من 80546,5 مليون دينار جزائري في سنة 1985 إلى 76671,2 مليون دينار جزائري في سنه 1986 و إنخفاض نسبة الإدخار الحكومي إلى الإدخار الإجمالي من 83 % إلى 73 % و ذلك راجع للوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري المتمثل في الازمة البترولية لسنة 1986 ، حيث ظهرت بوادر الإهيار بعد إنخفاض اسعار المحروقات، والتي اظهرت ضعف النظام الإقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، هذه الازمة ادت إلى عدة إختلالات اثرت على ميزان المدفوعات حيث عرف عجزا

[1] Ahmed Henni, Crédit et Financement en Algérie 1962-1987 CREAD- ALGER- 1987.p32.

[2] جنيدي مراد، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال اشعة الانحدار الذاتي** (var) 1970.2004، مذكرة ماجيستير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، السنة 2006 ص: 73-74

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

مستمر و ضعف العملة الصعبة امام امتناع الطرف الاجنبي على الإقراض، و التي **كشفت عن هشاشة** نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي.

لكن ما ميز الفترة التي **تلت سنة** 1986 لإنخفاض اسعار البترول **هو** تغير في المعطيات **بشكل** واضح، **كما** شهدت **سياسة** إقتصادية جديدة(سياسة نشطة لسعر الصرف)، **حيث** تغيرت **سياسة** الدولة نحو محاولة إيجاد كيفيات وحلول لتشجيع الإدخار والرفع **من حجمه** وذلك **بسب** ظهور **مشكلة** حادة في التوازنات الكلية وخاصة **منها** الإدخار الوطني الذي يعول **عليه** كثيرا في **تمويل** نفقات التنمية الإقتصادية.

ولكن **ضعف قيم** الإدخار في **هذه** الفترة اي **بعد** ازمة **سنة** 1986 ، **لا** يعني **ضعف** في الحصة الموجهة للإدخار **من** طرف الدخل، ولكن **هو** راجع إلى **ضعف** الدخل **نفسه، بل نجد** ان نسب الادخار تبقى كبيرة جدا **من** الدخل خلال هذه الفترة ، وهذا **ما** يقودنا إلى تفسير ذلك بالإختيار الامثل **للتضحية** بقدر من الإستهلاك الحالي وتعويض ذلك **على** المدى البعيد

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطلب الثاني: تطور الإدخار خلال الفترة: 1989 - 2009.

الجدول (1-4): تطور إجمالي الإدخار المحلي، العائلي و الحكومي خلال الفترة: 1989-2009

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	إجمالي الإدخار المحلي	إجمالي الإدخار عائلي	إجمالي الإدخار حكومي
1989	128766,0	32197,1	96568,9
1990	160217,0	57329,9	102887,1
1991	266733,9	112000,0	154733,9
1992	319811,1	153000,0	166811,1
1993	336203,0	184000,0	152203,0
1994	467941,2	145000,0	322941,2
1995	633031,4	141454,8	491576,6
1996	644641,4	171838,1	472803,3
1997	647459,0	199571,3	447887,7
1998	773955,4	275286,2	498669,2
1999	849951,4	360671,7	489279,7
2000	969661,1	420104,5	549556,6
2001	1134601,9	548437,5	586164,4
2002	1386382,5	576639,8	809742,7
2003	1593589,0	660575,9	933013,1
2004	2046750,9	702458,3	1344292,6
2005	2395478,2	894448,4	1501029,8
2006	2583904,2	1091159,4	1492744,8
2007	3220405,7	1414376,8	1806028,9
2008	3728336,84	1353600,0	2374736,84
2009	3858447.83	1434886.33	2423561.50

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

بالنسبة لسنتي 2008، 2009 بنك الجزائر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول (1-5): تطور الإدخار العائلي بالنسبة للإدخار المحلي خلال الفترة: 1989-2009

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	إجمالي الإدخار المحلي	إجمالي الإدخار العائلي	نسبة الإدخار العائلي إلى الإدخار الإجمالي (%)
1989	128766,0	32197,1	25
1990	160217,0	57329,9	36
1991	266733,9	112000,0	42
1992	319811,1	153000,0	48
1993	336203,0	184000,0	55
1994	467941,2	145000,0	31
1995	633031,4	141454,8	22
1996	644641,4	171838,1	27
1997	647459,0	199571,3	31
1998	773955,4	275286,2	36
1999	849951,4	360671,7	42
2000	969661,1	420104,5	43
2001	1134601,9	548437,5	48
2002	1386382,5	576639,8	41
2003	1593589,0	660575,9	41
2004	2046750,9	702458,3	34
2005	2395478,2	894448,4	37
2006	2583904,2	1091159,4	14
2007	3220405,7	1414376,8	44
2008	3728336,84	1353600,0	36
2009	3858447.83	1434886.33	36

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول (1-6): تطور الإدخار الحكومي بالنسبة للإدخار المحلي خلال الفترة: 1989-2009

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	إجمالي الإدخار المحلي	إجمالي الإدخار الحكومي	نسبة الإدخار الحكومي إلى الإدخار الإجمالي(%)
1989	128766,0	96568,9	75
1990	160217,0	102887,1	64
1991	266733,9	154733,9	58
1992	319811,1	166811,1	52
1993	336203,0	152203,0	45
1994	467941,2	322941,2	69
1995	633031,4	491576,6	78
1996	644641,4	472803,3	73
1997	647459,0	447887,7	69
1998	773955,4	498669,2	64
1999	849951,4	489279,7	58
2000	969661,1	549556,6	57
2001	1134601,9	586164,4	52,
2002	1386382,5	809742,7	95
2003	1593589,0	933013,1	59
2004	2046750,9	1344292,6	66
2005	2395478,2	1501029,8	63
2006	2583904,2	1492744,8	59
2007	3220405,7	1806028,9	56
2008	3728336,84	2374736,84	64
2009	3858447.83	2423561.50	64

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر.

نلاحظ من الجداول الثلاثة اعلاه ان قيمة الإدخار المحلي ارتفعت من 128766 مليون دينار جزائري سنة 1989 إلى 3858447.83 مليون دينار جزائري سنة 2009 و كانت هي اعلى نسبة له ،و مازال الإدخار الحكومي الذي وصلت نسبة متوسطه في الفترة 1989 إلى 2009 إلى 64% (اي انه إزداد لكن بمعدل متناقص على الفترة السابقة التي كانت متوسط نسبتهما في حدود 82%) اعلى من الإدخار

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

العائلي الذي وصلت نسبة متوسطه إلى 36 % (اي انه ازداد بمعدل متزايد على الفترة السابقة التي كانت نسبة متوسطها 18 %)، ماعدا سنة 1993.

لكن الملاحظ انه خلال الفترة الممتدة 1989 إلى غاية 1996 إزداد الإدخار الإجمالي بشكل ملحوظ وذلك بسبب الدخل المحلي الإجمالي الذي عرف نوعا من النمو والزيادة،وهذا راجع إلى تحسن المداخيل والنمو الذي شهده خلال هذه الفترة من إقتصاد السوق[1] ، ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية من اجل تغيير نمط تسيير الإقتصاد و التخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية.

لقد عرف الإدخار الحكومي في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن و ذالك راجع إلى النمو الحاصل في الإيرادات العمومية بسبب إرتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، حيث إرتفعت إلى حدود 23,7 $ للبرميل سنة 1990 بسبب حرب الخليج العربي، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991، لكنه انخفض في الفترة من 1995-1997 و ذلك راجع إلى إعادة الجدولة لديونها على مستوى نادي باريس و لندن حول الاتفاق الثلاثي المتعلق بالتسهيلات الموسعة .

لكن الشيء الذي يجلب الانتباه إليه ان مساهمة الإدخار العائلي الذي وصلت نسبته إلى 55 % في سنة 1993 في الإدخار الإجمالي كان اكبر من مساهمة الإدخار الحكومي الذي وصلت نسبته 45% في الإدخار الإجمالي في نفس السنة، و ذلك راجع إلى نتائج السياسة المتبعة من قبل الدولة و هي الإصلاح الضريبي الذي كان في سنة 1992، و كان من بين اهم اهدافه ترقية إدخار الافراد وتوجيهه نحو الإستثمار بصفة عامة وخصوصا الإستثمار الإنتاجي و لا يكون ذلك ممكننا إلا بتخفيض الضغط الضريبي[2]، هذه الاخيرة جعلت الوعاء الضريبي يقل و بالتالي الإيرادات و الدخل الحكومي يقل، فكان لزاما إنخفاض قيمة الإدخار الحكومي مقارنة بالإدخار العائلي .

بالإضافة إلى إنخفاض الإدخار العائلي في سنة 1994 إلى" 145000 "مليون دينار جزائري بينما كان في سنة 1993 "184000" مليون دينار جزائري، و ذلك راجع إلى النمو السريع لمعدل البطالة، و ذلك بسبب التسريح الجماعي للعمال ووصل إلى اعلى مراحله في نفس السنة حيث وصل عدد المسرحين إلى

[1] عدون بوكابوس، **الاقتصاديات المغاربية في سياق التحول الإقتصادي العالمي حالة تونس و الجزائر**، مجلة تصدر عن الية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،العدد12 ،2004 ،ص : 83.

[2] جدي طارق ،**محاولة تحديد العوامل الإقتصادية المؤثرة على اهم عون محلي في الجزائر**، مذكرة ماجيستير في الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء،2005، ص : 74.بتصرف.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

360000 عامل [1] ،و هذا ما ادى إلى إنتشار ظاهرة الفقر و بشكل واسع في وسط العائلات الجزائرية وبالتالي قلت الدخول التي وجهت إلي الاستهلاك فقط ،ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي في تلك الفترة.

يلاحظ انه خلال الفترة 1994-1996 توسعت السوق النقدية واصبحت تحوي العديد من المتدخلين حتى وصل عددهم إلى حوالي ثلاثين متدخلا، اما فيما يتعلق باسعار الفائدة و نتيجة الإتفاق الذي ابرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي، فان معدل إعادة الخصم إرتفع خلال عام 1994 من 11.5% إلى 15%، وكان تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية يدور في بداية الفترة 1994-1998حول معدل محوري تم تثبيته عند 20% و هذا الإرتفاع لسعر الفائدة المطبق من بنك الجزائر كان له طبعا تاثير على هيكل اسعار الفائدة في السوق النقدية .

وفي هذا الإطار نجد ان في بداية تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي لصندوق النقد الدولي، فـــإن اسعار الفائدة في السوق النقدية كانت مرتفعة جدا حيث بلغت 23% خلال عام 1995 (معدل طبق على نظام الامانة في نهاية ديسمبر 1995)، و لكن إبتداءا من عام 1996 و حتى 1998 و نتيجة تراجع معدل التضخم فإن المعدلات في السوق بدات في الانخفاض لتستقر مابين 10% و 13% وفقـــا لفتـــرة التوظيف[2].

و بالنظر الى الإحتياطات الدولية للجزائر التي كانت تبلغ حوالي 2 مليار دولار منذ سنة 1986، بدات ترتفع تدريجيامنذ سنة 1994، تاريخ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الـــدولي و بداية إعادة جدولة الديون الخارجية، و في سنة 1998 عموما فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز إنعكس على مستوى الإحتياطات الرسمية، حيث إنخفضت خلال عام 1998 بحوالي 15% ومن تم تراجعت تغطية هذه الاخيرة للواردات لتصل إلى 2,9% مقابل 11,9% سنة 1997. بعدما ان بلغت الاحتياطات ذروتها سنة 1997 بأكثر من 8,0406 مليار دولار، و ذلك بسبب تراجع اســـعار البترول من جهة و ارتفاع خدمة الدين من جهة اخرى، حيث ان هذا الاخير سجل ارتفاع يقـــدر ب 47%.

و الملاحظ ان نسبة التراكم او الإدخار المحلي قد شهدت تطورا مستمرا و متزايدا، لذلك واصلت الإحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر خلال السنوات الاخيرة في إتجاه تصاعدي خاصة منذ عام 2003

[1] تقويم اجهزة الشغل ،الدورة العامة العشرون ،2002، ص : 75.

[2] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية ، اطروحة دكتوراه، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2004_2005، ص: 64.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وذلك في ظل التطورات الإيجابية في ميزان المدفوعات الجار ي، فقد سجل إحتياطي الصرف الجزائري نهاية عام 2007 مستوى قياسيا ببلوغه سقف 110 مليار دولار مقابل 77,78 مليار دولار في عام 2006، اي بمعدل نمو بلغ نسبة 41,42 %، و إستطاعت الجزائر تحقيق هذا الرقم بفضل إستفادتها من إرتفاع اسعار النفط في السوق العالمية وبحسن مستوى متوسط سعر النفط الجزائري إذ تخطى حاجز 100 دولار للبرميل،لذلك وصل الإدخار إلى مستويات عالية خاصة في السنوات الاخيرة اي سنة 2008 و 2009، و لقد إرتبطت هذه الزيادات ببرامج الإستثمارات العمومية وكذلك بتقدم محسوس للإستثمار الخاص، و بمقابل هذا فان هناك فائض في الصادرات من السلع والخدمات على الواردات قد إنخفض بمقدار يعادل الزيادة في الإستثمار. و الجدول التالي يوضح تطور إحتياطي الصرف في الجزائر خلال هذه الفترة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول (1-7): تطور إحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة: 1989-2009

الوحدة: مليار دولار امريكي

السنة	إحتياطي الصرف
1989	غير موجودة
1990	غير موجودة
1991	3.46
1992	1.50
1993	1.50
1994	2.60
1995	2.10
1996	4.20
1997	8.05
1998	6.84
1999	4.40
2000	11.90
2001	17.96
2002	23.94
2003	32.11
2004	43.11
2005	56.18
2006	77.78
2007	110.18
2008	143.10
2009	148.91

المصدر: -زايري بلقاسم، **كفاية الإحتياطات الدولية في الإقتصاد الجزائري**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص: 59.

-بالنسبة للسنوات من 2000 حتى 2009 بنك الجزائر.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خلاصة الفصل الاول:

تكمن اهمية الإدخار بإعتباره المحرك الاساسي لاي إقتصاد و هذا ما جعله محور اهتمام العديد من الاقتصاديين لذلك و من خلال دراستنا للإدخار ومحاولة الإحاطة بالمفاهيم الاساسية توصلنا إلى الإستنتاجات التالية:

1- الإدخار هو إقتطاع جزء من دخل او ثروة مكتسبة، شرط ان يكون في صورة تمكن الفرد من الإستفادة منه، و ان يكون متاحا للإستخدام في الإستثمار و يختلف هذا المفهوم من قطاع إلى اخر إذ تعددت اشكاله ،و تتنوعت من إدخارات إجبارية و التي تنشا خلافا لإرادتهم بإقتطاع جزء من دخولهم بصفة إجبارية لحساب الدولة، إلى ادخارية و التي تمثل ذلك الجزء من دخول الافراد الذي يتحقق بمحض إرادتهم.

2- الإدخار احد اهم الظواهر الإقتصادية لذلك لقي إهتمام من طرف الباحثين منذ القدم،تجلى ذلك في نظريات إقتصادية بداية بالتحليل الكلاسيكي الذي اعتبر الإدخار دالة في معدل الفائدة ،على عكس كينز الذي يرجع الإدخار إلى عوامل ذاتية و اخرى موضوعية ،بينما فريدمان يرى انه دالة تناسبية لها علاقة بالدخل الدائم و الإستهلاك الدائم،اما نيكولا فقد ارجع الإدخار إلى عادات الافراد التي تختلف حسب الطبقات .

3- إن إنتقال الاموال من المدخرين إلى المستثمرين تتم عبر قنوات عديدة الاشكال اختلفت حسب المؤسسات التي تقوم بعملية التعبئة لهذه المدخرات لذلك ظهرت مؤسسات مصرفية و غير مصرفية لذلك باعتمادها على مجموعة من الادوات المساعدة على ذلك .

4- كان للإدخار الإجمالي الحكومي نسبة مساهمة اكبر من الإدخار الإجمالي العائلي في الإدخار الإجمالي المحلي.

5- إدخار الإجمالي الجزائري للعائلات يعرف تذبذبا و ذلك راجع إلى التطور الحاصل في الإقتصاد الجزائري وهذا **منذ** سنوات التسعينات وما ساد انذاك من تغيرات و تحولات جذرية كان لها **بالبالغ** الاثر **على** الافراد والمجتمع الجزائري **ككل**.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفصل الثاني:

الإطار النظري للنمو الإقتصادي و تطوره في الجزائر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تمهيـــد:

يعتمد النمو الإقتصادي في كثير من الاحيان على توفير عدة عوامل تم التنسيق بينها للحصول على افضل المعدلات التي ستكون بمثابة مؤشر لقياس قدرة الإقتصاد على مجابهة الظروف الإقتصادية الطارئة في المستقبل.

و لهذا الغرض ظهرت الكثير من المدارس التي حاول روادها تعريف النمو الإقتصادي تعريفا دقيقا و تفسير حدوثه، و شرح العوامل الإقتصادية الاخرى المؤثرة و المتاثرة به من دولة إلى اخرى، بغية المحافظة على معدلات نمو مرتفعة في الدول المتقدمة، و رفع هذه المعدلات في الدول النامية او السائرة في طريق النمو بما يخدم مصلحة هذه الدول الإقتصادية و الإجتماعية.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى مختلف العناصر الاساسية لدراسة النمو الإقتصادي مع الإشارة الى حالة الجزائر.

كانت دراستنا لهذا الفصل من اربعة مباحث، جاء الاول منها تحت عنوان: مفاهيم عامة حول النمو و التنمية الإقتصادية، اما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى نظريات النمو في الفكر الإقتصادي، و شمل المبحث الثالث منه النماذج الرياضية للنمو الإقتصادي، متبوعا في المبحث الرابع بتحليل تطور نمو الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2009 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول النمو و التنمية الإقتصادية

غالبا ما نجد هناك بعض الخلط في إستعمال مصطلحي النمو و التنمية الإقتصادية، ومن هذا المنطلق فإننا سنقوم في بادئ الامر بإعطاء المفهوم الحقيقي لكل من: النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية، محاولين في ذلك إستخلاص مختلف اوجه الإختلاف والتشابه بين مصطلحي النمو والتنمية الإقتصادية.

المطلب الاول: مفهوم النمو الإقتصادي

اولا: تعريف النمو الإقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الإقتصادي، وعلى العموم يمكن ان نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط إقتصادي معين[1]؛ غير انه هناك من يعرف النمو الإقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج الوطني[2]؛ اما الإقتصادي"S.Kuznets" في كتابه " النمو والهيكل الإقتصادي" يعرف النمو الإقتصادي كما يلي " النمو الإقتصادي هو اساسا ظاهرة كمية؛ وبالتالي يمكن تعريف النمو الإقتصادي لبد ما، بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي"[3]؛ ويعرفه "جون ريفوار" بالتحول التدريجي للإقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج او الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الإقتصاد هي في إتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الاخيرة"[4]؛ وبصفة اكثر دقة يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتالي من هذه التعاريف يمكن ان نستخرج الخصائص التالية:[5]

يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد ان يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، اي ان معدل النمو الإقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.

ان تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، اي ان الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل اثر معدل التضخم.

يجب ان تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، اي انها لا تختفي بمجرد ان تختفي الاسباب.

---

[1] Jean Arrous, **Les théories de la croissance** , Paris, éditions du seuil, 1999, p: 9.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص: 39.

[3] Régis Bénichi, Marc Nouschi, **La croissance aux XIXème et XXème siècles**, 2éme édition, Paris, édition Marketing, 1990,p: 44.

[4] Jean Rivoire, **L'économie de marché, Que sais-je ?** ,Alger, 1994, p: 79.

[5] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003، ص: 76، بتصرف.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانيا :عوامل النمو الإقتصادي

يمكن تحديد العوامل المحددة للنمو الإقتصادي فيما يلي:[1]

1- كمية ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس معدل النمو الإقتصادي بواسطة معدل الدخل الفـــردي الحقيقي ويمكن إستخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية:

معدل الدخل الفردي الحقيقي =الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي /عدد السكان.

يتضح من المعادلة اعلاه ان معدل النمو الإقتصادي يزداد كلما إزداد معدل الدخل الحقيقي للفرد ويزداد هذا الاخير كلما إزداد الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي.

كلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان ،كلمـا كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي اكبر ،وبالتالي تحقيق اكبر زيـــادة في معـــدل النمـــو الإقتصادي.

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج إقتصاد معين وكذلك نموه الإقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية :درجة خصوبة التربة ،المياه ...الخ.

ويعتقد بعض الإقتصاديين بانه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية ،فالموارد التي زودتنا بها الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع إلا إذا إستطاع الإنسان ان يستغلها لتحقيق الغايات والاهداف الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع ،وبالتالي الموارد هنا ستفقد تسميتها بالطبيعية وتصبح كلها من صنع الإنـــسان ،لذلك فمن المحتمل ان يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية إلا ان معدل نموه الإقتصادي سوف لا يتـــاثر مطلقا إذا بقيت هذه الموارد غير مستغلة.

إن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة تابتة فمن الممكن للمجتمع ان يكتـــشف او يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي في المستقبل.

3-التخصص والإنتاج الواسع: يعتبر ادم سميث من اوائل الاقتصاديين الذين ابرزوا اهمية التخـــصص او تقسيم العمل في كتابه المشهور "ثروة الامم" الذي نشر في سنة 1776، فقد وضح بان التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يؤدي إلى تقسيم العمل ، و يؤكد سميث بأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق فإذا كان حجم السوق صغيرا فإن تقسيم العمل سيكون اقل و بالتالي تقل حجـــم العمليـــات الإنتاجية،كما ان معظم الإنتاج يكون لاغراض الإستهلاك العائلي وليس من اجل الـــسوق وبعـــد ان يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجيـــة الـــذي

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 270.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج و تقليل التكاليف، و بالتالي يتحدد النمو الإقتصادي لبلد معين بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الإقتصادية.

4-معدل التقدم التقني: إن التقدم التكنولوجي يتضمن خلق افكار جديدة و التي تكون جزئيا غير منسمة بالتزاحم او التنافس، او ان إستهلاك شخص لها لا يؤثر على المقدار المتاح منها لاي شخص اخر، فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج يساعد على النمو الإقتصادي.

5-تراكم راس المال: لابد للمجتمع ان يضحي بجزء من الإستهلاك الجاري لإنتاج السلع الراسمالية **مثل:** الجسور، المدارس، المستشفيات ...الخ، فالمعدل الذي يستطيع ان يضيفه المجتمع إلى كمية راس المال يؤثر على معدل النمو الإقتصادي لذلك المجتمع، **لذلك فإن** تراكم راس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الإدخار لذا فلا بد للمجتمع من ان يمتنع عن إستهلاك جزء من الإنتاج الحالي لتحويل جزء من الدخل للاغراض الإستثمارية.

6-الإستثمار الاجنبي المباشر: لقد عظم دور الإستثمارات الاجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث اصبح من اهم مصادر تمويل الإستثمارات في الدول النامية، و يمكن القول ان اهمية المزايا و الاعباء المرتبطة بالإستثمارات الاجنبية المباشرة مسالة مازالت محل جدل، إلا ان هناك رؤية عامة تتبنى الاثر الإيجابي لها، حيث يؤثر الإستثمار على هيكل إقتصاد الدولة المضيفة، و نتيجة لذلك فإنه يؤثر على مستوى التشغيل و على تركيبة عوامل الإنتاج، بما في ذلك التقنية و راس المال البشري، و على طبيعة المنافسة في السوق المحلية، و كذا ميزان التجارة الخارجية للدولة المضيفة... الخ، و كل هذه الاثار كفيلة بان يكون لها تاثير إيجابي على النمو الإقتصادي.[1]

ثالثا: مقاييس النمو الإقتصادي

بإعتبار ان النمو الإقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الإقتصادي الوطني ،وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الإقتصاد القومي التي تعبر عن ذلك النشاط ويمكن حصر هذه المقاييس فيما يلي :[2]

1- المعدلات النقدية للنمو: وهي معدلات النمو التي يتم حسابها إستنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الإقتصاد القومي، اي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الإقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على هذا الاسلوب و التي ترجع اغلبها إلى سوء التقدير او إغفال

[1] حدبي فيصل، **إنعكاس سياسات مكافحة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2007**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص: 32.

[2] **محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره**، ص:118-119.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

اثر التضخم، او إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات إلا انه لا يزال افضل و اسهل الأساليب المتاحة.

ا-معدلات النمو بالاسعار الجارية: عادة ما يتم قياس الإقتصاد الوطني بإستخدام العملات المحلية ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية او معدلات النمو الخاصة بفترات معينة إستنادا إلى هذه البيانات، وهذا الاسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية و لفترة قصيرة.

ب-معدلات النمو بالاسعار الثابتة: حيث لا تعبر الاسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج او الدخل على سبيل المثال، و على ذلك يتم إستخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالاسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم.

ج- معدلات النمو بالاسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الإقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن إستخدام العملات المحلية نظرا لإختلاف اسعار تحويل العملات من بلد لاخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة اثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الامريكي.

2- المعدلات العينية للنمو: مع التاثير الكبير لإرتفاع معدلات إزدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل اصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الإقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، و نظرا لعدم دقة إستخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من إستخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الإقتصادي على سبيل المثال: عدد الاطباء لكل نسمة.

3-مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الامريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الإقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم نقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف إستنادا لذلك المقياس.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الإقتصادية

اولا: تعريف التنمية الإقتصادية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

يعتبر مفهوم التنمية الإقتصادية اكثر إتساعا و شمولا من مفهوم النمو الإقتصادي، وعليه يمكن تعريف عملية التنمية الإقتصادية على النحو التالي[1]: "التنمية الإقتصادية عملية متعددة الابعاد تشمل على تغيرات في الهياكل الإقتصادية، الإجتماعية و العادات، بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي و تقليل التفاوت في توزيع الدخول و إبادة الفقر و زيادة رفاهية الافراد".

و كتعريف اخر يمكن القول[2]: "التنمية الإقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسن في نوعية الحياة و تغيير هيكلي في الإنتاج". و من التعريفين السابقين يمكن إستخراج العناصر التي تميز التنمية في ما يلي:

1-الشمولية، و نقصد بالشمولية هو إنطواء هذا التعبير على مختلف ميادين الحياة الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية و الثقافية و الاخلاقية، و يجب ان تكون هذه التغيرات في الإتجاه الذي من شانه ان يساعد على تلاحم افراد المجتمع والدولة.

2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي و لفترة طويلة من الزمن، و هذا يوحي بان التنمية عملية طويلة الاجل.

3- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر) على عكس النمو الإقتصادي الذي يهتم فقط بمعدل الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون ان يراعى جانب توزيع هذه الزيادة، فإن التنمية الإقتصادية تهتم وبشكل كبير بنوعية الزيادة بالإضافة إلى كمية الزيادة، اي ان التنمية الإقتصادية تهتم بكيفية توزيع مقدار الزيادة الحاصلة في الدخل على مختلف طبقات المجتمع، وخاصة الفقراء منهم مع تحقيق عدالة اكبر في هذا التوزيع، فالتنمية الإقتصادية تعني بأنه ليست كل زيادة حاصلة في الدخل هي تنمية.

4- ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للافراد، ويكون ذلك عن طريق توعية الافراد و المجتمع باهمية التعليم و التدريب ...الخ، فقد لا يكون لدى الافراد الوعي الكافي الذي يجعلهم يحسنون إنفاق دخولهم، و لهذا فإنه يجب وضع الاطر و السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك، و يكون ذلك عن طريق إنشاء الجمعيات و نشر الإعلانات... و بالتالي يجب ان يكون هناك تغيير جذري في المجال الثقافي و التربوي...الخ.

[1] أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **مرجع سبق ذكره**، 2001، ص:381 .

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص:16.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

5-حدوث تغيير في هيكل الإنتاج بفرض زيادة الطاقة الإنتاجية و ذلك من خلال تحويل هيكل الإنتاج من هيكل يعتمد بصفة اساسية على المنتجات الاولية إلى هيكل إنتاجي يتميز بإرتفاع نسبة الإنتاج الصناعي و الخدمي....الخ.[1]

ثانيا :إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

1- إستراتيجية التنمية المتوازنة

يرى العالم "نيركسه" و هو احد رواد هذه النظرية ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الإستهلاكية المتكاملة، و ذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية و **كسر** الدوائر المفرغة المؤدية للفقر.

و يرى "نيركسه" ان كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانبي العرض و الطلب، **فعلى جانب** العرض تتميز الدول النامية بإنخفاض معدل التكوين الراسمالي الناجم عن إنخفاض معدلات الإدخار المترتب عن إنخفاض الدخل الذي يرجع لإنخفاض الإنتاجية و التي ترجع بدورها إلى إنخفاض معدل التكوين الراسمالي، و على جانب الطلب يرى "نيركسه" ان إنخفاض معدل التكوين الراسمالي يرجع إلى ضيق نطاق السوق الراجع لإنخفاض القوة الشرائية لافراد المجتمع، الذي يرجع بدوره إلى إنخفاض الدخول الحقيقية المترتبة على إنخفاض الإنتاجية، و التي ترجع بدورها إلى إنخفاض معدل التكوين الراسمالي و هكذا يرى "نيركسه" ان سبب التخلف و نتيجته هو شيء واحد ينعكس في وجود الحلقة المفرغة للفقر، و بالتالي لابد من إنشاء العديد من الصناعات الإستهلاكية المتزامنة التي يمكن ان تساعد في كسر حلقة الفقر، حيث تؤدي تلك الصناعات إلى توسيع نطاق السوق و خلق العديد من الصناعات المتكاملة[2].

و يرى "نيركسه" ايضا ضرورة ان يتحقق التوازن في كل من قطاعي الزراعة و الصناعة معا بحيث لا يترتب على تخلف احدهما عرقلة نماء الاخر، كما ان **التوصية بالتركيز** على الصناعات الإس**ـتهلاكية** ترجع إلى ان الدول النامية لا تستطيع البدء بالصناعات الراسمالية التي تتطلب تمويل ضخم، و إن كانت مشكلة تمويل الصناعات الإستهلاكية و تمويل كل من القطاع الزراعي و الصناعي معا تمثل عقبة امام نجاح تلك الإستراتيجية و **لا** شك ان نقص الموارد التمويلية لا يعني فقط نقص الاموال و إنما يمتد ليشمل نقص الكفاءات التنظيمية و الإدارية و الفنية في الدول النامية.

[1] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 382.
[2] محمد فوزي أبو السعود، **مرجع سبق ذكره**، ص: 340.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

من الإنتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن:[1]

- الإعتماد على الإكتفاء الذاتي، بحيث ان النمو المتوازن يرفض بصفة او باخرى التخصص حسب التفوق المطلق او النسبي، و بالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظرا لإعتماد هذه الإستراتيجية **على تطوير** كل القطاعات في ان واحد.

- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد اي طريقة من اجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.

- إحتمال الإستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها اقل من الحجم الامثل الذي يمكننا من الحصول على وفرات الحجم.

2-إستراتيجية التنمية غير المتوازنة: ترجع هذه النظرية إلى الإقتصادي "**هيرشمان "حيث هاجم** إستراتيجية النمو المتوازن و التي كانت ترتكز على إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الإستهلاكية في ان واحد، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، و يرى "هيرشمان" بدلا من ذلك التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الإستثمار في الصناعات الاخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الإقتصاد القومي عن طريق توجيه الإستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة، التي تقود بدورها عملية النمو الإقتصادي في الإقتصاد القومي ككل .

و يرى "هيرشمان" ان عملية إختيار المشروعات الرائدة يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الإستثمار في المشروعات الاخرى المتكاملة معها.

بمعنى اخر يقول "هيرشمان" لكي تستطيع الدول النامية التخلص من الحلقات المفرغة و تكسيرها لابد من إتباع اسلوب التنمية غير المتوازن، بمعنى **انه ليس بالضرورة** ان تنمو جميع القطاعات الإقتصادية بنفس المعدل، و إنما يمكن التركيز على بعض القطاعات الاساسية التي ترفد بقية القطاعات الاخرى و تكون بمثابة حلقة الإرتكاز التي تقوم عليها التنمية الإقتصادية، كالتوسع في إنتاج بعض الصناعات و الذي يؤدي إلى التوسع في الإستثمارات و بالتالي زيادة مستوى دخل افراد جدد يؤدي إلى زيادة الطلب، و هكذا في حلقات متتالية تؤدي في النهاية إلى إحداث تنمية إقتصادية.

المطلب الثالث: التمييز بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

[1] صواليلي صدر الدين، **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 30.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

حاولنا في المطلبين السابقين تعريف كل من النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية و قد وجدنا المفهومين يتشابهان في بعض النقاط و يختلفان في البعض الاخر، غير ان ما يجب معرفته هو التفرقة بين النمو والتنمية، حيث ان هذه الاخيرة تشمل النمو الإقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الإقتصادي و لا يدلنا عن الظروف الإجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الاخير من رفع الظروف الإجتماعية للسكان، و بوجود النمو فان ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية.[1]

ومنه يمكن حصر نقاط التشابه و نقاط الإختلاف بين هذين المفهومين فيما يلي:

اولا: نقاط التشابه

يمكن ذكر نقاط التشابه بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية فيما يلي:

- كلاهما عبارة عن زيادة في الدخل المحلي.
- كلا هاتين الزيادتين هي زيادة حقيقية ومستمرة.
- كلا هاتين الزيادتين تصاحبهما زيادة في متوسط الدخل الفردي.

ثانيا: نقاط الإختلاف

اما عن نقاط الإختلاف فيمكن ذكرها فيما يلي:

-التنمية الإقتصادية اوسع و اكثر شمولا من مفهوم النمو الإقتصادي.

-النمو الإقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء، و بالتالي فهو لا ينطوي على اي تغير هيكلي، على عكس التنمية الإقتصادية التي تتطلب تغير في البنيان الإنتاجي، اي ان النمو الإقتصادي يهتم بالكم اما التنمية الإقتصادية تهتم بالكيف إلى جانب الكم.

-النمو الإقتصادي لا يهتم بتوزيع عائده، اي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار هذه الزيادة، في حين تركز التنمية الإقتصادية على ان يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع.

-النمو الإقتصادي هو ظاهرة تلقائية و عفوية لا تحتاج إلى تدخل الدولة، على عكس التنمية الإقتصادية فهي تتطلب تدخل الدولة و ذلك بوضع خطة شاملة، تضمن من خلالها حدوث تغيير هيكلي، اي انها عملية مخططة.

[1] Bernard Bret , **Le tiers monde, croissance, développement, inégalité**, Paris, Collection Histege , 2002, p:7.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثاني: نظريات النمو في الفكر الإقتصادي

لقد تعددت نظريات النمو الإقتصادي خلال المراحل الزمنية، فالكتابات بخصوص النمو الإقتصادي قديمة قدم الفكر الإقتصادي ذاته، فقد كان الإقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد تقدم الشعوب، و سنتعرض من خلال هذا المبحث الى النظريات التي ركزت على النمو إبتداءا من الكلاسيك، ثم التحليل النيو كلاسيكي و الكنزيون ثم الكنزيون الجدد.

المطلب الاول: نظريات النمو عند الكلاسيك

ساهم الإقتصاديون الكلاسيك بشكل كبير في وضع اطر وقوانين الإقتصاد بشكل عام والنمو الإقتصادي بشكل خاص، حيث كان لهم الدور البارز و الكبير في ظهور و تطور علم الإقتصاد، و ابرز علماء هذه المدرسة الشهيرة الاقتصادي الكبير "ادم سميث" و كان ذلك عن طريق إصدار كتابه "ثروة الامم" عام 1776، و كان "ادم سميث" مهتما اساسا -كما يشير عنوان كتابه- بمشكلة التنمية الإقتصادية، و بالإضافة إلى بعض الكتاب الإقتصاديين الاخرين مثل "دافيد ريكاردو" و"**مالتيس**"...الخ، حيث كان لهم الفضل والسبق في تطوير نظرية النمو الإقتصادي، وسنحاول في هذا المطلب دراسة مختلف نظرياتهم و مبادئهم في نظرية النمو، و **سنركز على كل من** "ادم سميث" و"دافيد ريكاردو" و"**م ـ التيس**"، و ستكون دراستنا على النحو التالي:

اولا: نظرية ادم سميث في النمو الإقتصادي

بتأليف " ثروة الامم" 1776 **سطر** "ادم سميث " مؤلفا في التطور الإقتصادي، مركزا على الإنجازات التي اكد فيها ان تخصص و **تقسيم**[1] العمل و المبادلة تترجم بفعالية إنتاجية كبيرة، كما اصر فيها على ضرورة وضع حد للتدخلات السيئة للحكومات التجارية -التجاريين- و زرع فضائل الإستقامة و الإدخار، و ترك العنان لدوافع الربح الذي يسمح بتامين اقصى الرفاهية لكل الاشخاص كما لو ان يدا خفية تقود القرارات المؤدية لهذه الغاية، و تقسيم العمل – طبقا لادم سميث– هو الاساس لرفع الإنتاجية، فتخصص العمال في انشطة معينة بدلا من القيام باعمال إنتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه – في مجموعهم– ان ينتجوا كمية اكبر من نفس السلع و بنفس المجهود المبذول من جانبهم، و بما ان تقسيم العمل لا يمكن ان ياخذ مكانه على نطاق واسع إلا حينما يستطيع العمال إستخدام المعدات و الالات المتخصصة، فيؤكد "ادم سميث" حاجة الإقتصاد الوطني إلى التراكم الراسمالي من اجل التوسيع في تقسيم العمل، و من ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، و يعتمد التراكم الراسمالي

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **محمد علي** الليثي، **التنمية الاقتصادية -مفهومها نظرياتها سياساتها-**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:69.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

بدوره على رغبة الافراد –في مجموعهم– في تخصيص جزءا من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من اجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الإستهلاكية، و بعبارة اخرى فإن التراكم الراسمالي يتوقف على رغبة الافراد في الإدخار بدلا من إستهلاك كل دخولهم، و **حسب** "ادم سميث" فإنه للنجاح في عملية التنمية الإقتصادية[1] يجب التركيز على عناصر الإنتاج الضرورية و المحددة سالفا -العمل و راس المال- و ذلك كما و نوعا.

بالإضافة إلى التراكم الراسمالي و تقسيم العمل فإن "ادم سميث" يضع قيدا اخر يتمثل في "حجم السوق" فعندما يكون السوق ضيقا يكون الطلب غير كافي لشراء سلع منتجة في ظل اسلوب الإنتاج الكبير، و فكرة حجم السوق لا تتوقف فقط على الاسواق المحلية، و إنما تذهب إلى الاسواق الخارجية و ضرورة تحرير التجارة الخارجية، و لقد اشاد "ادم سميث" باهمية إكتشاف امريكا في هذا المجال.

ثانيا: نظرية مالتيس في النمو الإقتصادي

لم يخرج "توماس مالتيس" "*T.Malthus*"عن افكار الكلاسيك في التنمية الإقتصادية و هو اول من ادرج النواحي الاخلاقية و الدينية ضمن عوامل النمو، كما يؤكد على اهمية توفر عامل الإستقرار السياسي في الدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن "**مالتيس**" ادرج عنصر مهم في التنمية الإقتصادية و يتمثل ذلك في النمو السكاني، حيث كانت الزيادة السكانية من ابرز المشاكل التي بعثت على الخوف من ان يتدهور مستوى الفرد الإقتصادي، و قد بدات هذه الافكار تتبلور في شكل نظرية في حوالي سنة 1800، **إشتملت عليها** كتابات "توماس مالتيس" و التي اتسمت بالتشاؤم الواضح على مصير التنمية في ظل هذه الزيادة الملفتة للسكان. و تتلخص اراء "**مالتيس**" في السكان في ان هناك ميل من جانب السكان للتزايد بمعدل يفوق إمكانياتهم لتحقيق المستوى الادنى للمعيشة –و هو ما يسمى بمستوى الكفاف- اللازم **لكي يتمكن** الإنسان من مواصلة الحياة، و يرى "**مالتيس**" ان قدرة الإنسان على التناسل اكبر من قدرة الارض على إنتاج ما يلزمه للبقاء، و نتيجة لعدم التناسب هذا بين زيادة السكان و زيادة الموارد الغذائية **فقد تنبأ** "**مالتيس**" بان هناك قوى اخرى لابد و ان تبرز نتيجة لهذا الوضع تعمل على الحد من سرعة **نمو** السكان.

و قد يبدو ان نظرية مالتيس تجد اصداء قوية اليوم، و سبب ذلك هو ما نشهده في مناطق كثيرة من العالم من إتجاهات تضخمية للسكان تؤدي بمستوى معيشة الفرد إلى مثل ذلك الطريق الذي تصوره "**مالتيس**" و مثال على ذلك الهند ، باكستان...الخ، لكن لا يمكن إعتبار هذا المشهد الواقع دليل على

[1] ABDELKADER SID AHMED, **croissance et développement, théorie et politique**, TOME 1, 2*eme* édition, OPU, Alger,1981 , p: 37.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

صحة نظرية "مالتيس" و إن كانت هذه الشواهد الواقعية ساعدت على انتشار الفكر "المالتيسي" فإننا يمكن ان نفند كل اراء مالتيس لان "مالتيس" لم ياخذ في الحساب التطور الإنتاجي، و زيادة غلات حجم الاراضي عن طريق التقدم الفني و هذا الاخير قادر على نقل التوازن بين حجم السكان و الموارد بصفة عامة.

ثالثا: نظرية دافيد ريكاردو في النمو الإقتصادي

مثل "ادم سميث" فإن "دافيد ريكاردو" إنشغل اساسا بعمليات التنمية على المدى الطويل للإقتصاد الإنجليزي، و كان هدف التحليل "الريكاردي" هو فهم الطبيعة، واسباب تراء الامم، بالإضافة كذلك إلى محددات القوانين التي تقود توزيع السلع بين طبقات المجتمع وعلى هذا إستطاع "دافيد ريكاردو" ان يبني نموذجا في الإقتصاد الكلي للتنمية نسبيا بسيط[1].

و إستمرارا "لادم سميث" فإن "ريكاردو" جمع المساهمين في العملية الإنتاجية في ثلاث مجموعات اساسية: الملاك او اصحاب الارض، و الراسماليين و هم اصحاب رؤوس الاموال، و العمال و هم الذين يقدمون قوة اعمالهم، حيث يتحدد الإنتاج بالشروط التقنية المعروفة سابقا، اما توزيع الإنتاج – الريع لاصحاب الارض، الاجور للعمال والارباح للراسماليين– فيحدد بتفاعل جميع العوامل الديموغرافية الإقتصادية و التقنية.

و النمو الإقتصادي وفقا "لريكاردو" يخضع اساسا لقرارات الراسماليين و الذين بدورهم يتحكمون إلى منطق الربح فقط، و هذا من شانه ان يولد من بعد راس مال إضافي يسمى بالتراكم الراسمالي، هذه العملية –عملية التراكم الراسمالي– هي التي من شانها ان تقود قاطرة التنمية الإقتصادية الراسمالية.

و لتعريف قانون التنمية الإقتصادية الراسمالية، فإن "ريكاردو" قسم الإنتاج الكلي او الدخل الخام إلى قسمين، الاجور و الدخل الصافي، حيث يعرف هذا الاخير على انه مجموع مدا خيل الارباح[2].

و لقد إعتبر "ريكاردو" مثله مثل "ادم سميث" ان عملية التنمية عملية متجددة ذاتيا، ولكي تبدا عملية التنمية فإن ذلك يتطلب ان يكون معدل الربح موجبا، حيث يتمخض ذلك عن تحفيز الراسماليين إلى إدخار جزء من دخولهم، و يجدر بالذكر هنا ان اصحاب الاراضي و العمال يستهلكون – طبقا لريكاردو- كل دخولهم، و من تم فإن الراسماليين هم الذين يلعبون الدور الاساسي في عملية الإنماء – كما ذكرنا من قبل-، فيحاول الراسماليون التوسع في الإنتاج عن طريق إستخدام الارصدة الإستثمارية و ذلك بتشغيل عدد اكبر من العمال و بشراء معدات إضافية، و ذلك عن طريق رفع الاجور الحقيقية

[1] ABDELKADER SID AHMED, **op-cite**, p: 45.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، علي الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 73.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

على المستوى الطبيعي –على الاقل في فترة قصيرة– و هذا الاخير بدوره يعمل على خفض معدلات الوفيات مما يؤدي بدوره إلى توسيع القوى العاملة، و ذلك بالطبع بعد مرور فترة من الزمن.

غير انه مع تزايد السكان يتزايد إستزراع الاراضي الاقل جودة لمقابلة الطلب المتزايد على الطعام، مما يؤدي إلى إرتفاع معدل الريع بالنسبة للاراضي الجيدة، مما يؤدي في نفس الوقت إلى تناقص معدلات الارباح و تناقص مستويات الاجور حتى تصل إلى المستوى الطبيعي، و مع إستمرار تزايد السكان فإنه تبقى العملية السابقة في الإستمرار مما يؤدي في الاخير إلى إنعدام الارباح وبالتالي الوصول إلى حالة الركود الإقتصادي، بسبب إرتفاع معدلات الريوع و الاجور الحقيقية، و كان "ريكاردو" **مـ ـن** المتشائمين بالإضافة إلى "**مالتيس**" و كل ذلك في رايهم ناتج عن زيادة معدل السكان وعدم الاخذ في تحليلهم التقدم التكنولوجي.

رابعا: نقد النظرية الكلاسيكية

لقد فشل الإقتصاديون الكلاسيك في التنبؤ بمدى إنتشار و قوة الثورة التكنولوجية التي إكتسحت الاجزاء الاكثر تقدما من العالم في اواخر القرن الثامن عشر و القرن التاسع عشر، فالتقدم التكنولوجي كان اكثر من كافٍ للتغلب على اثار تناقص الغلة التي شغلت جزءا هاما من تفكير الاقتصاديين الكلاسيك، فلم تنطبق نظرية المالتيسية السكانية –في صورتها **المبسطة**– على الدول المتقدمة، حيث اصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة إبتداءا من الربع الثالث من القرن التاسع عشر اعلى بكثير من اي مستوى يمكن اعتباره قريبا من مستوى الكفاف –او ما يسمى بالمستوى الطبيعي للاجور– فضلا عن انه كان يتزايد بمعدل كبير، و **لقد** ترتب على ذلك ان اصبحت النظرية الكلاسيكية في التنمية الإقتصادية غير منطبقة على تحليل النمو في الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: تحليل ماركس و شومبيتر للنمو الإقتصادي

اولا: نظرة ماركس للنمو

تتلخص نظرية كارل ماركس في النمو في العناصر التالية:

-مفهوم فائض القيمة.

-التطور نحو الراسمالية الإحتكارية.

-السير نحو راسمالية الدولة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

حيث يعرف ماركس فائض القيمة الحقيقية و فائض القيمة الكامن، و يقصد بفائض القيمة الحقيقي زيادة الإنتاج عن حاجة الإستهلاك اي ما هو مخصص للإستثمار. اما فائض القيمة الكامن فهو ذلك الفائض الناتج لما يكون النظام الإقتصادي في اسمى عطائه.

و يرى ان التسيير المركزي للإقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، اي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الكامن لها و ذلك يعني الإستعمال الامثل لمواردها الطبيعية و القوة العاملة.

و حتى تحقق المؤسسات اكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة و الوصول إلى الإنتاج الموسع، بهدف خفض تكاليف الإنتاج و يؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في ايدي قلة من الراسماليين، و بالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة و ينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الراسمالية الإحتكارية و **هو ما** يدعم هذا النظام.

كما يرى "ماركس" انه بعد هذه المرحلة يجب ان تمتص الدولة هذا الفائض الإقتصادي، حيث تنبا ماركس انه بعد المرحلة التنافسية فإن النظام الإقتصادي الراسمالي يقتضي تدخل الدولة.

و الدولة بفضل نفقاتها العامة تساعد على فتح مناصب عمل جديدة و تساعد الراسماليين من جهة اخرى بواسطة الإنفاقات العسكرية، و **ما** تتيحه من مستعمرات تعتبر فرصة مواتية لإستثمار الفائض المحقق من طرف الراسماليين، وحتى يحقق الراسماليين اعلى فائض ممكن فإنهم يستخدمون البطالة كسلاح من اجل رفع الغبن عنهم، و **هو ما** يؤدي بالمجتمع إلى الدخول في مرحلة جديدة من مراحل التطور.

و **يقصد** "كارل ماركس" بالتطور، الرقي الذي يشمل في طياته التطور و النمو الإقتصادي.

و قد اعيب على "ماركس" إهماله للطلب و دوره في تحديد القيمة و إقتصاره فقط على العمل كمحدد **للقيمة**، كما ان واقع الدول الراسمالية اليوم ينافي ما ذهب إليه ماركس من ان اجور العمال سوف تتجه إلى الإنخفاض، فنجد اجور العمال تتزايد في الدول المتقدمة و ذلك لم يؤثر على الفائض المحقق بها. بالإضافة إلى تنبا ماركس بزوال الراسمالية عن طريق الثورة العمالية و حلول الإشتراكية محلها كان تنبؤا **عكسيا**.

ثانيا: نظرية شومبيتر "Schumpeters" للنمو الإقتصادي

تصنف نظرية "شومبيتر" ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي، و لكنه تميز بانه يعطي إهتماما خاصا للمنظم و الدور الذي يقوم به من خلال عملية التجديد[1]، و تنطلق **نظرية "شومبيتر"** من إفتراض وجود

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **النظرية الإقتصادية الكلية**، ص:335.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة و لكن في حالة توازن راكد او التدفق الدائري الراكد كما اسماها، ففي حالة التدفق الدائري يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة و بنفس الطريقة، اي انه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة و الارض، و يفترض **"شومبيتر"** ان ثمة فرص جديدة سوف تظهر امام المنظمين لإدخال تغييرات في الطرق التي تمزج بها عوامل الإنتاج او تنظم بها الصناعة، و **تتلخص نظرية "شومبيتر"** للنمو الإقتصادي في النقاط التالية:

1-الإبتكارات: و تضم عدة عناصر مثل: إدخال منتج جديد، طريقة جديدة في الإنتاج، فتح سوق جديدة، توفير مصدر جديد للمواد الخام و المواد النصف مصنعة، إقامة منظمة جديدة لاي صناعة. و تتمثل الإبتكارات حسب **"شومبيتر"** في "إدخال منتج جديد او تحسينات مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى التطور".[1]

2-دور المبتكر: يعطي "شومبيتر" دور المبتكر للمنظم و هو شخص قادر على تقديم شيء جديد تماما، فرغم انه لا يوفر ارصدة نقدية إلا انه يحول مجال إستخدامها، تحذوه في ذلك عدة دوافع منها: الرغبة في خلق مملكة تجارية خاصة، الرغبة في الإنتصار، السعادة الناجمة عن إستخدام القدرات الشخصية، و **كما** يقول **"شومبيتر"**: " فإن المبتكر او المنظم يحتاج إلى وجود قدر من المعارف الفنية غير المستغلة يكون قادرا على إستخدامها "[3].

3-دور الارباح: إن دافع المبتكر هو تحقيق الارباح، و وفقا **"لشومبيتر"** فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون اسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج، اي لا توجد ارباح و تظهر الارباح نتيجة للتغيرات الديناميكية الناجمة عن الإبتكارات.

4- كسر التدفق الدائري: يتم كسر التدفق الدائري حسب **"شومبيتر"** من خلال الإبتكار في شكل منتج جديد بواسطة المنظم من اجل تحقيق الارباح، وبمجرد ما يصبح الإبتكار مربحا يتهافت المنظمين الاخرين على إنتاج هذا المنتج الجديد.

5-العملية الدائرية: إن تمويل الإستثمارات من الإئتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، و مع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة و هذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات و خروجها تدريجيا، و عند بداية المبتكرون في تسديد القروض من الارباح فإن المعروض النقدي سوف ينكمش و تميل الارباح نحو الإنخفاض.

[1و3] **محمد البنا، التخطيط و التنمية الإقتصادية**، جامعة المنوفية، **العراق**، 1992، ص: 63.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و قد قال "**شومبيتر**" بوجود موجات طويلة من المد و الجزر، فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة **بالإكتشافات** و عندما تنتهي موجة الرواج يعود الإقتصاد إلى حالة السكون، و عندئذ يبدا بعض المنظمين في تقديم إبتكارات جديدة و يحدث الإزدهار مرة اخرى.

رغم ما توصل إليه" **شومبيتر**" إلا انه تعرض للعديد من الإنتقادات، و من اهم الإنتقادات الموجهة **لنظريته**[1]:

- إن كل عملية نمو في نظرية "**شومبيتر**" تستند على المبتكر الذي يعتبر شخصا مثاليا، في حين ان وظيفة الإبتكار في الوقت الحالي هي مهمة الصناعة ذاتها.

- **طبقا "لشومبيتر"** فإن التنمية هي عملية دورية، في حين ان مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية كما يقول "نوركس" ان التنمية تعود إلى التغيرات المستمرة.

- في الوقت الذي يؤكد فيه "**شومبيتر**" على ان الإبتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الإقتصادية إلا ان التنمية تتعدى ذلك إلى الإعتماد على التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية.

- **يعطي "شومبيتر"** اهمية كبيرة إلى الإئتمان المصرفي، لكن مع تزايد الحاجة للتمويل في الامد الطويل فإن الإئتمان وحده غير كافي.

المطلب الثالث: نظرة كيتز و روستو للنمو الإقتصادي

اولا: النظرية الكترية للنمو

إهتم "كيتز" بالشروط اللازمة للنمو الإقتصادي، و إعتبر الطلب الفعال في مقدمة تلك الشروط، و يشير الطلب الفعال في التحليل الكيتزي إلى ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الإستهلاك و التراكم، و قد حدد هذا النموذج العلاقة بين زيادة الإستثمار و نمو الناتج الوطني، و عرف هذه العلاقة بالمضاعف، و حدد هذه العلاقة بالصيغة الرياضية التالية[2]:

$$M = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{1}{MPS}$$

حيث:

- M : المضاعف.

- MPC : الميل الحدي للاستهلاك.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص: 56.

[2] تكون هذه العلاقة في أبسط الحالات التي يفترضها النموذج، ويمكن استنتاج علاقات أخرى أكثر تعقيدا **كلما** حاولنا إضافة متغير أو متغيرات أخرى للنموذج.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- *MPS*: الميل الحدي للادخار.

حيث يفسر المضاعف الذي جاء به كينز على انه لما يزداد الإستثمار بوحدة واحدة فإن الدخل يزداد بـ M وحدة، و M في ابسط شكل لها تساوي مقلوب الميل الحدي للإدخار، او مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح و الميل الحدي للإستهلاك و ذلك كما اشرنا إليه سابقا، اي ان الدخل يتضاعف بمقدار M لما يزيد الإستثمار بوحدة واحدة، و عليه فإن عملية النمو عند كينز تتحدد بمقدار الزيادة في الإستثمار.

و هناك إرتباطا قويا بين المضاعف و الميل الحدي للإستهلاك، حيث تتحدد الية النمو بان الدخل القومي يتكون من مجموع الدخول الفردية، كما ان الإستثمار في إطار عملية النمو يتحول إلى دخول فردية ايضا تنفق، و يتحول جزء منها إلى دخول جديدة و هكذا دواليك، و تكون حصيلة هذه العملية ان الزيادة النقدية في الدخل الوطني تكون اكبر من الإستثمارات التي بدات بها عملية النمو، و **تتطلب** هذه الالية طاقات إنتاجية معطلة، و كذا وجود قوة عاملة غير موظفة، و سعر فائدة مشجع **على** الإستثمار[1].

و قد الغى "كينز" الكثير من الإفتراضات التي جاءت بها النظرية التقليدية – التوظيف الكامل، قانون ساي للاسواق، نظرتهم الجزئية في تحليل المتغيرات الإقتصادية...الخ- و جاء بافكار جديدة في النمو الإقتصادي من بينها: انه يمكن للإقتصاد الوطني ان يتوازن في ظروف عدم التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، و ان الطلب الكلي هو الذي يخلق العرض، و من هنا جاءت فكرة الطلب الكلي الفعال الذي من شانه ان يحرك الدورة الإقتصادية و بالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي، حيث يرى "كينز" انه لكي يتم التخلص من الركود الإقتصادي الذي اصاب الإقتصاد العالمي سنة 1929 فإنه يجب تحريك الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، و يجدر ان يكون الإنفاق في القطاعات غير المنتجة، لبناء الطرق و الموانئ والسدود ...الخ، و ذلك لتفادي تازم ظاهرة الكساد اكثر فاكثر من جهة، و **تقديم** دخول للاعوان الإقتصادية التي من شانها ان تحرك العرض الكلي من جهة اخرى و بالتالي تحريك الإنتاج، و منه القضاء على ازمة الكساد.

و **تحليل** "كينز" اعمق من ان يكون بهذه البساطة و لكن يطول بنا الامر إذا اخذنا في تفصيل نظريته، لهذا حاولنا إعطاء بعض اراءه و افكاره التي اعتمدها في تحليله و خاصة الطلب الفعال و المضاعف، و التي تعتبر كمدخل للنماذج النمو.

[1] سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، جامعة الموصل، العراق، 2000، ص: 322.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و قد احدثت نظرية "كبتر " ثورة كبيرة في المفاهيم الإقتصادية و قلبت هذه الاخيرة راسا على عقب، و رغم كل ذلك فإن نظرية "كيتر" في التنمية قد افرزت هي الاخرى عن بعض السلبيات، قادته في الاخير إلى حدوث ازمة الركود التضخمي، و قد وقفت عاجزة عن تفسير هذه الظاهرة الجديدة التي اصابت النظام الاقتصادي الراسمالي في المنتصف الثاني من القرن الماضي.

ثانيا: نظرية روستو "مراحل النمو الإقتصادي"

لقد وضع روستو مراحل معينة لعملية النمو الإقتصادي حيث قال في كتابه "مراحل النمو الإقتصادي": "انها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الاحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث"[1] ، و تتمثل هذه المراحل في:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: اين تكون الدول شديدة التخلف و يتسم إقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي و يستعمل اهلها وسائل بدائية للإنتاج، كما يلعب نظام الاسرة و العشيرة الدور الرئيسي في التنظيم الإجتماعي، و من مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد و تفشي الإقطاع و إنخفاض مستوى الإنتاجية، و ضعف نصيب دخل الفرد من الناتج الوطني و يعتقد روستو ان هذه المرحلة تكون طويلة نسبيا و تتميز بالبطء الشديد.

2- مرحلة التهيؤ للإنطلاق: و هي فترة إنتقالية بين مرحلة المجتمع التقليدي و مرحلة الإنطلاق و فيها تكون الدولة متخلفة ايضا لكنها تحاول كسر الجمود الذي يخيم على المجتمع.

و من مظاهر ذلك إستبعاد وسائل الإنتاج القديمة و جلب الوسائل الحديثة و قيام الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، كما يعتبر "روستو" ظهور طبقة من المفكرين تخرج عن إطار التفكير التقليدي للمجتمع و هو امر ضروري في هذه المرحلة .

3- مرحلة الإنطلاق: و فيها تسعى الدولة جاهدة من اجل القضاء على اسباب تخلفها و الإنطلاق نحو التقدم عن طريق زيادة مواردها الإقتصادية و إحداث تغيير في اساليب الإنتاج و التوزيع و إنشاء الصناعات الثقيلة و النهوض بالزراعة و الخدمات، و من مظاهر هذه المرحلة ان يفوق معدل الإستثمار معدل نمو السكاني، و يعتقد "روستو" ان هذه المرحلة تكون قصيرة نسبيا و يتم خلالها تحول الإقتصاد الوطني تحولا كبيرا يجعل عملية النمو بعد ذلك تتم تلقائيا و بطريقة اوتوماتيكية، و تعتبر هذه المرحلة من اصعب المراحل بإعتبارها مرحلة الجهد الشاق و العمل المتواصل من اجل خلق نهضة إقتصادية.

[1] كمل بكري، التنمية الإقتصادية،دون دار نشر، بيروت،دون سنة، ص:16.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

4-مرحلة النضوج: تكون الدولة في هذه المرحلة قد إستكملت نمو قطاعاتها بشكل متوازن و زيادة الإستثمار فيها عن الإستهلاك، و من مظاهرها قيام الصناعات الاساسية كالحديد و الصلب و الصناعات الكهربائية، و إزدهار حركة التجارة الخارجية و نضوج المجتمع فكريا و فنيا و زيادة متوسط دخل الفرد فيه.

5-مرحلة الإستهلاك الوفير: و فيها تكون قد بلغت درجة كبيرة من التقدم و يزيد إنتاجها عن حاجتها و يعيش سكانها عند مستوى عالي من الرخاء، و من مظاهر هذه المرحلة إرتفاع متوسط إستهلاك الفرد العادي من السلع الإستهلاكية و خاصة المعمرة منها كالسيارات و الثلاجات- وغيرها- و زيادة ايضا متوسط الدخل الفردي.

و يرى "روستو" ان الدولة التي فيها سمات المرحلة الاولى و الثانية فهي دولة متخلفة إقتصاديا، اما إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة اي لا هي متقدمة تماما و لا هي متخلفة، اما التي تضعها مظاهر حياتها الإقتصادية في المرحلتين الرابعة و الخامسة فهي دولة متقدمة مع إختلاف درجة التقدم.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثالث: النماذج الرياضية للنمو الإقتصادي

إجتهد الإقتصاديون عبر فترة طويلة من الزمن في وضع نماذج و نظريات للنمو الإقتصادي، حتى يمكن إزالة عوائق التنمية، و كذلك السير بالإقتصاد بوتائر سريعة بزيادة الناتج القومي، و بذلك وضعوا النماذج القياسية للنمو، و هي تعبر عن الظاهرة و التنبؤ بها و كذا محاولة السيطرة عليها، و هذا يشير إلى ان النموذج الإقتصادي للنمو يعبر عن العلاقات بين النمو الإقتصادي و المتغيرات الإقتصادية الاخرى السائدة في الدولة، مستهدفا توضيح العلاقات السببية بين هذه المتغيرات، و سوف نتناول في هذا المبحث إستعراضا موجزا لاهم نماذج النمو الإقتصادي.

المطلب الاول: نموذج "هارود-دومار".

إنشغل كل من "هارود" و"دومار" بدراسة معدلات النمو الإقتصادي، ومحاولتهما التعرف على دور الإستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني، وتنطلق الفكرة الاساسية في نموذجهما من التاثير المزدوج للإنفاق الإستثماري، والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع التي تمثل جانب العرض من جهة والدخل الذي يمثل جانب الطلب من جهة اخرى، مع استيعاب العمالة في المجتمع، و سنحاول عرض نموذجي "هارود" و "دومار" كلا على حدا و في الاخير نجري مقارنة بينهما.

اولا: نموذج "دومار"

إنشغل "دومار" بكيفية الوصول إلى معدل نمو للدخل الوطني يحافظ في نفس الوقت على مستوى العمالة الكاملة، و قد نشر بحثه الشهير "التوسع والعمالة" عام 1947، ثم قام بكتابة عدة موضوعات حول نفس الفكرة، و نشرها جميعا في كتاب تحت عنوان "مقالات في نظرية النمو الإقتصادي" عام 1957، و قد وضع "دومار" المشكلة امامه على النحو التالي: إذا كان الإستثمار يولد الدخل من ناحية و يزيد الطاقة الإنتاجية من ناحية اخرى، فما هي الزيادة في الاستثمارات المطلوبة التي يمكن ان تجعل الزيادة في الدخل تتساوى مع معدل الزيادة في الطاقة الإنتاجية، و بالتالي تحقيق التشغيل الكامل؟ و فيما يلي سنحاول عرض المشكلة بشكل اكثر تفصيل[1].

و يتوجب علينا الان معرفة معدل نمو الإستثمار الذي يضمن التوازن بين إرتفاع الدخل اي الإنتاج الفعلي و التوسع الحاصل في الطاقة الإنتاجية اي الإنتاج الممكن، و قبل ذلك فإننا سنحاول سرد الفرضيات التي يقوم عليها النموذج.

[1] مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 139.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

1-إفتراضات النموذج: لخص "دومار" فرضيات نموذجه في النقاط التالية[1]:

- الاقتصاد مغلق و لا توجد بجارة خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
- ثبات الميل الحدي للإدخار و تساويه مع الميل المتوسط.
- إفتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الإستثماري، مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- ثبات كل من المستوى العام للاسعار، و **سعر** الفائدة المصرفية، و معامل راس المال، و نسبة راس المال و العمل و المدخلات الإنتاجية.
- ان هناك نمط واحد لإنتاج السلعة- فرضية ثبات معاملات الإنتاج- و لا يوجد هناك إهتلاك للسلع الراسمالية اي إفتراض عمر لانهائي لها.
- حسابات الادخار و الاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.

2- **اثر الإستثمار على حجم الطاقة الإنتاجية:** إذا رمزنا للإستثمار الصافي بالحرف I، و **للطاقة** الإنتاجية بالحرف Q، والموجودات الراسمالية بالحرف K، فإنه بالإمكان قياس التوسع الذي **سيحصل** بالطاقة الإنتاجية بفعل الإستثمار الصافي من خلال معامل راس المال الحدي v **،حيث:**

$$v = \frac{I}{\Delta Q} = \frac{I_t}{Q_{t+1} - Q_t} = \frac{K_{t+1} - K_t}{Q_{t+1} - Q_t} \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

إن هذا يعطينا القدر الذي يجب ان يكون عليه الإستثمار الصافي لكي يكون في الإمكان الحصول على زيادة في الإنتاج بمقدار (ΔQ)، إذا كان الإستثمار المنفق في الفترة الزمنية t يؤدي إلى توسع الإنتاج في الفترة الزمنية $t+1$، فعند ذلك يمكن الكتابة: $I_t = K_{t+1} - K_t$

اي ان الإستثمار الصافي يعرف على انه الزيادة الحاصلة في الموجودات الراسمالية، و **عليه يمكـن** صياغة العلاقة (1) بالصورة التالية: $PmP_K = \frac{1}{v} = \frac{\Delta Q}{I}$

و حيث تعبر PmP_K عن الإنتاجية الحدية لراس المال، و هي مقلوب معامل راس المال(v)، و **كنا** قد فرضنا ان معامل راس المال المتوسط يساوي معامل راس المال الحدي، اي الإنتاجية الحدية لراس المال تساوي الإنتاجية المتوسطة و **عليه نكتب:** $v = \frac{\Delta K}{\Delta Q} = \frac{K}{Q}$

و حتى تتساوى الإنتاجية الحدية لراس المال و الإنتاجية المتوسطة، فإن ذلك يعني ان (v) **ثابت.**

[1]ABDELKADER SID AHMED, tome1, **op-cite**, p: 192.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إن ثبات(v) يفرض نمو كل من الموجودات الراسمالية و الناتج الوطني بنفس المعدل، و في ظل الظروف و الفرضيات السابقة فإننا سنبحث عن صيغة دالة الإنتاج التي تحقق هذا النمو، و نفترض من البداية ان هذه الدالة متجانسة من الدرجة الاولى، و ان عناصر الإنتاج هما راس المال K و العمل L **فقط**. في حالة وجود مثل هذه الدالة، فسيؤدي ارتفاع كل من K و L بنفس النسبة إلى إرتفاع مماثل و بنفس النسبة في (Y)اي:

$$\frac{\Delta K}{K}=\frac{\Delta L}{L}=\frac{\Delta Y}{Y}$$

و بعد هذا الشرح الوجيز لمعامل راس المال، و كذا بعض المسائل الخلفية ذات العلاقة بنظرية الإنتاج، نعود ثانية إلى المعادلة (1) و **نعيد كتابتها بالصورة** التالية وذلك لكي يبدو اتر الإستثمار على الطاقة الإنتاجية –العرض- ظاهرا صراحة:

$$Q_{t+1}-Q_t=\frac{1}{v}\cdot I_t \quad \cdots\cdots\cdots\cdots(2)$$

اي ان توسع الطاقة الإنتاجية يتحدد من خلال نسبة الاستثمار إلى معامل راس المال.

3- اثر الإستثمار على الدخل: إن توازن الإقتصاد النامي يتطلب توسعا في الطلب الكلي و في الدخل القومي و ذلك لكي يتوسع الإنتاج الحقيقي إلى مستوى الإنتاج الممكن و المحدد في المعادلة (2)، إلا ان تدفقا إستثماريا ثابتا –و عند دالة إستهلاك ثابتة- لن يؤدي إلى تحقيق هذا التوازن مهما كان حجم التدفق الإستثماري هذا، إذ ان إستثمارات صافية ثابتة تؤدي كما يتضح من المعادلة (2) إلى توسع في الطاقة الإنتاجية، إلا ان خلق دخول إضافية عبر المضاعف لا يمكن ان يتم من خلال إستثمارات إضافية، فإذا إرتفع الإستثمار بمقدار $(I_{t+1}-I_t)$ فعند ذلك سيحدد المضاعف –اي القيمة العكسية للميل الحدي للإدخار(s) - ارتفاع الدخل بمقدار $(Y_{t+1}-Y_t)$:

$$Y_{t+1}-Y_t=\frac{1}{s}\cdot(I_{t+1}-I_t)\cdots\cdots\cdots\cdots(3)$$

و قد اهملنا في هذه الحالة التباطؤات الزمنية و إفترضنا ان دالة الإدخار خط مستقيم اي الميل الحدي للإدخار يساوي متوسط ميل الإدخار، حيث تعبر المعادلة (3)عن جانب الطلب والمعادلة (2) **ع ـ ن** جانب العرض.

4-النمو الإقتصادي المتوازن[1]: لتحديد معدل النمو السنوي التوازني الذي تكلم عنه "دومار" **لكل من** الإستثمار و الدخل نحاول الرجوع إلى المعادلتين (3)و(2)، و ذلك بمساواة جانب الطلب(3) **مع جانب** العرض(2)، ويكون ذلك على الشكل التالي:

$$Q_{t+1}-Q_t=Y_{t+1}-Y_t$$

اي ان:

[1] DAVID BEGG STANLEY FISCHER, RUDIGER DORNBUSCH, **Macroéconomie**, Adaptation française, 2eme édition DUNOD Paris France 2002 p 311.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

$$\frac{1}{v}\cdot I_t = \frac{1}{s}\cdot(I_{t+1} - I_t)$$

$$\Rightarrow \frac{I_{t+1} - I_t}{I_t} = \frac{s}{v} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

المعادلة (4) هي الشرط الاساسي لوجود حالة النمو الإقتصادي المتوازن، حيث الجانب الايمن يوضح لنا نسبة الزيادة في الإستثمار $(I_{t+1} - I_t)$ إلى حجم الإستثمار (I_t)، و تمثل في نفس الوقت معدل نمو الإستثمار خلال الفترتين (t) و $(t+1)$، و لهذا فالمحافظة على التوازن الكلي في عملية النمو الإقتصادي فإنه يتوجب ان ينمو الإستثمار بمعدل $\left(\frac{s}{v}\right)$ او $(s \cdot PmP_K)$، والمعدل الاخير سيبقى ثابتا مع مرور الزمن، إذا لم يتغير كل من s و v اي:

$$\frac{I_{t+1} - I_t}{I_t} = \frac{I_t - I_{t-1}}{I_{t-1}} = \frac{s}{v}$$

و يعني ثبات s و v ان كلا من الإدخار و الدخل و الموجودات الراسمالية ستنمو حسب المعدل $\left(\frac{s}{v}\right)$، و تساوي الإستثمار المقرر والإدخار المقرر سيضمن تساوي معدلات نمو I و S اي:

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{\Delta S}{S}$$

و لما كانت نسبة الإدخار إلى الدخل $\frac{S}{Y}$ ستبقى ثابتة، لذا فإننا نستنتج ان:

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{\Delta S}{S} = \frac{\Delta Y}{Y}$$

و بما ان معدل نمو الدخل سيكون في المستوى التوازني مساويا لمعدل نمو الطاقة الإنتاجية اي $\left(\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Q}{Q}\right)$ لذا يمكننا القول ايضا عند افتراض ثبات معامل راس المال $\left(\frac{Q}{K}\right)$ ان:

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{\Delta S}{S} = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Q}{Q} = \frac{\Delta K}{K} = \frac{s}{v}$$

و بهذا فإن المقادير ستنمو في المستوى التوازني بنفس المعدل اي بمقدار $\left(\frac{s}{v}\right)$، و بما ان $\frac{K}{L}$ هي الاخرى تابتة بسبب عدم وجود إحلال بين عناصر الإنتاج، فإنه يستوجب نمو معدل العمل بهذه النسبة ايضا اي بـ $\left(\frac{s}{v}\right)$، اما في حالة نموه باقل من ذلك فإنه سيتولد عنه جزءا من الموجودات الراسمالية المتزايدة و المعطلة، و بهذا لن ينمو الدخل ولن يتوسع وفق $\left(\frac{s}{v}\right)$.

النتائج:

إستنادا إلى معادلة النمو $\left(\frac{s}{v}\right)$ سيكون معدل نمو الدخل الوطني اكبر كلما كانت نسبة الإدخار إلى الدخل القومي اكبر و كلما كان معامل راس المال اصغر، كما يتطلب الحفاظ على حالة التوازن إستثمارا اكبر كلما كان الميل للإدخار اكبر، و بالتالي فإن هذا الإستثمار سيحقق نموا اكبر في الطاقة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الإنتاجية و الدخل الوطني مقارنة فيما لو كانت حصة الإستثمار من الدخل منخفضة، حيث سيكون لهذه الإستثمارات دور اكبر في دفع عملية النمو كلما كان معامل راس المال اصغر.

ثانيا: نموذج "هارود"

إنشغل "هارود" بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي يصعب تحقيق مثل هذا النمو المتوازن فيه، و قام بنشر اول محاولة في هذا الموضوع بعنوان "مقال في النظرية الحركية" عام 1939 ، ثم قام بتطوير الموضوع من خلال مجموعة من المحاضرات تم نشرها عام 1948 في كتاب تحت عنوان "نحو إقتصاديات **حركية**"، **حيث يعتقد** "هارود" ان الإقتصاد الراسمالي المتقدم لا يحقق نموا مستقرا إلا بالصدفة، و إذا حدث ذلك فإنه يستحيل ان يحافظ على استقراره لمدى طويل، كما ان عدم تحقيق ذلك الإستقرار يؤدي إلى ركود متتالي وصولا إلى الركود العام، او تضخما متتاليا وصولا إلى التضخم العام، و ان السبب في ذلك يرجع إلى اسباب كامنة في الإقتصاد الراسمالي **نفسه**.

1-إفتراضات النموذج: الإفتراضات التي قام عليها نموذج "هارود"**هي**[1]:

- الإدخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل، و ان الإدخار الذي يطلق عليه الإدخار الفعلي يعادل الإستثمار الفعلي عند وضع التوازن، و على ذلك إذا زاد الإدخار الفعلي يزيد الإستثمار الفعلي هو الاخر في صورة تراكم في مخزون راس المال.
- ان نسبة الدخل المستثمر تتاثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، و هذا يعني ان الإستثمار يتوقف على معدل الزيادة في الدخل او السرعة التي ينمو بها الناتج.
- و على ذلك تكون المدخرات دالة للدخل و يكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، و ان الطلب يساوي العرض.

2-النمو الإقتصادي المتوازن و المعجل:

لقد حددنا في النموذج النظري السابق –نموذج "دومار"- معدل نمو الإستثمار الذي يضمن نموا متوازنا، ولقد إعتبرنا ان نمو كل من الدخل و حجم الطاقة الإنتاجية يرتبطان داليا **بالإستثمار**، اما محددات الإستثمار فلم نتحدث عنها و إعتبرناها متغيرا مستقلا، حيث سنحاول في هذا النموذج تلافي تلك الثغرة و اخذ دالة **الإستثمار** بصيغة ما يسمى مبدا "المعجل"، و بهذا يصبح الإستثمار متغيرا تابعا يرتبط داليا بمعدل نمو الدخل القومي -معدل نمو الناتج- و ذلك حسب المعامل (v^+) الذي يدعى المعجل او معامل الإستثمار.

[1] مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 132.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و تقوم نظرية المعجل على اساس ان الحافز الذي يدفع رجال الاعمال إلى زيادة رصيد مشروعاتهم من راس المال هو الزيادة في الإنتاج، حيث الزيادة في الإنتاج تضع ضغوطا على الطاقة الإنتاجية الجارية لمنشات الاعمال، والزيادة في الطاقة الإنتاجية تتطلب التوسع في رصيد راس المال و التي بدورها تتطلب معدل إنفاق إستثماري اعلى، و بالتالي فإن معدل الإنفاق الإستثماري جَعل انه يتوقف على التغيرات في مستوى الناتج او الدخل، و عندما ناخذ الزمن بعين الإعتبار و نختار تسلسلا زمنيا، يصبح لدينا:

$$I = v^{+} \cdot \frac{dY}{dt} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

في هذه المعادلة اصبح نمو الدخل الوطني يرتبط داليا بالزمن، ولما كان النمو الإقتصادي المتوازن يفترض اساسا تطابق كل من S و I اي:

$$S = I \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

و عندما تكون لدينا دالة الإدخار دالة في الدخل اي:

$$S = sY \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

فإنه يمكن كتابة شرط التوازن على الشكل التالي:

$$v^{+} \cdot \frac{dY}{dt} = sY \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$\frac{dY}{dt} \cdot \frac{1}{Y} = \frac{s}{v^{+}} \dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

و منه فإن معدل نمو الدخل الوطني يتحدد من خلال قيمة ميل الإدخار (s) - الحدي و المتوسط في هذه الحالة- و المعجل (v^{+})، و الفضل في إيجاد هذه الطريقة في تحديد معدل نمو الدخل يعود إلى "هارود" $(1939-1948)$.

و من اجل توضيح المغزى الإقتصادي لهذا الحل ناخذ في تحليلنا التباطؤات الزمنية بعين الإعتبار، و نفترض في نموذجنا الاول دالة إدخار **مستقرة**، اي ان الإدخار في الفترة الزمنية t يرتبط داليا بالدخل المتحقق في الفترة الزمنية ذاتها، اي:

$$S_t = sY_t \dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

و يتحدد الإستثمار في اللحظة t حسب مبدا المعجل إما من خلال نمو الدخل في الفترة الزمنية الواقعة بين t و $t+1$، او في الفترة الزمنية الواقعة بين t و $t-1$، و **بما** ان المنتجين يتخذون قراراتهم الإستثمارية على ضوء توقعاتهم المستقبلية لذا فإنه من الافضل إعتبار الإستثمارات متغيرا تابعا **للنمو** المقرر للناتج في المستقبل الذي سيتحقق بين الفترة $t+1$ و t اي:

$$I_t = v^{+}(Y_{t+1} - Y_t) \dots\dots\dots (7)$$

و ما من شك في ان تجارب الماضي بشان نمو الإنتاج ستلعب دورا في صياغة هذه التوقعات، و هذا يعني ان المنتجين سيقررون توسيع الإنتاج في المستقبل و ذلك إستنادا لتوقعاتهم بشان إمكانيات تصريف الإنتاج، و من اجل تحقيق خططهم الإنتاجية فإنهم سيشرعون بإستثمارات عديدة بحيث ينجم عنها

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

توسيع في الموجودات الراسمالية بالمقدار المطلوب لزيادة الإنتاج، و إذا افترضنا مرة اخرى شرط التوازن $(S_t = I_t)$ فسنحصل إستنادا للمعادلتين (6) و (7) **على:**

$$sY_t = v^+(Y_{t+1} - Y_t)$$

$$\Rightarrow \frac{s}{v^+} = \frac{Y_{t+1} - Y_t}{Y_t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

و المعادلة (8) تعبر عن معدل النمو المتوازن و قد اسماه "هارود" بمعدل النمو المحتسب $(Warnted\ arte\ of\ growth)$، **حيث** سنرمز لهذا المعدل بالرمز W_{Yb} و منه:

$$W_{Yb} = \frac{Y_{t+1} - Y_t}{Y_t} = \frac{s}{v^+}$$

و يمكن كتابة معدل النمو W_{Yb} مادام كل من v^+ و s ثابتان على الشكل التالي:

$$W_{yb} = \frac{I_{t+1} - I_t}{I_t} = \frac{I_t - I_{t-1}}{I_{t-1}} = \frac{s}{v^+} \ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

اي ان معدل النمو في هذه الحالة يبقى ثابتا.

3-معدل النمو الفعلي و المحتسب: يتحقق التوازن الكلي بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، اي عندما يتساوى معدل النمو الفعل و الذي نرمز له بالرمز W_y مع معدل النمو المحتسب W_{yb} اي عندما:

$$W_y = W_{yb} = \frac{s}{v^+}$$

و يقصد بمعدل النمو الفعلي معدل النمو الجاري و الذي يتحدد إستنادا إلى كل من نسبة الإدخار و **نسبة** (راس المال / الناتج) $\frac{K}{Y}$، اي معامل راس المال (v) و هذا المقياس يساعد في التعرف على مدى التغير في معدلات النمو في المدى القصير[1].

ثالثا: المقارنة بين نموذجي "هارود" و "دومار"

هذه المقارنة تقودنا في الحقيقة إلى المقارنة بين معدلات النمو المتوازن التي استخدم فيها المعجل (v^+) - نموذج هارود- و معدلات النمو المتوازن التي توصلنا إليها بمساعدة معامل راس المال (v) - نموذج دومار- و يكفي للمقارنة إيجاد العلاقة بين المعجل (v^+) ومعامل راس المال (v)، **حيث كنا قد عرفنا** معامل راس المال الحدي على انه:

$$v = \frac{\Delta K}{\Delta Q} = \frac{K_{t+1} - K_t}{Q_{t+1} - Q_t}$$

و في حالة التوازن عندما يكون $(Y = Q)$ سيمكن القول ايضا ان:

$$v = \frac{K_{t+1} - K_t}{Y_{t+1} - Y_t} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K}{Y} \ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 133.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و بالرجوع إلى المعادلة (7)الخاصة بدالة الإستثمار اي: $I_t = v^+(Y_{t+1} - Y_t)$

فيمكن إعادة كتابتها وذلك بوضع $(I_t = K_{t+1} - K_t)$على الشكل التالي:

$$K_{t+1} - K_t = v^+(Y_{t+1} - Y_t)$$

اي ان: $$v^+ = \frac{K_{t+1} - K_t}{Y_{t+1} - Y_t} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K}{Y} \dots\dots\dots\dots (12)$$

و بمقارنة المعادلة (11) بالمعادلة (12) نجد ان: $v = v^+$

و هذه النتيجة هي التي تقودنا إلى وضع نموذج "هارود" و نموذج "دومار" في نموذج واحد يسمى نموذج "هارود-دومار"، إلا ان هذا التشابه الشكلي لا يجوز ان يحجبنا عن الإختلافات الجوهرية بين النموذجين حيث:

المعجل يصور لنا التغير في الدخل على انه تغير مستقل و الإستثمار على انه متغير تابع لنمو الناتج – الماضي و المستقبلي المقرر- اما نموذج معامل راس المال يصور لنا ان الإستثمار هو المتغير المستقل و ان التغير في الإنتاج الممكن هو المتغير التابع.

و المعجل ما هو في الواقع إلا معامل سلوكي يوضح و يقيس ردة فعل المنتجين على التوسع الحاصل في الإنتاج، و على العكس من ذلك فإن معامل راس المال يبدو و كانه معامل تكنولوجي، بحيث يوضح مقدار نمو الإنتاج في حالة توسع الموجودات الراسمالية بقدر معين و بهذا فإن معامل راس المال لا يصرح لنا عن سلوكية معينة.

رابعا: تقييم النموذج

يعد نموذج "هارود-دومار" من اقدم نماذج النمو الإقتصادي و اسهلها تطبيقا، حيث يقتضي حساب معدل النمو فقط توفر معامل راس المال (v) او المعجل (v^+) بالإضافة إلى الميل الحدي للادخار(s)،

و ذلك انطلاقا من المعادلة التالية: $$W_{yb} = \frac{s}{v^+}$$

و يلاحظ انه إذا كان معدل نمو السكان يساوي (n)فإن معدل نمو الدخل كمؤشر للاداء التنموي سيكون على النحو التالي: $$W_{yb} = \frac{s}{v} - n$$

لكن هناك ما يقال في هذا النموذج من عيوب و اهمها:

-يفترض هذا النموذج عدم الإحلال بين عناصر الإنتاج و هذه الخاصية بعيدة كل البعد عن الحياة الواقعية، في نفس الوقت تؤدي هذه الخاصية إلى عدم تثمين عناصر الإنتاج لانها تمزج على اساس الكميات لا على اساس التكاليف.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

-بالإضافة إلى ذلك صعوبة تقبل بعض الفرضيات القاضية بتثبيت بعض المتغيرات في النموذج، و مثل ذلك، تثبيت ميل الإدخار و كذا المستوى العام للاسعار، بالإضافة إلى إفتراض تبات اسعار الفائدة، و هذه الاخيرة بعيدة كل البعد عن الواقع.

-يفترض النموذج عدم تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي، فهذا الاخير و إن كان نسبي في البلدان المتقدمة فإن لا اصل له من الصحة في البلدان المتخلفة.

المطلب الثاني: نماذج النمو النيو كلاسيكية

اولا: نموذج سولو

1- عرض المشكلة: بعد سنوات قليلة بدت إستنتاجات "هارود-دومار" و كانها متشائمة إلى حد كبير، و قد حصلت نظرية النمو الإقتصادي على بعد جديد و كان ذلك على يد "روبرت سولو"، **فقد** لاحظ ان خاصية حافة السكين التي جاء بها "هارود" -القاضية بميل الإقتصاد للتقلب بين حالة البطالة و حالة التوظيف الزائد عن الحد- قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل راس المال، و **ليس عن** القصور الذاتي للنظام الراسمالي، فإذا لم يكن إستخدام عناصر الإنتاج إلا بنسب **ثابتة** –كما افترض نموذج "هارود و دومار"- فمن العسير ان نندهش لعدم إمكان إستخدام بعضها بكفاءة، و لهذا إقترح "**سولو**" إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، و افترض كذلك ان عرض العمل ينمو بالمعدل الثابت n، و ان التراكم الراسمالي **هو نسبة ثابتة من** الدخل $K = sY$، و **قد** إستبدل المعامل الثابت لراس المال للإنتاج بدالة **خطية متجانسة** $Y = F(K,L)$ تفترض وجود إحلال بين راس المال والعمل[1].

و قد قام "**سولو**" بنشر بحثه تحت عنوان "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956 تناول **فيها** بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل، و كان هدفه الاساسي في بناء هذا النموذج هو الإجابة على السؤال التالي: لماذا هناك بلدان غنية جدا وبلدان اخرى فقيرة؟ و ما هي اسباب هذه الفروقات؟[2]

2-إفتراضات النموذج: قدم "**سولو**" نموذجه على اساس عدة فرضيات نذكرها فيما يلي[3]:

- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل و راس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج اي النسبة $\left(\frac{K}{L}\right)$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، و اخذ كدالة لذلك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة[4]:

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha}L^{1-\alpha} \quad \cdots\cdots\cdots (1)$$

[1] ABDELKADER SID AHMED, **op-cite**, p: 281.
[2] DAVID BEGG STANLEY FISCHER, RUDIGER DORNBUSCH, **op-cite**, p: 297.
[3] **محمد مدحت مصطفى**، سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 189.
[4] Ulrich KOHLI, **Analyse macroéconomie**, De Boeck université, Bruxelles Belgique 1999 p418.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- الإقتصاد يتكون من قطاع واحد، و يقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الإقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع اسواقه.
- التشغيل الكامل للعمالة و راس المال.
- الإستهلاك ياخذ شكل دالة كينز اي: $C = cY \Rightarrow S = (1-c)Y = sY$
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة -اي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L **هو** الاخر ينمو بنفس المعدل n- ونكتب حينئذ: $\frac{d\log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{\dot{L}}{dt} = n \cdots\cdots (2)$
- **سر**بان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الاسعار و الاجور، وان عوائد العمل وراس المال تقدر على اساس الإنتاجية الحديـــة لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي.

3-النموذج القاعدي لـــ "سولو":[1]

في ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الإنتاج الفردي على الشكل التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = \varphi(k) = \frac{f(K,L)}{L}$$

$$\Rightarrow y = \frac{K^{\alpha}L^{1-\alpha}}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha}$$

$$\Rightarrow y = \varphi(k) = k^{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج "**سولو**" تتعلق بتراكم راس المال عبر الزمن، حيث لدينا:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

ومنه فإن التغير النسبي في راس المال يساوي الفرق بين الإستثمار و إهتلاك راس المال –الإهـــتلاك بالنسبة الثابتة δ - و بما اننا نحت ظل فرضية الإقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالـــضرورة تـــساوي الإستثمار I مع الإدخار S -التوازن في سوق السلع والخدمات- و **نكتب حينئذ:**

$$I = S = sY$$

$$\Rightarrow \dot{K} = sY - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

من جهة اخرى لدينا:

[1]Michel DEVOLY, **Théories macroéconomiques (fondement et controverses)**, 2eme édition, Armand COLINE, paris, France, 1998, p: 2004.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L)$$

$$\Rightarrow \frac{d\log k}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \dots\dots\dots\dots (6)$$

و حسب المعادلة (2) التي تعطينا معدل نمو عنصر العمل –بإفتراض التوازن في العمل- فإننا نكتب:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{d\log L}{dt} = n \Rightarrow \log L = \int n dt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+C_0} \quad , L_0 = e^{C_0}$$

$$\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt}$$

و منه تصبح المعادلة (6) كالتالي: $\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sy}{k} - \delta - n$

و هو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الاساسية لنمو معدل راس المال الفردي:

$$\dot{k} = s.\varphi(k) - (\delta + n).k \dots\dots\dots\dots (7)$$

المعادلتان الاساسيتان لنموذج "**سولو**" هما(3)و(7)، فإذا كان الإقتصاد ينطلق من الحالة الاولية - الاصلية- فإن المعادلة الاولى تعطينا من اجل كل فترة كمية الإنتاج و منه الإستثمار و الإدخار، و المعادلة الثانية تعبر عن الطريقة التي تحدد فيها هذه العناصر تراكم راس المال، إذن[1] باستطاعتنا مجاراة النمو الإقتصادي عبر الزمن بإستعمال هاتين المعادلتين.

4-خصائص الحالة التوازنية: يتحدد التوازن في نموذج "**سولو**" للنمو بالشرط التالي:

$$\dot{k} = sk^{\alpha} - (n + \delta).k = 0$$

$$\Rightarrow \overset{*}{k} = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

و بالتالي فإن الإنتاج الفردي للحالة التوازنية هذه يعطى كما يلي:

$$\overset{*}{y} = \varphi\left(\overset{*}{k}\right) = k^{\alpha} \Rightarrow \overset{*}{y} = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

هذا يعطينا جواب اول للسؤال الذي طرحه "**سولو**" و هو لماذا هناك بعض الدول غنية و البعض الاخر فقيرة ؟ و الجواب هو ان الدول التي لها معدل إدخار –استثمار- اكثر ارتفاعا تتمتع بقابلية ان تكون غنية، اما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة لها قابلية ان تكون بلدان فقيرة.

[1] http://mohadrat4.islamcvoice.com/a360.ram Murat Yildizoglu, Université Montesquieu Bordeaux IV – FRANCE

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

5-النمو الاقتصادي في النموذج البسيط: في هذا النموذج المبسط فإن المتغيرات الفردية تكون ثابتة في الحالة التوازنية، و المتغيرات المطلقة (Y,S,C,K,L) تنمو بنفس المعدل مع نمو السكان:

$$\frac{\dot{k}}{k}=\frac{\dot{y}}{y}=0\Rightarrow\frac{\dot{Y}}{Y}=\frac{\dot{K}}{K}=\frac{\dot{L}}{L}=n$$

النموذج يولد في حالة التوازن على المدى الطويل ما يلي:

- إختلاف في الإنتاج المحلي الخام الفردي$(PIB/têt e)$ بين البلدان.
- **نسبة** –راس المال/ المنتوج- $\left(\frac{K}{Y}\right)$ تابتة لان k و y تابتتان.
- بما ان k ثابتة فإن مردودية راس المال – الإنتاجية الحدية لـــ k - تكون ثابتة.

و **منه** فإن في هذا النموذج تستطيع الإقتصاديات ان تنمو في المدى القصير و ليس علـــى المـــدى الطويل و حسب النموذج فإنه حتى لو كان بلد قد إنحرف لفترة معينة عن الحالة التوازنية، **فإنه يتبـع** سلسلة من التغيرات و ينتهي به المطاف إلى الوصول إلى الحالة التوازنية الجديدة، فالنمو يتباطا اكثر كلما إقترب الإقتصاد من الحالة التوازنية، و تعود هذه النتيجة إلى كون (α) اصغر من الواحـــد في المعادلـــة الديناميكية الاساسية التالية:

$$\frac{\dot{k}}{k}=s.k^{\alpha-1}-(n+\delta)=s.\frac{\varphi(k)}{k}-(n+\delta)$$

و منه عندما يزداد k فإن معدل نمو k يتناقص، و بما ان معدل نمو الإنتاج الفردي y يتناسب طرديا مع معدل نمو الراس المال الفردي k لهذا فإن y **يتناقص** هو الاخر.

6-نموذج سولو مع التقدم التقني: إستنادا إلى ما سبق نلاحظ ان النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الإقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، و يظل ثابتا عند الحالة المستقرة – التوازنية- و لتوليد نمو في متوسط دخل الفـــرد في المـــدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني في النموذج، فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $f(K,L)$ **فإنه** يمكن النظر إلى التقدم التقني(A) على انه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتاتية من مختلف تاثيرات التقدم التقني، و عادة ما يتم الاخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الاجل الطويل، وعليه تاخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$Y=f(K,AL)=K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}$$

و يعد التقدم التقني في نموذج "**سولو**" كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث: $\frac{\dot{A}}{A}=g$

و سنقوم الان بإيجاد معدل النمو في نموذج "**سولو**" المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا تـــراكم راس المال لا يتغير بشكل اساسي و نكتب حينئذ:

$$\dot{K}=sY-\delta K\Rightarrow\frac{\dot{K}}{K}=s\frac{Y}{K}-\delta$$

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

اما دالة الإنتاج الفردية فيمكن إيجاد صيغتها على النحو التالي:

$$y=\frac{Y}{L}=\frac{K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}}{L}=\frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}}\cdot\frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$

$$\Rightarrow y=k^{\alpha}.A^{1-\alpha}$$

نفترض ان: $\tilde{y}=\frac{y}{A}\quad ,\tilde{k}=\frac{k}{A}$

و عليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\tilde{y}=\frac{y}{A}=\frac{k^{\alpha}.A^{1-\alpha}}{A}=k^{\alpha}.A^{1-1-\alpha}=k^{\alpha}.A^{-\alpha}$$

$$\Rightarrow \tilde{y}=\frac{k^{\alpha}}{A^{\alpha}}=\tilde{k}^{\alpha}$$

$$\Rightarrow \tilde{y}=\tilde{k}^{\alpha}$$

و منه يمكن تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على اساس متغير جديد تم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A، و هو يعبر عن نسبة الناتج الفردي للتقدم الفني $\tilde{y}=\frac{y}{A}$، و تحت هـــذا الفرض يمكن كتابة الشرط التالي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=\frac{\dot{K}}{K}-\frac{\dot{L}}{L}-\frac{\dot{A}}{A}\Rightarrow\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\frac{Y}{K}-\delta-n-g$$

$$\Rightarrow\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\frac{Y}{K}-(\delta+n+g)$$

حيث لدينا: $\frac{Y}{K}=\frac{Y}{L}\cdot\frac{L}{K}=y\cdot\frac{1}{\frac{K}{L}}=\frac{y}{k}$

من جهة اخرى لدينا: $\frac{y}{k}=\frac{y}{A}\cdot\frac{A}{k}=\tilde{y}\cdot\frac{1}{\frac{k}{A}}=\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$

و منه فإن: $\frac{Y}{K}=\frac{y}{k}=\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$

و **بتعويض** $\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$ مكان $\frac{Y}{K}$ في المعادلة السابقة يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}-(\delta+n+g)\Rightarrow\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\cdot\tilde{k}^{\alpha-1}-(\delta+n+g)$$

حيث لدينا في الحالة المستقرة $\left(\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=0\right)$ و بالتالي يصبح لدينا:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow s.\tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

$$\Rightarrow \tilde{k}^{\alpha-1} = \frac{\delta + n + g}{s}$$

$$\Rightarrow \tilde{k}^{*} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

و هذه المعادلة تقدم تعبير صريح لنسبة راس المال الفردي للتقدم التقني $(\tilde{k})$ في المدى الزمني الطويل، و هي تاخذ نفس شكل المعادلة(7) في النموذج البسيط – القاعدي- إذا كان معدل نمو التقدم التقني g يساوي الصفر، كما نلاحظ ان $\tilde{k}^{*}$ تابتة، بمعنى انها لا تتغير مع الزمن و ذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة.

كذلك يمكن إيجاد قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني A على النحو التالي:

$$\tilde{y}^{*} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

و هذه المعادلة تعطي تفسيرا اكثر قيمة للفارق في الغنى و الفقر بين مختلف البلدان، حيث تعطينا المعادلة نتيجة مفادها ان بعض البلدان متطورة و **غنية** و ذلك لانها تتمتع بمعدل استثمار لراس المال مرتفع، و/او معدل نمو ديمغرافي ضعيف، و/او رقي تقني قوي، و العكس نقوله بالنسبة الدول الفقيرة فإن اسباب الفقر في هذه الدول يرجع إلى إنخفاض معدل الإستثمار، و/او زيادة مفرطة في معدل النمو الديمغرافي، و/او ضعف التقدم التقني.

7-خلاصة و تقييم نموذج سولو: هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الإقتصادي لعقدين زمنيين او اكثر إلا انه افرز عن بعض السلبيات التي جعلت معظم الإقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، و من بين تلك المسائل التي تاخذ عليه، **مسألة تناقص معدل** النمو في المدى الطويل و هذا الاخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي **إعتمد عليها "سولو"** في بناء نموذجه و التي اخذها من افكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى إعتباره التقدم الفني في نموذجه كمتغير خارجي، و يمكن تلخيص بعض نتائج نموذج **"سولو"** في النقاط التالية:

- يقترب الإقتصاد في الاجل الطويل من حالة ثابتة لا تعتمد على الحالة الإبتدائية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- مستوى الدخل عند الحالة الثابتة يعتمد على معدل الإدخار، و معدل نمو السكان فيزيد بزيادة الاول و ينقص بزيادة الثاني.

- معدل نمو الدخل الفردي في الحالة الثابتة يعتمد فقط على التقدم الفني بالإضافة إلى معدلات الإدخار و زيادة السكان.

- في الحالة الثابتة ينمو رصيد راس المال بنفس المعدل الذي ينمو به الدخل فتكون نسبة راس المال للدخل ثابتة.

و هذه المشاكل التحليلية التي افرزها نموذج "**سولو**" حاول بعض الإقتصاديين الإستفادة منها في بناء نماذج اخرى اكثر تطورا و اكثر فائدة تحليلية، و هي ما تعارف على تسميتها فيما بعد نماذج النمو الداخلي.

ثانيا: نموذج ميد

قدم الدكتور "جوهان ميد" "J.E.MEAD" نموذجه في كتابه " النظرية النيوكلاسيكية للنمو الإقتصادي" كمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب النظام الإقتصادي الكلاسيكي.

1-إفتراضات النموذج: تتمثل إفتراضات ميد التي بنا علها نموذجه في ما يلي[1]:

- ان الإقتصاد مغلق و تسوده المنافسة الكاملة.
- ثبات العوائد.
- كل من السلع الراسمالية و السلع الإستهلاكية يتم إنتاجها محليا.
- إفتراض ثبات اسعار السلع الإستهلاكية.
- الإستخدام الكامل للارض و العمل.
- نسبة العمل لراس المال يمكن تغييرها في الزمن القصير و الزمن الطويل.
- إمكانية إحلال السلع الراسمالية ببعضها البعض، و كذا السلع الإستهلاكية فيما بينها.

2-عرض النموذج:

بالنسبة لبناء النموذج فإن "**ميد**" يرى ان إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على اربع عناصر رئيسية هي: المخزون الصافي او الفعلي لراس المال K، القدر المتاح من قوة العمل L، القدر المتاح لإستخدام الارض و الموارد الطبيعية الاخرى N، عامل الزمن المؤثر في المعلومات و الفن الإنتاجي خلال الفترة T، و يمكن التعبير عن هذا بما يلي[2]:

$$Y = F(K, L, N, T).....(1)$$

[1] ABDELKADER SID AHMED, tome1, **op-cite**, p: 296.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 198.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و بافتراض ثبات القدر المتاح من الارض و الموارد الطبيعية الاخرى، فان الناتج الصافي يمكن ان يزداد من عام إلى اخر بزيادة العناصر الثلاثة الاخرى، و يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = v\Delta K + w\Delta L + \Delta \bar{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث ان: v: الناتج الحدي لراس المال، w: الناتج الحدي لقوة العمل، $\bar{Y}$: تستخدم للدلالة على حجم الإنتاج نتيجة التغير في المستوى التكنولوجي T.

و بذلك يصبح الميل النسبي لنمو الناتج السنوي على النحو المبين بالمعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left[\frac{vK}{Y}.\frac{\Delta K}{K}\right] + \left[\frac{wL}{Y}.\frac{\Delta L}{L}\right] + \left[\frac{\Delta \bar{Y}}{Y}\right] \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

و بوضع: $y = \frac{\Delta Y}{Y}$ و التي تمثل معدل النمو النسبي للناتج، و $k = \frac{\Delta K}{K}$ و التي تمثل معدل النمو النسبي لراس المال، و $n = \frac{\Delta L}{L}$ و التي تمثل معدل نمو السكان، و $r = \frac{\Delta \bar{Y}}{Y}$ التي تمثل النمو التكنولوجي فان المعالة (3) تصبح عللا الشكل التالي:

$$y = \frac{vK}{Y}.k + \frac{wL}{Y}.n + r \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

و بوضع: $U = v\frac{K}{Y}$ و التي تمثل الناتج الحدي النسبي لراس المال، $Q = w\frac{L}{Y}$ و التي تمثل الناتج الحدي النسبي للعمل.

تصبح المعادلة (4) على الشكل التالي:

$$y = Uk + Qn + r \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

هذه المعادلة توضح ان معدل نمو الناتج هو محصلة لثلاث معادلات للنمو، الاولى هي معدل نمو راس المال مرجح بالناتج الحدي لراس المال، و الثانية معدل نمو السكان مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل، اما الثالثة فهي معدل النمو التكنولوجي[1].

و من المعروف ان معدل النمو الحقيقي يقاس بمعدل نمو دخول الافراد، و على ذلك فإن معادلة "**ميد**" الاساسية و الخاصة بمعدل نمو الدخل الفردي تاخذ الشكل التالي:

$$y - n = Uk - (1-Q)n + r \quad \ldots (6)$$

فهذه المعادلة تعبر عن إستبعاد معدل نمو السكان لحساب معدل نمو الدخل الفردي، و باعتبار ان:

$I = S$ و ان: $S = sY$، و ان: $k = \frac{\Delta K}{K} = \frac{I}{K} = \frac{sY}{K}$، و بالتالي فإن:

$$Uk = v\frac{K}{Y}.\frac{sY}{K} = v.s \quad \ldots (7)$$

بتعويض المعادلة (7) في المعادلة (6) **فإنه يصبح لدينا:**

$$y - n = v.s - (1-Q)n + r \quad \ldots\ldots (8)$$

و بإفتراض ثبات **نمو** عدد السكان $(n = 0)$ فإن معدل نمو دخل الفرد سيعتمد على كل من معدل التراكم الراسمالي $(v.s)$، و معدل التقدم التكنولوجي (r)، و تصبح المعادلة على الشكل التالي:

[1] بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2005، ص: 71.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

$y = v.s + r$.....(9)

و إذا كان معدل النمو التكنولوجي ثابت ايضا فإن المعادلة الاساسية تصبح على النحو التالي:

$y = v.s +$.....(10)

إفترض "**ميد**" مجتمعا يتحقق فيه ثبات معدل نمو الناتج الصافي او الدخل، و ايضا ثبات معدل نمـــو نصيب الفرد من الدخل، اي ان معدل نمو السكان ثابت و لا يوجد تقدم في المستوى التكنول**وجي، مثل** هذا المجتمع عليه ان يوفر ثلاث شروط حتى يمكنه البدء في زيادة معدل نمو الناتج و هذه الشروط هي:

- ان تكون جميع مرونات الإحلال بين مختلف العناصر تساوي الواحد.
- ان يكون التقدم التكنولوجي متعادلا إتجاه كافة العناصر.
- ثبات الجزء المدخر من الارباح و الاجور و الريوع، هذا ما يعني ثبات نسبة المدخرات الإجماليـــة إلى الدخل.

و نظرا لإفتراض ثبات (Y) في بداية النمو فإن: (K) ستكون ثابتة ايضا، و نظرا لان $k = \frac{sY}{K}$ **مـع** إفتراض ثبات (s) فإن (k) ستكون هي ايضا ثابتة في حالة ثبات $\frac{Y}{K}$ و من المفروض ان $\frac{Y}{K}$ تكون ثابتة إذا كان كل من (Y) و (K) ينموان بمعدل متساوي، حيث يقتضي ذلك ان تكون $y = k$ و هو مـــا يعني ان نمو الدخل يصبح ثابتا.

3-معدل النمو الحرج[1]:

بإعتبار ان وضع التوازن عند ميد يعتمد اساسا على معدل تراكم مخزون راس المال، و بإفتراض انه يوجد معدل حرج لمخزون راس المال هو الذي يحقق ذلك التوازن، و ان اي زيادة او نقص عن هـــذا المعدل سينجم عنه عدم التساوي بين (y) و (k) و بإفتراض ان (a) يرمز إلى هذا المعدل الحرج فـــان المعادلة (5) تصبح على الشكل التالي: $a = Ua + Qn + r \Rightarrow a = \frac{Qn - r}{1 - U}$.....(11)

و في حالة الإنحراف عن مستوى بداية النمو فإننا نكون بصدد إحتمالين هما:

- إذا كان $k \succ a$ فان الدخل سينمو بمعدل اقل من ذلك المعدل الذي ينمو به مخزون راس المال نتيجة لإنخفاض المدخرات، و على ذلك سيتجه معدل نمو راس المال نحو المستوى الحرج.

-إذا كان $k \prec a$ فإن الدخل سينمو بمعدل اكبر من معدل نمو مخزون راس المـــال نتيجـــة لإرتفـــاع المدخرات.

[1] ABDELKADER SID AHMED, tome1, **op-cite**, p: 304-305.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

4-تقييم النموذج: رغم ما قدمه نموذج "ميد" من تحليل بإعتباره احد ممثلي النظرية النيو كلاسيكية إلا انه تعرض للعديد من الملاحظات و التي تتمثل في ما يلي[1]:

- إفتراض الإقتصاد المغلق الذي لا دور للتجارة الخارجية فيه، مع إهمال الدور المؤسسي في المجتمع.
- بناء النموذج على اساس الإفتراض التقليدي الذي يقضي بسيادة سوق المنافسة الكاملة، و هو إفتراض نظري لا وجود له في الواقع العملي.
- إفتراض ان السياسة النقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات اسعار السلع الإستهلاكية، و ان تغير معدلات الاجور النقدية كفيل بتحقيق العمالة الكاملة.

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدا الإقتصاديون يشككون و يبتعدون عن إفتراضات النظرية النيوكلاسيكية للنمو في محاولة منهم لتحديد المصدر الاساسي و الالية الاساسية لعملية النمو الإقتصادي، و بالتالي نشا ما يسمى بنظريات النمو الداخلي، و ترى هذه النظريات ان هناك عدة مصادر للنمو الإقتصادي، و انها تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية النيوكلاسيكية و لكن مع وجود بعض الإختلافات، و لا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير، و لذلك فإننا سنتطرق إلى ببعض نماذج النمو الداخلي دون الاخرى، و نكتفي فقط ببعض المفاهيم الاساسية لكل من نموذج "*AK*"، نموذج رومر "*ROMER*"، نموذج لوكا "*LUCAS*" و نموذج بارو "*BARRO*" و التي تعتبر من النماذج الاولى في نظريات النمو الداخلي.

اولا: نموذج *AK*:

نماذج النمو الداخلي و على راسها "نموذج *AK*" جاءت لتعالج مشكل تناقص الإنتاجية الحدية لراس المال، و لتفادي هذا المشكل يفترض "نموذج *AK*" إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، و منه فإن دالة الإنتاج المعتمدة في "نموذج *AK*" تاخذ الشكل الخطي التالي:[2]

$$Y = AK \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

اما تراكم راس المال فيكتب على الشكل التالي:

$$\dot{K} = sY - \delta K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

مع إفتراض ان عدد السكان ثابت اي:

$$\dot{L} = nL = 0$$

من (1) و (2) يمكن إستخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 306.

[2] Gregory N MANKIW, **op-cite**, P: 264.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

او: $\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta$.....(4)

او: $\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$.....(5)

حيث ان: Y: **حجم** الإنتاج، اما K: فتمثل راس المال الموسع و الذي يتضمن راس المال العيني - الالات و المعدات- و راس المال البشري اي العمالة، و يعبر s: عن معدل الادخار، اما A: فهي متغيرة ثابتة و موجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة.

في "نموذج AK" يتميز تراكم راس المال بمردوديته الثابتة، و تكون دائما مساوية لـ A، **حيث**:

$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$ و $A = \frac{Y}{K}$ وبالتالي: $\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = g_Y$

و منه من المعادلة (3)و(4) نستنتج ان معدل نمو راس المال يساوي معدل نمـــو الإنتـــاج، و (g_Y) **لإقتصاد** ما هو دالة متزايدة في معدل الإستثمار-الإدخار- و نتيجة لذلك فإن اي **سياسة** من شانها ان تزيد في معدل الإستثمار فسيكون لها اتر دائم على معدل النمو الإقتصادي.

ثانيا: نموذج لوكاس:

إن "نموذج AK"يولد نموا داخلي المنشا لان المعادلة التفاضلية التي تعرفه هي خطية و لا تحتـــاج إلى إفتراض التكنولوجيا كمعطاة خارجية المنشا، فلما ناخذ نموذج "$LUCAS$" مع راس مال بشري(Kh) اكثر إرتفاعا تكون لدينا دالة الإنتاج التالية: $Y = K^{\alpha}(hL)^{1-\alpha}$

حيث تمثل h راس المال البشري الفردي.

كذلك نستطيع ان نلمس مع "$LUCAS$" ان تراكم راس المال البشري(Kh) مقيد بالمعادلة التالية:

$\dot{h} = (1-\mu)h$

حيث μ هو الزمن المسخر للعمل، و$(1-\mu)$هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و **منه يصبح لدينا**:

$\frac{\dot{h}}{h} = 1 - \mu$

حيث كلما زاد التكوين$(1-\mu)$ كلما زاد (Kh)، و هكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم –تفضيل تراكم المعارف- سوف يكون لها اثر إيجابي على النمو الإقتصادي.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

في مجموع هذه النماذج تقوم إقتصاديات المعارف بإظهار مردودات متزايدة و هذا يقودنا إلى المنافسة غير التامة، و لكن يوجد هناك تناوب يتمثل في الاخذ بالحسبان المردودات المتزايدة و الإبقاء في نفس الوقت على فرضية المنافسة التامة في الإقتصاد.

لتكن دالة الإنتاج –النظرية- العادية لمؤسسة على الشكل: $Y = BK^{\alpha}L^{1-\alpha}$

حيث دالة الإنتاج هذه ذات غلة حجم ثابتة على كل من K و L، و غلة حجم متزايدة على B.

لنفترض ان المؤسسات الفردية تعالج مستوى B كانه ثابت و محدد، و **لكن** في الواقع تراكم راس المال في الإقتصاد الكلي يولد معارف جديدة على مستوى الإقتصاد كلية حيث: $B = AK^{1-\alpha}$ و A ثابت بمعنى اخر المنتوج غير المتوقع لنشاط مؤسسات إقتصاد ما هو في الاصل نتيجة تحسين التكنولوجيا المستعملة من طرف هذه المؤسسات، المؤسسات الفردية لا تلمس هذا الاثر عندما تستثمر لان راس المال المتراكم في مؤسسة واحدة يكون مهملا وعليه:

- يظهر التطور التقني كمتغير خارجي عن المؤسسة.
- يفترض ان تراكم المؤسسات راس مال من اجل إستعماله في الإنتاج و ليس من اجل تحسين التكنولوجيا.
- يكافئ راس المال على إنتاجيته الحدية.

و مع ذلك فيمكن ان يولد تراكم راس المال بشكل مفرط فائدة للإقتصاد على شكل معارف جديدة، حيث: $Y = AK^{1-\alpha}$

مع: $Y = BK^{\alpha}L^{1-\alpha}$ و $B = AK^{1-\alpha}$

و عليه فيفسر تراكم المعارف بالجهود المبذولة من طرف المؤسسات من اجل الحصول على مكانة راقية في السوق مقارنة بالمنافسين الاخرين، و ذلك لضمان البقاء و الإزدهار للمؤسسة الباحثة عن التطور.

ثالثا: نموذج رومر

يضع "رومر" الفرضيات التالية لبناء نموذجه:

- في هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشا و ينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- يبحث النموذج في تفسير كيف و لماذا البلدان الاكثر تقدما تعرف نموا مساندا –**مضاعفا**-.
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث و التطوير (ReD) هو اساس التفسير.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن و هي على الشكل التالي: $Y = K^{\alpha}(AL_Y)^{1-\alpha}$ و $(0 \prec \alpha \prec 1)$.

حيث: A: رصيد الافكار، K: رصيد راس المال، L: حجم العمالة.

- إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_Y و K، و لكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، و يتراكم K مثل نموذج **"سولو"** – بتحويل الإستهلاك الحالي إلى فترة اخرى اي الإدخار- بمعدل تابت s، و يهتلك بمعدل خارجي المنشا δ و **عليه نكتب:**

$$\dot{K} = sY - \delta K$$

- إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشا ثابتة n **حيث:** $\frac{\dot{L}}{L} = n$

- في نموذج **"سولو"** كان A خارجي المنشا و يتزايد بمعدل ثابت، اما في نموذج "رومر" **فـ** A يكون داخلي المنشا، حيث A_t هو رصيد او مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (t)، و $\dot{A}$ **هـو** عدد الافكار الجديدة في كل لحظة و التي تساوي عدد الاشخاص الباحثين عن الافكار الجديدة L_A مضروبا في المعدل الذي يجد به الاشخاص هذه الافكار $(\bar{b})$، و عليه نكتب المعادلة التالية:

$$\dot{A} = \bar{b}.L_A$$

إذن:

$$L = L_A + L_y$$

حيث: L_Y: الإنتاج المباشر و L_A: الإنتاج الافكار.

- **يمكننا** إفتراض ان: $\bar{b} = b.A^{\rho}$

حيث: b و ρ ثوابت، فعندما يكون $(\rho \succ 0)$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع مخزون المعارف و الافكار المكتشفة، اما عندما يكون $(\rho \prec 0)$ فإن الافكار الجديدة تصبح اكثر فاكثر صعبة الإكتشاف.

-فإذا فرضنا ان عدد الإكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا: $L_A = L_A^{\lambda} \quad (0 \prec \lambda \prec 1)$

و منه يصبح لدينا: $\dot{A} = b.A^{\rho}.L_A^{\lambda}$

حيث نلاحظ انه باخذ كل باحث على حدا فإن $(\bar{b})$ يعتبر ثابت- مردودات ثابتة- اما على المستوى الكلي فإن $(\bar{b})$ يتغير متاثرا بنشاط المجموعة – ظهور الخارجيات- و في نفس السياق يتم معاملة A^{ρ} بطريقة خارجية المنشا من طرف الافراد مع انه داخلي المنشا من طرف المجموعة.

-**النمو المتوازن:** مع الجزء الثابت من الباحثين يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$$g_Y = g_K = g_A$$

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

هذا يدل على ان الإنتاج الفردي و راس المال الفردي و مخزون المعارف تتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، و في غياب الرقي التقني فإنه ليس هناك نمو في هذا النموذج.

لنأخذ ثانية: $\dot{A} = b.A^{\rho}.L_A^{\lambda}$ فيكون لدينا: $\frac{\dot{A}}{A} = b.\left(\frac{L_A^{\lambda}}{A^{1-\rho}}\right)$

على طول خط النمو المتوازن يكون $\frac{\dot{A}}{A} = g_A$ ثابت، باخذ المشتقة اللوغاريتمية نستطيع الكتابة:

$$0 = \lambda.\left(\frac{\dot{L}_A}{L_A}\right) - (1-\rho)\left(\frac{\dot{A}}{A}\right)$$

و **بوضع** $\frac{\dot{L}_A}{L_A} = n$ اي معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين (إذا كان اكبر منه L_A يفوق (L) نستطيع إذن كتابة ما يلي: $g_A = \frac{\lambda.n}{(1-\rho)}$

على المدى الطويل g^* يحدد بعوامل دالة إنتاج المعارف و معدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، فإذا كان $\lambda = 1$ و $\rho = 0$ -غياب الخارجيات- إذن:

$$\dot{A} = b.\dot{L}_A$$

فإذا كان b تابت فإن $b.L_A$ كذلك يكون تابت، و يؤول $\dot{A}$ إلى الصفر عندما يؤول t إلى ما لاهاية، و لا يكون النمو ممكنا إلا إذا كان عدد الافكار الجديدة يرتفع مع الوقت، و هذا لا يتم الحصول عليه إلا إذا كان n كبيرا بالكفاية – خلافا لنموذج **"سولو"** حيث تزايد n يؤول إلى سلبية g - غير ان هذه الفرضية البسيطة لا يمكن إختبارها في حالة الدول المتقدمة و ذلك لان n يكون متناقص او ثابت، و لتفادي هذا العائق نستطيع اخذ فرضية اخرى حيث يكون فيها: $\rho = \lambda = 1$ و **منه يصبح لدينا:**

$$\dot{A} = b.L_A.A$$

إذن: $\frac{\dot{A}}{A} = b.L_A$

حيث تتزايد إنتاجية الباحثين مع الزمن حتى لو بقي عدد الباحثين ثابتا.

رابعا: نموذج بارو

بين "بارو" في نموذجه سنة 1990 ان النشاطات الحكومية هي مصدر النمو الداخلي، حيث انه يفترض ان الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من اجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، و بإستعمال هذه السلع فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الاخرى،

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

بالإضافة إلى ان كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع المتواجدة، كما يؤكد على ان النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود، و يفترض ان دالة الإنتاج للمؤسسة (i) تاخذ الشكل التالي:[1]

$$Y_i = AL_i^{1-a}.K_i^a.G^{1-a} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1) / 0 \prec a \prec 1$$

حيث ان المردودية الحدية لراس المال متناقصة، اما المردودية المشتركة لراس المال K و النفقات العمومية G **فهي ثابتة، مع** إفتراض ثبات L، و بالنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر عوامل إنتاج خارجية معطاة و بدون تكلفة.

يعتمد نموذج "بارو" في تحليله على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع و الخدمات:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث ان: G, I, C هي الإستهلاك، الإستثمار و الإنفاق الحكومي على الترتيب.

و بإفتراض ان الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت (t)، فإن: $T = G = tY$، و بالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات $(1-t)Y$ و بناءا على ذلك فإن دالة الإستهلاك تصبح على الشكل التالي:

$$C = (1-s)(1-t)Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

بتعويض المعادة (3) في (2) **يصبح لدينا:**

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + G \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

و بما ان $T = G = tY$ فان المعادلة (4) تصبح على الشكل التالي:

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + tY$$

$$\Rightarrow Y - (1-s)(1-t)Y - tY = \dot{K} + \delta K$$

$$\Rightarrow Y = \frac{\dot{K} + \delta K}{s(1-t)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

بتعويض tY مكان G في المعادلة (1) نحصل على:

$$Y = AL_i^{1-a}.K_i^a.(tY)^{1-a} = AK^a.L^{1-a}.t^{1-a}.Y^{1-a}$$

$$\Rightarrow Y = A^{\frac{1}{a}}.K.L^{\frac{1-a}{a}}.t^{\frac{1-a}{a}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

و بمساواة المعادلة (5) **مع** (6) نحصل على:

$$\frac{\dot{K}}{K} = s(1-t).A^{\frac{1}{a}}.L^{\frac{1-a}{a}}.t^{\frac{1-a}{a}} - \delta \ldots\ldots\ldots(7)$$

و بما ان الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة t الذي يسمح لها بتحديد حجم الإنفاق الكلي و معدل النمو الإقتصادي، اي المعدل الذي يعظم النمو و ذلك وفق العلاقة التالية:

[1] Jean Arrous, **op.cit**, p: 195.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

$$\frac{\partial\left(\dot{K}/K\right)}{\partial t}=\left[-t^{\frac{1-a}{a}}+\frac{1+a}{a}(1-t)t^{\frac{1-a}{a}-1}\right].sAL^{\frac{1-a}{a}}=0$$

$$\Rightarrow t=\frac{1-a}{a}(1-t)\Rightarrow \dot{t}=1-a$$

تدل هذه النتيجة على ان الدولة تستطيع ان تقوم بتثبيت جزء من النفقات المخصصة للمنشات القاعدية و التي يعبر عنها بالعلاقة:

$$\left[\frac{G}{Y}\right]'=\dot{t}=1-a$$

من خلال هذه البراهين المتعلقة بحساب معدلات النمو التي تقتضي فرض معدلات معينة من الضرائب، و كذا ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشات القاعدية، تبعا لذلك يقتضي تدخل حتمي للسلطات العمومية من اجل تحقيق معدلات نمو امثلية عن طريق **سياسة** إقتصادية ناجحة، حيث يبين "بارو" في هذه النظرية اهمية تدخل الدولة بإفتراض انه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات تم إقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل من اجل تمويل هذه النفقات.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الرابع: تحليل تطور نمو الإقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1974-2009

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على واقع النمو الإقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار تطوره من فترة إلى اخرى، وفقا للمحطات الإقتصادية التي شهدها الإقتصاد الجزائري خاصة و الدولي بصفة عامة، هذا لان النمو الإقتصادي ما هو إلى صورة للإقتصاد المحلي في ظل السياسات الداخلية و التداعيات الخارجية.

المطلب الاول: تطور نمو الإقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1974-1988.

لقد عرفت الجزائر سنة 1988 تغير ملحوظ في سياستها الإقتصادية و هو ما انعكس بالدرجة الاولى على معدلات النمو الإقتصادي بعد هذه السنة، و لهذا سنتطرق في هذا المطلب الى المرحلة الاولى سنة 1988 و ما قبلها،و الجدول الموالي يظهر تطور معدلات النمو اقتصادي الجزائري خلال هذه الفترة.

الجدول(2-1): معدلات نمو الإقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1974-1988

السنوات	معدل النمو (%)
1974	7,49
1975	5,05
1976	8,39
1977	5,26
1978	9,21
1979	7,48
1980	0,79
1981	3,00
1982	6,46
1983	5,40
1984	5,60
1985	3,70
1986	0,40
1987	-0,70
1988	-1,00

المصدر: صندوق النقد الدولي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

عرفت المرحلة من 1974 إلى 1979 عمليات التخطيط المركزي، و كانت السياسات الإقتصادية المطبقة انذاك عبارة عن مخططات مسبقة تهدف في مجملها إلى ترسيخ الإشتراكية.

و في هذه الفترة بالذات ظهر المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي تميز بالمبلغ الكبير المخصص للإستثمارات حيث قدر بـ100 مليار دينار جزائري[1] منها النصف لتقويم المحروقات، و السبب في إرتفاع هذا المبلغ هو الصدمة البترولية لسنة 1973 حيث تضاعفت اسعار البترول باربع مرات، و الملاحظ في نفس الفترة ان معدلات النمو الحقيقية كانت موجبة في مجملها حيث تجاوزت معدل (5%) سنويا و هذا راجع كما سبق القول إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، و بالتالي فإن اي تحرك في المؤشرات الإقتصادية الجزائرية سيكون له ربط مباشر مع عائدات المحروقات و سوق النفط العالمي، و في هذه المرحلة تكثف إنتاج البترول ليرتفع من 22.8 مليون طن في سنة 1773 إلى 63 مليون طن سنة 1979، كما تطورت معدلات الإستثمار العمومي في كثير من القطاعات و الفروع، حيث إرتفع معدل الإستثمار الخام من 35% من الناتج المحلي الخام لسنة 1970 إلى 46% بين سنتي 1978-1979[2].

إن هذه الفترة قد شهدت احسن النتائج حيث تضمنت نموا سريعا للناتج الحقيقي قدر في المتوسط بـ(7%)، اما معدل الإستهلاك الحقيقي لنفس الفترة فقدر بـ(4.5%)، اما معدلات البطالة فقد إنخفضت الى حدود (22.3%) سنة 1977.

بعد المخطط الرباعي الثاني شهدت الفترة 1978-1979 فترة إستراحة لم تبرمج فيها اي مخططات، حيث تزامنت مع وفاة الرئيس السابق "بومدين" في ديسمبر 1978، و لذلك سميت بفترة الإستراحة.

بينما الفترة الممتدة من 1980 إلى 1988 شهدت برنامجين خماسيين و هما ما عرفا بالمخطط الخماسي الاول و الثاني، يتضح من المعطيات في الجدول اعلاه ان معدلات النمو سجلت إنخفاضا محسوسا خلال هذه الفترة فمن معدل 7,48% سنة 1979 إلى 0,79% سنة 1980 و 3% سنة 1981 و هذا راجع إلى إعادة النظر في السياسة الإقتصادية التي قام بها الرئيس الجديد "الشاذلي"، تم إستعاد النمو وتيرته بمعدل 5.5% سنويا بين سنتي 1982 و 1985 و هذا راجع إلى الإرتفاع المحسوس في اسعار البترول، إلى ان سجل معدل سالب للنمو في سنتي 1987 و 1988 على التوالي و هذا نتيجة ازمة إنخفاض اسعار البترول و كذا سعر صرف الدولار الامريكي الذي كان بمثابة العملة الاساسية لدفع حقوق الصادرات

[1] أحمد هني، **إقتصاد الجزائر المستقلة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 26.
[2] عبد الله بلوناس، **الإقتصاد الجزائري من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 39.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجزائرية، فمن سعر 27 دولار امريكي للبرميل سنة 1985 إنخفض سعر البرميل إلى 13.57 دولار سنة 1986.

كما عرفت هذه الفترة إهتماما بالغا بالجانب الإجتماعي على حساب ميزانية الدولة، فقد بـــدات بشعار "من اجل حياة افضل" في إطار برنامج واسع سمي (PAP)، و الذي كان يهدف إلى إســـتيراد كميات كبيرة من السلع المعمرة.

إن المخططان الخماسيان كانا يهدفان إلى التنسيق المادي للنشاطات، و تكثيفها لإستخدام طاقـــات الإنتاج فالاول سعى إلى وضع اسس للمرحة السابقة، اما الثاني فسعى إلى تحسين فعالية جهاز الإنتـــاج والتنمية، و إن كان المخطط الخماسي الاول قد حقق بعض النتائج الإيجابية إلى ان نتائج المخطط الثاني لم تكن في المستوى المطلوب نظرا للظروف الإقتصادية الدولية التي سادت انذاك.

و نتيجة لإستمرار الازمة بعد سنة 1987 اصبحت الجزائر غير قادرة علـــى إســـترجاع التـــوازن الإقتصادي بسبب العجز الكبير في ميزان المدفوعات، و امام إمتناع الطرف الاجنبي عـــن الإقـــراض، فكرت الجزائر في سياسة جديدة للإصلاح مدعمة في ذلك من طرف صندوق النقد الدولي و البنـــك الدولي.

المطلب الثاني: تطور نمو الإقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1989-2009

كانت الصدمة البترولية لسنة 1986 كافية لإظهار صفات الضعف الخفية في نظام التخطيط المركـــزي، و اصبحت مظاهر الجمود اكثر وضوحا، هذه الوضعية دفعت الجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات الماليـــة الدولية لإعادة الإستقرار إلى مجمعات الإقتصاد الكلي، فمع بداية 1988 شكل اول فوج للتفاوض حول برنامج التصحيح مع المؤسسات الدولية، و قد نتج عن التفاوض الإتفاقيات التالية:

اولا: الإتفاق الإستعدادي الإئتماني الاول

إمتد هذا البرنامج من 31 ماي 1989 إلى غاية 30 ماي 1990، و سمح للجزائر بالحـــصول علـــى سيولة لفترة طويلة و بمعدل فائدة منخفض مقارنة مع المعدلات السائدة في السوق المالية.

ثانيا: الإتفاق الإستعدادي الإئتماني الثاني

حصلت الجزائر بموجب هذا الإتفاق على قرض قيمته 400 مليون دولار تتعلق ببرنامج الإســـتقرار الإقتصادي، موزعة على اربعة اقساط متساوية[1]، غير ان الوضع السياسي السائد انذاك ادى إلى توقف هذه المفاوضات و عدم إستلام الشريحة الرابعة من البرنامج.

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 190.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثالثا: برنامج التعديل الهيكلي

تحصلت الجزائر من خلال هذا البرنامج على قروض و مساعدات مشروطة، بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية، و جاء هذا البرنامج على مرحلتين:

1-برنامج التثبيت (افريل 1994-ماي 1995): بلغ حجم المساعدات فيه 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

2-**برنامج التعديل (22 ماي 1995-21ماي 1998)**: و هدف إلى إعادة الإستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول نحو إقتصاد السوق، و قد تم الحصول بمقتضى هذا الإتفاق على 169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على مداد عشر سنوات، مع إعفاء لمدة خمس سنوات من الفائدة، بالإضافة إلى إعادة جدولة الديون المتراكمة.

و الجدول التالي يبين معدلات نمو الإقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

الجدول(2-2): معدلات نمو الإقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1989-1996

السنوات	معدل النمو (%)
1989	4,40
1990	0,80
1991	-1,20
1992	1,80
1993	-2,10
1994	-0,90
1995	3,80
1996	4,10

المصدر: صندوق النقد الدولي

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان معدلات النمو حققت ادنى مستوياتها خلال هذه الفترة، فقد تراجع معدل النمو خلال سنتي 1993 و 1994 ب 2.10% و 0.90% دون الصفر على التوالي حيث شهد الإقتصاد الجزائري سنة 1993 ازمة حادة بسبب التراجع المستمر للمداخيل البترولية، حيث تراجع السعر المتوسط للبرميل من 24.3 دولار سنة 1990 إلى 17.5 دولار سنة 1993[1] في حين كان معدل النمو على طول الفترة لا يتجاوز 1.5%.

[1] خليل عبد القادر، **محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 279

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

على الرغم من التقدم الملموس الذي حققه الإقتصاد الجزائري في مجال تحقيق الإستقرار المالي و النقدي فإن معدل النمو المسجل كان و ما زال دون الإمكانات المتاحة، حيث سجل **متوسط نمو** الناتج الداخلي الخام الحقيقي في بداية سنوات الإصلاح نسبة -0.6% و إستمر على هذا النحو حتى سنة 1995 حيث إرتفعت هذه النسبة إلى 4.10%، إن هذا الاداء الضعيف في معدلات النمو الإقتصادي يمكن إرجاعه بالدرجة الاولى إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الإقتصادية و ضعف سياسات الإقتصاد الكلي، و من العوامل الرئيسية التي اسهمت في تباطؤ النمو الإقتصادي تعثر البلد في الإصلاحات السياسية، عدم شفافية مسار الخوصصة، ضعف مشاركة القطاع الخاص في قيادة النمو و الإستثمار، و كذا ضعف تنوع صادرات الإقتصاد الجزائري.[1]

بالنظر إلى المرحلة من 1997 إلى 2009 نجد انها تميزت هي الاخرى بعدة برامج تنموية كان لها الاثر البالغ على مستويات النمو المسجلة خلالها، و هي كالاتي:

اولا: برنامج الإنعاش الإقتصادي (1999-2008)

بعد إنتهاء فترة عمل برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 تميز الإقتصاد الجزائري بشيء من التباطؤ، فمن جهة تناقصت معدلات النمو الإقتصادي المصحوب بإرتفاع نسبة البطالة، و من جهة اخرى هناك تحسن في مؤشرات الإقتصاد الكلي كإحتياطي الصرف، رصيد ميزان المدفوعات، معدل التضخم، كما سجل الإقتصاد الجزائري بين سنت 1998-1999 نتائج جد مرضية في النمو عادت إلى إرتفاع قيمة الدولار الامريكي مما ساهم في رفع حصيلة الصادرات.

ثانيا: مخطط دعم النمو الإقتصادي (2005-2009)

هو برنامج خماسي مكمل لبرنامج الإنعاش الإقتصادي خصص له ما يعادل 3800 مليار دينار جزائري.

ثالثا: مخطط تكميلي لدعم النمو خاص بالهضاب العليا و مناطق الجنوب

حيث خصص لهما حسابان الاول هو الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، و يسمى الثاني حساب التنمية الإقتصادية للهضاب العليا و تعتمد مواردهما على إقتطاع نسبة 3% و 2% على الترتيب من العائدات البترولية بالإضافة إلى موارد اخرى.

[1] مولود حشمان، علقمة مسلم، إتجاهات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، دون دار نشر، الجزائر، دون سنة نشر، ص: 3.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و الجدول ادناه يبين تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لهذه الفترة.

الجدول(2-3): معدلات نمو الإقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1997-2009

السنوات	معدل النمو (%)
1997	1,10
1998	5,10
1999	3,20
2000	2,40
2001	2,60
2002	4,10
2003	6,80
2004	5,20
2005	5,30
2006	2,70
2007	3,00
2008	4,90
2009	3,50

المصدر: صندوق النقد الدولي

يظهر الجدول السابق كما سبق القول مرحلة شهدت إنتعاش الإقتصاد الجزائري خاصة بعد سنة 2001 و حتى سنة 2006، **حيث** سجلت الفترة 2001-2005 **نمو منتظم للإ**قتصاد الذي إرتفع باكثر من اربعة نقاط خلال هذه الفترة، لا تبرر هذه النتائج ان يكون هدف النمو هو الهدف الاساسي للسياسة المتبعة انذاك، فإذا بحثنا عن مصدر هذا النمو بجده محصورا في قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 8.8% **سنة** 2003 **مقابل** 3.7% **سنة** 2002، كما نجد ان قطاع الفلاحة عرف تذبذبا في النمو **حيث** حقق نموا سالبا سنة 2002قدره -1.3% مقابل معدل نمو قدر بـ 13.2% و 17.0% سنتي 2001 و2003 على الترتيب.[1]

و إنطلاقا من سنة 2007 بدات معدلات النمو تتراجع شيئا فشيئا و هذا راجع إلى الازمة المالية العالمية التي تسببت في خسائر فادحة بالنسبة لكل دول العالم اما بالنسبة للجزائر فكان مصدر الضرر تراجع صادرات البترول ، لكن رغم كل هذا حافظت الجزائر على معدلات نمو موجبة.

[1] بلعزوز بن علي، **تقييم أداء السياسة النقدية لبنك الجزائر في معالجة التضخم خلال الفترة 1990-2007**، مقال، جامعة حسيبة بن بو علي، 2009، ص: 10.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خلاصة الفصل الثاني:

يظهر جليا ان النمو الإقتصادي يعتبر من اهم المؤشرات الإقتصادية التي تعكس وضعية الدول، و هو بمثابة واجهة و عرض لدور السياسات الإقتصادية المتبعة، فنجد ان اي تحليل إقتصادي لدولة ما لا بد و ان يتطرق إلى معدلات النمو فيها.

من خلال إعداد هذا الفصل توصلنا إلى بعض الإستنتاجات المهمة و التي يمكن ان نوجزها فيما يلي:

-هناك فرق جلي بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية رغم التشابه الكبير بينهما، فالتنمية الإقتصادية تشمل النمو الإقتصادي الذي يدل على كمية الزيادة في النشاط الإقتصادي دون تحديد الظروف الإجتماعية و الإنسانية للسكان عكس التنمية الإقتصادية.

-يتحدد النمو الإقتصادي لاي دولة بمجموعة من العوامل هي عوامل النمو الإقتصادي، و يقاس بمؤشرات تختلف من إقتصاد إلى اخر، و لقد تعددت الكتابات و الدراسات عبر الزمن لتحديد الاهمية النسبية لهذه العوامل و كذا المؤشرات الانسب لقياس هذا النمو، و هذا ما تطرقنا له من خلال النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي.

-النمو الإقتصادي هو عبارة عن معامل كمي اي انه نسبة يمكن احتسابها رياضيا، و للحصول على المعدل الانسب الذي يعكس الوضعية الحقيقية للإقتصاد وجب إستعمال نموذج رياضي دقيق يلم بجميع المتغيرات المؤثرة فيه، فوجدت عدت نماذج حاولت تفسير الزيادة في النمو الإقتصادي و قياسها، و هي تختلف بإختلاف وجهة نظرها إلى مصدر هذه الزيادة.

-بالنظر إلى الإقتصاد الجزائري و من خلال معدلات النمو المسجلة خلال فترة الدراسة تمكنا من تفسير بعض الملاحظات و ربط العديد من القراءات بالظروف السائدة في الإقتصاد الجزائري، فنجد ان معدل نمو الإقتصاد في كل سنة ما هو إلا ترجمة عن الظروف السائدة خلال و قبل تلك السنة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفصل الثالث:

قياس أثر تعبئة المدخرات على النمو الإقتصادي في الجزائر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تمهيـــد:

لقد حظي النمو الإقتصادي بالإهتمام البالغ حيث تطرقت له العديد من الدراسات، و خاصـــة منها تلك التي حاولت ضبط تغيراته بطريقة رياضية عن طريق إبراز جميع المؤثرات الإقتصادية و غير الإقتصادية التي تتحكم فيه، و من خلال هذه الدراسات حاز الإدخار او الوجـــه الاخـــر لـــه اي الإستثمار على شطر كبير في نماذج التنبؤ بالنمو الإقتصادي.

و كما بينا في الفصل الثاني من دراستنا للنماذج الرياضية للنمو الإقتصادي يظهر جليا ان كل من هارود، دومار، و سولو على الخصوص ركزوا على التاثير البارز لتكوين راس المال علـــى النمـــو الإقتصادي.

من هذا المنطلق النظري سنحاول خلال هذا الفصل قياس اثر تعبئة الإدخار في الإقتصاد الجزائري على تطور معدلات النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة، و ذلك بإتباع الخطوات التالية:

*وصف النموذج القياسي المستعمل.

*دراسة إستقرارية المتغيرات المدروسة.

*تقدير النموذج القياسي و إختباره.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الاول: وصف النموذج القياسي

يتطلب إجراء الدراسات القياسية للظواهر الإقتصادية، معرفة الإطار النظري لهذه الدراسة، و الذي من خلاله يتم إختيار المتغيرات و تصنيفها إلى تابعة او مستقلة، و كذا توضيح العلاقة الرياضية بينهما و اتجاه هذه العلاقة، و من تم صياغة النموذج الرياضي بالطريقة الصحيحة التي تمكن في الاخير من الحصول على افضل نتائج القياس.

المطلب الاول: تحديد متغيرات النموذج

بناءا على موضوع الدراسة و على ما تم التطرق إليه من نماذج رياضية في النظرية الإقتصادية المفسرة للنمو الإقتصادي، كانت متغيرات النموذج كما يلي:

اولا: المتغير التابع (tdc)

و هو معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لكل سنة، حيث يكون على شكل نسبة مئوية و تم إحتسابه بالطريقة التالية:

$$tdc = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}}.100$$

لقد تم إستعمال مكمش الناتج للحصول على القيم الحقيقية للناتج الداخلي الخام، و الجدول التالي يبين السلسلة الزمنية لتطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة 1974-2009 و التي تحصلنا على قيمها من خلال معطيات صندوق النقد الدولي.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول (3-1): تطور معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة 1974-2009

السنوات	tdc(%)	السنوات	tdc(%)
1974	7.49	1992	1.80
1975	5.05	1993	-2,10
1976	8.39	1994	-0.90
1977	5.26	1995	3.80
1978	9,21	1996	4.10
1979	7,48	1997	1,10
1980	0,79	1998	5.10
1981	3,00	1999	3,20
1982	6,46	2000	2,40
1983	5,40	2001	2.60
1984	5,60	2002	4.10
1985	3.70	2003	6.80
1986	0.40	2004	5.20
1987	-0,70	2005	5.30
1988	-1.00	2006	2.70
1989	4.40	2007	3.00
1990	0,80	2008	4.90
1991	-1,20	2009	3.50

المصدر: صندوق النقد الدولي.

ثانيا: المتغيرات المستقلة

مع إفتراض ثبات جميع المتغيرات المؤثرة على النمو الإقتصادي عدا حجم الإدخارات المعبئة في الإقتصاد الوطني، فإن المتغير المستقل او المفسر كان الإدخار المحلي الإجمالي.

و نظرا لإمكانية تجزئة هذا الاخير إلى إدخار عائلي و إدخار حكومي وفقا لما هو معمول بـــه لدى مصدر الإحصائيات المستخدم (الديوان الوطني للإحصائيات)، كانت المتغيرات التابعة كالاتي:

1-إجمالي الإدخار العائلي الحقيقي (*smr*):

هو مجموع إدخارات العوائل الجزائرية مضافا إليه مـــدخرات مؤســـسات الخـــواص[119]، و تم الحصول على القيم الحقيقية لهذا المتغير من خلال قسمة القيم الجارية اي الإسمية للمدخرات لكل سنة على الرقم القياسي للاسعار و ذلك لتجنب تاثير التضخم على القيم المدروسة.

و الجدول التالي يبين سلسلة تطور مدخرات القطاع العائلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

[1] حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول (3-2): تطور قيم (smr) **في الجزائر خلال الفترة 1974-2009**

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات	(smr)	السنوات	(smr)
1974	14926,67	1992	78300,92
1975	14733,57	1993	78131,63
1976	15378,67	1994	47713,06
1977	5777,18	1995	35865,82
1978	10903,12	1996	36709,70
1979	23356,47	1997	40325,58
1980	30597,20	1998	53000,81
1981	20096,62	1999	67642,85
1982	29209,20	2000	78524,21
1983	35203,51	2001	98356,80
1984	18272,22	2002	101969,90
1985	22652,09	2003	113872,76
1986	28186,69	2004	116939,95
1987	33417,82	2005	146534,80
1988	32706,78	2006	174281,56
1989	32197,10	2007	218234,35
1990	48625,87	2008	200059,12
1991	75471,70	2009	210301,38

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

2-إجمالي الإدخار الحكومي الحقيقي (sgr):

يشمل إدخار هذا القطاع حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات إجمالي الإدخار الحكومي (فائض إيرادات الدولة عن نفقاتها) **مضافا** إليه إدخارات الإدارات الحكومية، و قد تم التخلص من تاثير معدلات التضخم عن طريق قسمة القيم الإسمية للإدخار على الرقم القياسي للإسعار في كل سنة من سنوات الدراسة و فق العلاقة التالية: $sgr = \frac{\text{sgn}}{p}.100$

حيث: (sgr): إجمالي الإدخار الحكومي الحقيقي.

(sgn): إجمالي الإدخار الحكومي الإسمي.

(p): الرقم القياسي للاسعار.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول (3-3): تطور قيم (*sgr*) في الجزائر خلال الفترة 1974-2009

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات	(*sgr*)	السنوات	(*sgr*)
1974	71749,02	1992	85369,04
1975	85793,86	1993	64629,72
1976	91043	1994	106265,61
1977	116787,39	1995	124639,10
1978	130971,43	1996	101004,76
1979	104716,24	1997	90500,65
1980	106282,33	1998	96008,70
1981	113053,95	1999	91762,88
1982	107674,16	2000	102720,86
1983	111406,34	2001	105122,74
1984	124523,15	2002	143190,57
1985	112495,11	2003	160836,60
1986	95362,19	2004	223787,68
1987	75239,81	2005	245909,21
1988	74440,98	2006	238723,36
1989	96568,98	2007	278665,16
1990	87266,41	2008	350980,91
1991	104268,13	2009	355204,68

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطلب الثاني: النموذج الرياضي المقترح

يمكن وضع النموذج التالي: $tdc = f(smr, sgr)$.....(1)

كنموذج لقياس اثر تغير حجم المدخرات المعباة على تغير معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر

حيث:

(tdc): معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي.

(smr): إجمالي الإدخار العائلي.

(sgr): إجمالي الإدخار الحكومي.

f : هي العلاقة الدالية.

و يمكن كتابة العلاقة (1) **كما يلي:** $tdc_t = c_1.smr_t + c_2.sgr_t + c_3 + \varepsilon_t$

حيث: (c_1): نسبة الزيادة في النمو الناتجة عن زيادة وحدة واحدة في الإدخار العائلي.

(c_2): نسبة الزيادة في النمو الناتجة عن زيادة وحدة واحدة في الإدخار الحكومي.

(c_3): **ثابت**

(ε): يمثل حد الخطا العشوائي و هو يمثل تاثير جميع المتغيرات الاخرى التي لم تدخل في النموذج.

يمكن قياس هذا النموذج باستخدام نموذج الإنحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى نظرا لان المتغير التابع يظهر من خلال التمثيل البياني لمشاهداته الفعلية (سحابة النقاط) انه يقترب من الخط المستقيم، و عليه فطريقة المربعات الصغرى هي الطريقة الامثل لقياس هذا النموذج.

الشكل (3-1): إنتشار قيم المشاهدات الفعلية لمعدلات النمو الحقيقية

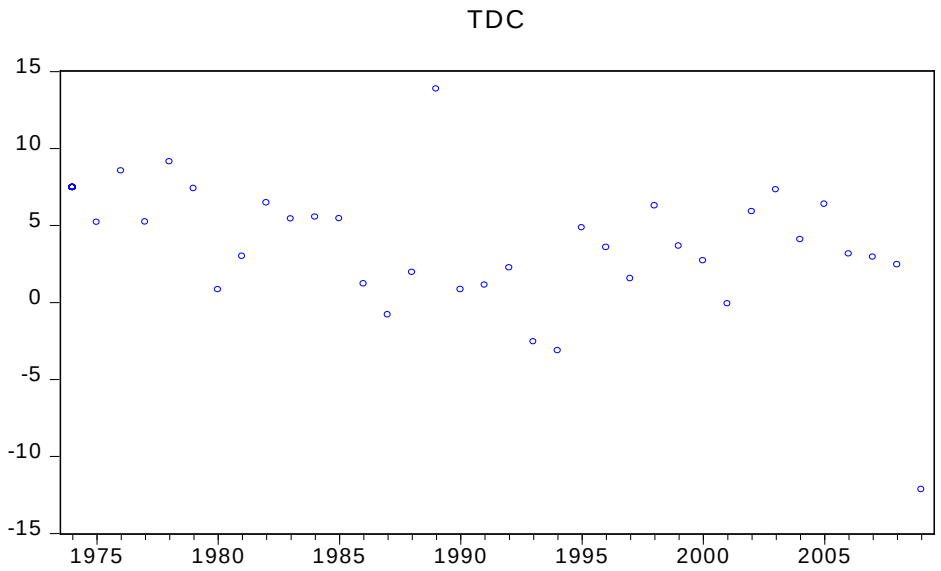

المصدر: معطيات (ONS) باستعمال برنامج (EVIEWS).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الشكل (3-2): إنتشار المشاهدات الفعلية لقيم الإدخار العائلي الحقيقي

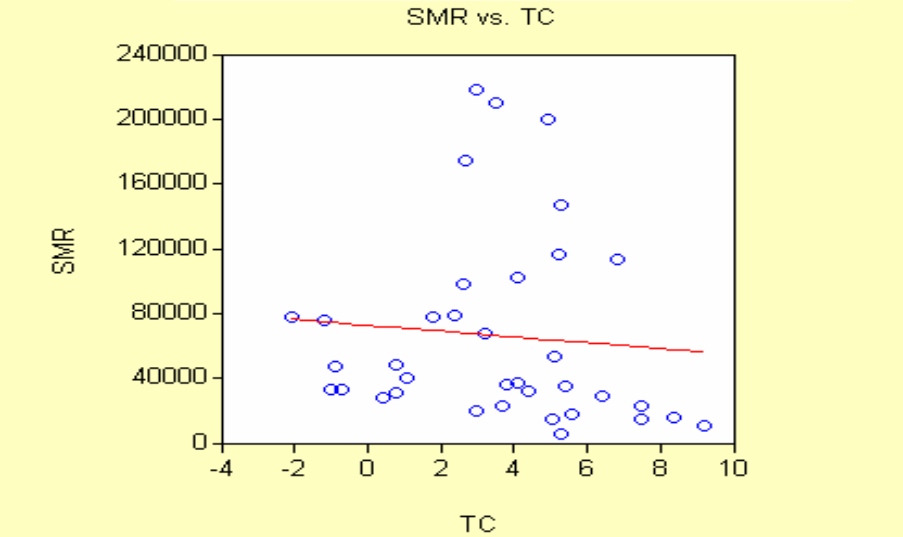

المصدر: معطيات (ONS) باستعمال برنامج (EVIEWS).

الشكل (3-3): إنتشار قيم المشاهدات الفعلية لقيم الإدخار الحكومي الحقيقي

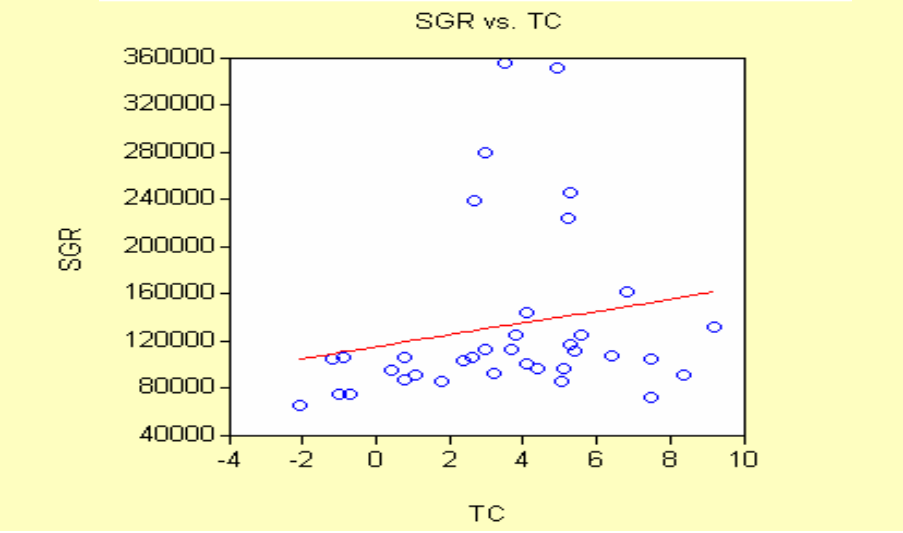

المصدر: معطيات (ONS) باستعمال برنامج (EVIEWS).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثاني: دراسة إستقرارية المتغيرات

سنقوم في هذا المبحث بدراسة خصائص السلاسل الزمنية من ناحية الإستقرارية (مركبة الإتجاه العام للجذر الاحادي)، و ذلك إعتمادا على إختبار ديكي فولر البسيط (DF) و الصاعد (ADF).

المطلب الاول: إختبار إستقرارية المتغير التابع

بإستعمال دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة و الجزئية لسلسلة معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالجزائر خلال الفترة 1974-2009، و الممثلة في الشكل الموالي يمكن الحكم مبدئيا على مدى إستقرار السلسلة الزمنية.

الشكل (3-4): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للمتغير (*tdc*)

Date: 12/15/10 Time: 18:49
Sample: 1974 2009
Included observations: 36

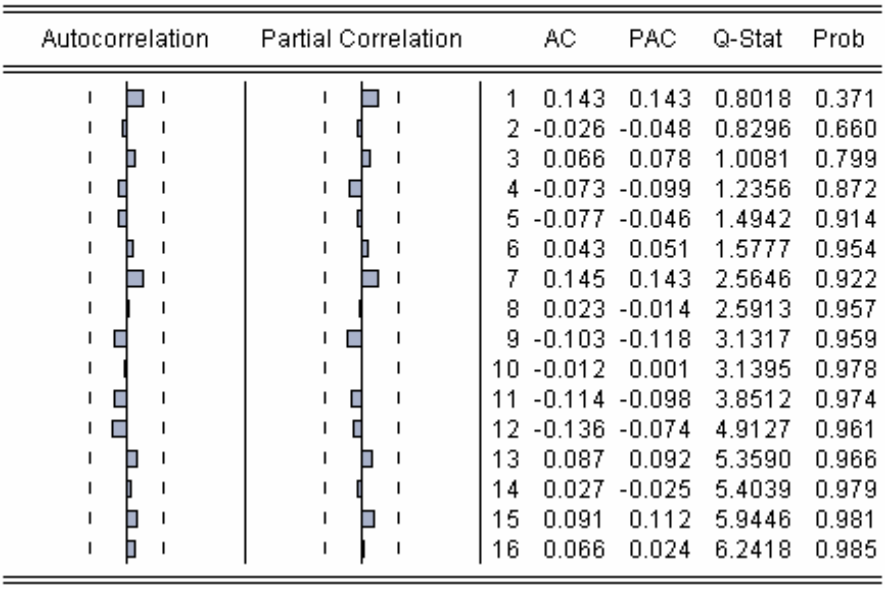

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.143	0.143	0.8018	0.371
		2	-0.026	-0.048	0.8296	0.660
		3	0.066	0.078	1.0081	0.799
		4	-0.073	-0.099	1.2356	0.872
		5	-0.077	-0.046	1.4942	0.914
		6	0.043	0.051	1.5777	0.954
		7	0.145	0.143	2.5646	0.922
		8	0.023	-0.014	2.5913	0.957
		9	-0.103	-0.118	3.1317	0.959
		10	-0.012	0.001	3.1395	0.978
		11	-0.114	-0.098	3.8512	0.974
		12	-0.136	-0.074	4.9127	0.961
		13	0.087	0.092	5.3590	0.966
		14	0.027	-0.025	5.4039	0.979
		15	0.091	0.112	5.9446	0.981
		16	0.066	0.024	6.2418	0.985

المصدر: معطيات (ONS) باستعمال برنامج (EVIEWS).

من خلال الشكل اعلاه يتبين ان السلسلة في حالة استقرار، و للتاكد من ذلك سنقوم بإجراء الإختبارات التالية على السلسلة.

الجدول (3-4): جدول درجة التاخر

P	AKAI	SCHW
0	5.77	5.90
1	5.84	6.02
2	5.91	6.14
3	5.96	6.24

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج (EVIEWS).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان اصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في الحالة p=0.

إنطلاقا من النماذج الثلاثة يظهر ان السلسلة الخاصة بالمتغير (*tdc*) مستقرة، و هذا لان القيمة المحسوبة لمعيار (ADF) اصغر من القيمة المجدولة له عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ **حسب ما يبينه** الجدول التالي:

الجدول (3-5): جدول يوضح قيمتي (ADF) المحسوبة و المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
1	-2.72	-1.95
2	-3.53	-2.94
3	-4.01	-3.54

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج (EVIEWS).

المطلب الثاني: إختبار إستقرارية المتغيرات المستقلة

بنفس الطريقة السابقة سنقوم بدراسة إستقرارية المتغيرات المستقلة الا و هي إجمالي إدخار العوائل و إجمالي الإدخار الحكومي.

1-إستقرارية سلسلة (*smr*):

الشكل (3-5): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للمتغير (*smr*)

Date: 12/15/10 Time: 19:13
Sample: 1974 2009
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.806	0.806	25.405	0.000
		2	0.591	-0.169	39.454	0.000
		3	0.461	0.117	48.246	0.000
		4	0.358	-0.045	53.711	0.000
		5	0.224	-0.138	55.922	0.000
		6	0.091	-0.074	56.298	0.000
		7	0.011	0.016	56.303	0.000
		8	-0.048	-0.058	56.417	0.000
		9	-0.062	0.099	56.613	0.000
		10	-0.070	-0.033	56.867	0.000
		11	-0.068	0.018	57.123	0.000
		12	-0.072	-0.044	57.421	0.000
		13	-0.055	0.039	57.603	0.000
		14	-0.082	-0.167	58.019	0.000
		15	-0.155	-0.123	59.591	0.000
		16	-0.179	0.056	61.794	0.000

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

نلاحظ ان دالة الإرتباط الذاتي البسيطة متدهورة اسيا، في حين ان دالة الإرتباط الذاتي الجزئي تميزت بخروج نتؤ من مجال الثقة عند (p=1) و هذا يعني ان السلسلة غير مستقرة، و سيتضح ذلك من خلال إجراء إختبارات ديكي فولر كما يلي:

الجدول (3-6): جدول درجة التاخر

P	AKAI	SCHW
0	22.93	23.06
1	23.00	23.18
2	22.98	23.21
3	22.93	23.21

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج (EVIEWS).

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان اصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في الحالة p=0.

الجدول (3-7): جدول يوضح قيمتي (ADF) المحسوبة و المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
1	2.69	-1.95
2	1.71	-2.94
3	0.49	-3.54

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج (EVIEWS).

إنطلاقا من النماذج الثلاثة يظهر ان السلسلة الخاصة بالمتغير (*smr*) غير مستقرة، و هذا لان القيمة المحسوبة لمعيار (ADF) اكبر من القيمة المجدولة له عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$.

لتلافي عدم إستقرار السلسلة سنقوم بنفس الإختبار على الفروقات من الدرجة الاولى، فتظهر دالتي الإرتباط الذاتي البسطة و الجزئية كما يلي:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الشكل (3-6): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للمتغير (*smr*) **بعد إجراء الفروقات من الدرجة الاولى**

Date: 07/15/10 Time: 21:24
Sample: 1974 2009
Included observations: 35

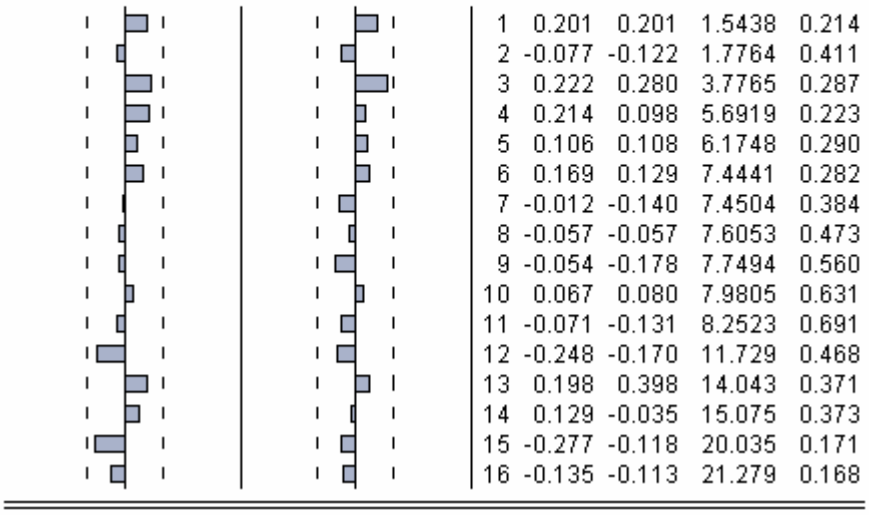

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.201	0.201	1.5438	0.214
		2	-0.077	-0.122	1.7764	0.411
		3	0.222	0.280	3.7765	0.287
		4	0.214	0.098	5.6919	0.223
		5	0.106	0.108	6.1748	0.290
		6	0.169	0.129	7.4441	0.282
		7	-0.012	-0.140	7.4504	0.384
		8	-0.057	-0.057	7.6053	0.473
		9	-0.054	-0.178	7.7494	0.560
		10	0.067	0.080	7.9805	0.631
		11	-0.071	-0.131	8.2523	0.691
		12	-0.248	-0.170	11.729	0.468
		13	0.198	0.398	14.043	0.371
		14	0.129	-0.035	15.075	0.373
		15	-0.277	-0.118	20.035	0.171
		16	-0.135	-0.113	21.279	0.168

من خلال الشكل اعلاه يتبين ان السلسلة في حالة استقرار، و للتاكد من ذلك سنقوم بإجراء الإختبارات التالية على السلسلة الجديدة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الاولى.

الجدول (3-8): جدول درجة التاخر

P	AKAI	SCHW
0	22.94	23.07
1	22.97	23.15
2	22.89	23.12
3	22.94	23.21

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج (EVIEWS).

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان اصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في الحالة p=0.

الجدول (3-9): جدول يوضح قيمتي (ADF) المحسوبة و المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$

القيمة المجدولة	القيمة المحسوبة	النموذج
-1.95	-4.29	4
-2.94	-4.61	5
-3.54	-5.25	6

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج (EVIEWS).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إنطلاقا من النماذج الثلاثة يظهر ان السلسلة الخاصة بالمتغير (*smr*)المعدلة بدرجة تاخير واحدة مستقرة، و هذا لان القيمة المحسوبة لمعيار (ADF) اصغر من القيمة المجدولة له عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ حسب ما ظهر في الجدول السابق.

و عليه سنستخدم السلسلة الجديدة في التقدير و هي: (*dsmr*) اي الفروقات الاولى للسلسلة الاصلية.

2-إستقرارية سلسلة (*sgr*):

الشكل (3-7): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للمتغير (*sgr*)

Date: 12/15/10 Time: 22:27
Sample: 1974 2009
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.023	-0.023	0.0201	0.887
		2	-0.025	-0.025	0.0451	0.978
		3	-0.026	-0.027	0.0727	0.995
		4	-0.027	-0.029	0.1033	0.999
		5	-0.024	-0.027	0.1284	1.000
		6	-0.020	-0.023	0.1459	1.000
		7	-0.011	-0.015	0.1512	1.000
		8	-0.014	-0.018	0.1607	1.000
		9	-0.014	-0.018	0.1705	1.000
		10	-0.009	-0.013	0.1747	1.000
		11	-0.012	-0.016	0.1828	1.000
		12	-0.013	-0.018	0.1926	1.000
		13	-0.014	-0.019	0.2043	1.000
		14	-0.016	-0.021	0.2197	1.000
		15	-0.017	-0.023	0.2396	1.000
		16	-0.019	-0.025	0.2644	1.000

يظهر جليا من خلال الشكل اعلاه ان السلسلة (*sgr*) مستقرة، هذا لان دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة و الجزئية تنطبقان تقريبا على مركز مجال الثقة لكل دالة، و سندعم ملاحظتنا بإجراء إختبارات ديكي فولر كما سبق الامر مع السلاسل السابقة.

الجدول (3-10): جدول درجة التاخر

P	AKAI	SCHW
0	31.12	31.26
1	31.21	31.39
2	31.30	31.53
3	31.40	31.67

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج (EVIEWS).

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان اصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في الحالة p=0.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول (3-11): جدول يوضح قيمتي (ADF) المحسوبة و المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
1	-5.68	-1.95
2	-5.87	-2.94
3	-5.97	-3.54

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج (EVIEWS).

إنطلاقا من النماذج الثلاثة يظهر ان السلسلة الخاصة بالمتغير (*smr*) المعدلة بدرجة تاخير واحدة مستقرة، و هذا لان القيمة المحسوبة لمعيار (ADF) اصغر من القيمة المجدولة له عند مستوى **معنوية** $\alpha = 5\%$ حسب ما ظهر في الجدول السابق.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي لاثر تعبئة الإدخار على النمو الإقتصادي

بعد الإنتهاء من إجراء الإختبارات على السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج، و التاكد من استقرارها سنقوم الان بتقدير النموذج و إختباره من الناحية القياسية، الإحصائية و كذا الإقتصادية باستعمال العديد من الإختبارات المتعلقة بالبواقي ثم المتغيرات، ثم النموذج ككل.

المطلب الاول: الإختبارات المتعلقة بالبواقي

اولا: إختبار الطبيعية

يمكن ان نختبر ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي (اي انها عبارة عن تشويش ابيض)، بتوقع معدوم و تباين ثابت، من خلال عدة مقاييس او إختبارات و التي منها إختبار (Skewness) الذي تقيس مدى تناظر الاخطاء، (Kurtosis) الذي يقيس درجة تفلطح منحنى توزيع البواقي، و إختبار (Jarque-Bira) الذي يضم المقياسين السابقين و هو المقياس الذي سنستعمله في دراستنا.

لتكن الفرضيات التالية:

البواقي تتبع التوزيع الطبيعي : H_0

البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي : H_1

الشكل (3-8): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

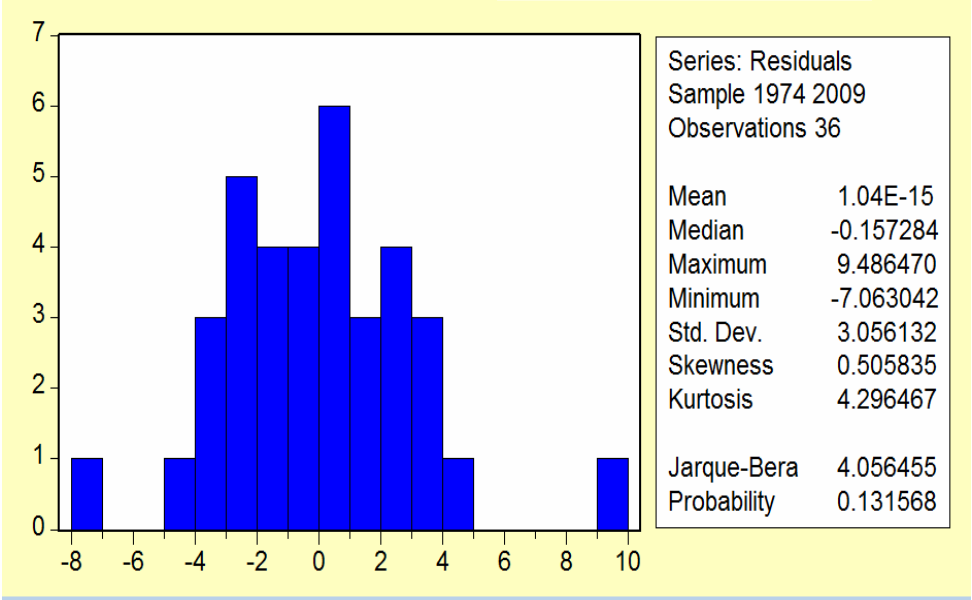

المصدر: من إعداد الطالب و بالإعتماد على برنامج (Eviews).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان قيمة (Jarque-Bira) هي ($S = 4.05 \prec \chi^2 = 5.99$) و إحتمالها هـــو (13.15%)، و هي اكبر من حد المعنوية (5%)، و في هذه الحالة نقبل فرضية العدم اي ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانيا: إختبار بجانس التباين

يمكن إختبار مدى بجانس او إختلاف تباين البواقي اي إمكانية تفسير تباين البـــواقي مـــن خـــلال متغيرات النموذج، من خلال اختبار (White).

و يمكن وضع الفرضيات التالية:

بجانس تباين الاخطاء: H_0

إختلاف تباين الاخطاء: H_1

الجدول (3-12): جدول يوضح إختبار بجانس تباين الاخطاء

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	0.809093	Probability	0.528934
Obs*R-squared	3.403088	Probability	0.492766

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/03/11 Time: 10:04
Sample: 1974 2009
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.17054	6.293388	2.092759	0.0446
DSMR	-7.87E-05	7.88E-05	-0.999024	0.3255
DSMR^2	1.43E-10	2.05E-10	0.697740	0.4905
SGR	-1.56E-05	6.99E-05	-0.223315	0.8248
SGR^2	6.52E-11	4.32E-10	0.150891	0.8810

R-squared	0.094530	Mean dependent var	5.471394
Adjusted R-squared	-0.022305	S.D. dependent var	5.888421
S.E. of regression	5.953729	Akaike info criterion	6.534158
Sum squared resid	1098.853	Schwarz criterion	6.754092
Log likelihood	-112.6149	F-statistic	0.809093
Durbin-Watson stat	2.230695	Prob(F-statistic)	0.528934

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق يظهر ان إحتمـــال القيمـــة (nR^2) **هـو** (49.27%) و هو اكبر من حد المعنوية (5%)، و عليه نقبل فرضية العدم و نستطيع القول ان تباين الاخطاء متجانس إلى حد كبير.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثالثا: إختبار الإرتباط الذاتي بين الاخطاء

لغرض التاكد من وجود إرتباط ذاتي بين الاخطاء من عدمه في النموذج المقدر، سنقوم بالعديد من الإختبارات التي تسمح بالحكم على مدى الإرتباط الذاتي بين الاخطاء و التي من اشهرها إختبار (دربن واتسنDW)، إختبار (Ljung-Box)، و إختبار (Breusch-Godfrey).

بنفس الطريقة لتكن (H_0) هي فرضية العدم و التي تقضي بعدم وجود إرتباط ذاتي بين الاخطاء، بينما (H_1) هي الفرضية البديلة و التي تؤكد وجود إرتباط ذاتي بين الاخطاء.

من خلال جدول نتائج المتحصل عليه خلال مرحلة بناء النموذج كانت قيمة (DW) المتحصل عليها هي (1.81) بإحتمال (0.03%) و هو اقل من حد المعنوية (5%)، و بمقارنتها مع مجال إستقلال الاخطاء $]d_2, 4-d_2[$ اي]1.54,2.14[المتحصل عليها من الجدول الإحصائي لـ(DW)، نجد انها تنتمي إلى داخل المجال، مما يدل على ان الاخطاء مستقلة ذاتيا و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (3-13): جدول التقدير

Dependent Variable: TDC
Method: Least Squares
Date: 07/15/10 Time: 15:04
Sample: 1974 2009
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DSMR	3.55E-05	1.46E-05	2.428608	0.0208
SGR	-5.06E-05	1.82E-05	-2.771138	0.0091
C	2.566187	1.189542	2.157291	0.0384

R-squared	0.188804	Mean dependent var	3.916389
Adjusted R-squared	0.139641	S.D. dependent var	3.393198
S.E. of regression	3.147380	Akaike info criterion	5.210673
Sum squared resid	326.8979	Schwarz criterion	5.342633
Log likelihood	-90.79211	F-statistic	3.840345
Durbin-Watson stat	1.818365	Prob(F-statistic)	0.031665

كذلك يمكن تاكيد النتائج المتحصل عليها من إختبار (DW)، من خلال إختبار (Ljung-Box) الذي يوضح الإرتباط الذاتي للاخطاء لسلسة البواقي كما هو مبين في الشكل التالي:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الشكل (3-9): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للاخطاء

Date: 12/22/10 Time: 09:31
Sample: 1974 2009
Included observations: 36

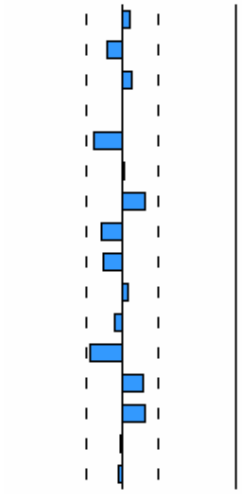

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.067	0.067	0.1756	0.675
		2	-0.147	-0.153	1.0500	0.592
		3	0.097	0.122	1.4406	0.696
		4	0.004	-0.039	1.4413	0.837
		5	-0.263	-0.236	4.4959	0.480
		6	0.022	0.057	4.5172	0.607
		7	0.216	0.154	6.7242	0.458
		8	-0.183	-0.186	8.3634	0.399
		9	-0.176	-0.122	9.9292	0.356
		10	0.057	-0.041	10.099	0.432
		11	-0.071	-0.070	10.375	0.497
		12	-0.290	-0.214	15.168	0.232
		13	0.184	0.145	17.182	0.191
		14	0.201	0.057	19.697	0.140
		15	-0.011	0.094	19.705	0.184
		16	-0.033	-0.073	19.782	0.230

كذلك إختبار (Breusch-Godfrey) يظهر عدم الإرتباط الذاتي للاخطاء.

الجدول (3-14): جدول يظهر إختبار (Breusch-Godfrey)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.476361	Probability	0.625510
Obs*R-squared	1.073397	Probability	0.584675

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/15/10 Time: 10:19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DSMR	2.20E-06	1.50E-05	0.146615	0.8844
SGR	-7.44E-07	1.86E-05	-0.039924	0.9684
C	-0.224694	1.237125	-0.181626	0.8571
RESID(-1)	0.073669	0.180132	0.408971	0.6854
RESID(-2)	-0.168759	0.188212	-0.896643	0.3768

R-squared	0.029817	Mean dependent var	1.04E-15
Adjusted R-squared	-0.095368	S.D. dependent var	3.056132
S.E. of regression	3.198543	Akaike info criterion	5.291514
Sum squared resid	317.1510	Schwarz criterion	5.511447
Log likelihood	-90.24725	F-statistic	0.238180
Durbin-Watson stat	1.912246	Prob(F-statistic)	0.914595

من خلال جملة الإختبارات السابقة يمكن ان نقبل فرضية العدم اي ان البواقي غير مرتبطة ذاتيا.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطلب الثاني: إختبارات المعنوية

إن نتائج التقدير المتحصل عليها تمكننا من إختبار النموذج من الناحية الإحصائية و ذلك من خلال معاينة معنوية كل معامل على حدا من خلال مقارنة إحصائية **ستيودنت** المحسوبة و المجدولة، ثم معنوية النموذج ككل من خلال مقارنة إحصائية **فيشر** المحسوبة و المجدولة، و ذلك من خلال جدول التقدير المتحصل عليه من خلال برنامج (Eviews) **كما يلي:**

الجدول (3-15): جدول التقدير

Dependent Variable: TDC
Method: Least Squares
Date: 07/15/10 Time: 15:32
Sample: 1974 2009
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DSMR	3.55E-05	1.46E-05	2.428608	0.0208
SGR	-5.06E-05	1.82E-05	-2.771138	0.0091
C	2.566187	1.189542	2.157291	0.0384
R-squared	0.188804	Mean dependent var		3.916389
Adjusted R-squared	0.139641	S.D. dependent var		3.393198
S.E. of regression	3.147380	Akaike info criterion		5.210673
Sum squared resid	326.8979	Schwarz criterion		5.342633
Log likelihood	-90.79211	F-statistic		3.840345
Durbin-Watson stat	1.818365	Prob(F-statistic)		0.031665

من خلا الجدول يمكن إستخلاص اهم المؤشرات الإحصائية كما يلي:

$$n.Obs = 36 \quad DW = 1.81 \quad P(F-stat) = 0.03 \quad F-stat = 3.84 \quad R^2 = 0.18$$

اولا: معامل التحديد R^2

تم قياس قوة تفسير العلاقة بين حجم المدخرات و معدل نمو الإقتصاد الوطني من خلال معامل التحديد R^2 و كذا معامل التحديد المصحح R^2adj، فمن خلال جدول التقدير السابق يظهر ان $R^2 = 0.18$، اي ان نسبة (18%) من التغير في معدل النمو الإقتصادي مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة (sgr) و $(dsmr)$ اما الباقي و الذي يمل نسبة (82%) فهو مفسر من قبل عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج و التي يمثلها حد الخطا العشوائي (ε).

ثانيا: إختبار معنوية المقدرات

يقيس إختبار **ستيودنت** كما سبق الذكر مدى تاثير كل متغير مفسر على المتغير التابع (كل متغير على حدا)، و يكون شكل الإختبار كالاتي:

$$H_0 : a_i = 0$$
$$H_1 : a_i \neq 0$$

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

يقوم هذا الإختبار بمقارنة القيمة المطلقة المحسوبة و المتحصل عليها من الجدول، مع القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية (α) و عند درجة حرية $(n-k)$ **حيث** (n) يمثل عدد المشاهدات، و تمثل (k) عدد المعالم المقدرة في النموذج.

*فإذا كانت القمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت اكبر من القيمة المجدولة لها عند نفس الشروط السابقة الذكر اي: $(t_t \prec t_c)$ في هذه الحالة نرفض فرضية العدم (H_0) و هذا يعني ان قيمة (a_i) معنوية، و المتغير المفسر المرتبط به يفسر المتغير التابع تفسيرا جيدا.

*اما إذا كانت $(t_t \succ t_c)$ فنقبل فرضية العدم و عليه تكون المعلمة (a_i) غير معنوية، و المتغير المفسر المرتبط بها لا يفسر المتغير التابع تفسيرا جيدا.

بالرجوع الى دراستنا و عند مستوى معنوية $(\alpha = 5\%)$، و بعدد مشاهدات $(n.Obs = 36)$، و عدد المعالم المقدرة هو $(k = 2)$، و من خلال جدول التقدير السابق يظهر ان قيمتي ستيودنت المحسوبة اقل من القيمة المجدولة لهما هذا من جهة، و من جهة اخرى و بالنظر الى إحتمال الإحصائيتين الذي له مدلول جيد حول معنوية المعالم المقدرة نلاحظ ان الإحتمال كان اقل من $(\alpha = 5\%)$، و هو ما يؤكد ان القيم المقدر من العينة لها معنوية إحصائية ويمكن من خلالها الوصول الى المعلمات الحقيقية للمجتمع.

ثالثا: إختبار المعنوية الكلية لمعلمات النموذج

يتم هذا الإختبار من خلال مقارنة قيمة إحصائية **فيشر** المحسوبة من الإنحدار (F_c) و مقارنتها مع القيمة المجدولة (F_t) عند الشروط السابقة، او من خلال مقارنة إحتمال إحصائية فيشر المحسوبة مع مستوى المعنوية.

يصاغ هذا الإختبار بالطريقة التالية: **لتكن** (H_0) هي فرضية العدم و التي تدل على ان المتغيرات المفسرة إجمالا ليس لها تاثير على المتغير التابع، و الفرضية البديلة (H_1) التي تعني انه يوجد على الاقل متغير مستقل له تاثير جيد على المتغير التابع، حيث:

$$H_0 : a_1 = a_2 = 0$$
$$H_1 : a_1 \neq a_2 \neq 0$$

*فإذا كانت القمة المحسوبة لإحصائية فيشر اكبر من القيمة المجدولة لها عند نفس الشروط السابقة الذكر اي: $(F_t \prec F_c)$ في هذه الحالة نرفض فرضية العدم (H_0) و هذا يعني ان النموذج له معنوية إحصائية بصفة عامة، و المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع تفسيرا جيدا.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

*اما إذا كانت $(F_t \succ F_c)$ فنقبل فرضية العدم و عليه النموذج المقدر غير معنوي، و المتغيرات المستقلة لا يفسر المتغير التابع تفسيرا جيدا.

في نموذجنا المقدر و من خلال جدول التقدير نلاحظ ان $(F_t \prec F_c)$ **حيث** $(F_c = 3.84)$ اما $(F_t = 3.28)$، كذلك و من خلال ملاحظة لإحتمال المرفق لإحصائية فيشر المحسوبة و المساوي **للقيمة:** $(P(F_c) = 3\%)$ و هو اقل من مستوى المعنوية المستعمل في الدراسة اي: $(\alpha = 5\%)$.

من خلال النتائج المتعلقة بإحصائية فيشر نستطيع القول ان المتغيرات المستقلة لها تاثير جيد في النموذج.

رابعا: إختبار إستقرارية النموذج

يبين هذا الإختبار إذا ما حدثت تغيرات هيكلية في النموذج خلال فترة الدراسة، و يوجد طريقتان لإجرائه الاولى بإستعمال إختبار (Chow) لكن لإجراء هذا الإختبار يجب ان نكون على علم مسبق بسنة حدوث التغير الهيكلي، او ان نفترض هذه السنة بناءا على المعلومات المسبقة و نؤكدها عن طريق هذا الإختبار.

اما الإختبار الثاني فهو إخبار (Cusum) و هو يبين سنة حدوث التغير الهيكلي في النموذج إن وجد، و عليه فمن المهم ان نستعمل هذا الاخير في حالة دراستنا نظرا لعد إمكانية الجزم بحدوث تغير هيكلي، او بعبارة ادق عدم قدرتنا على تحديد سنوات التغير الهيكلي من الوهلة الاولى.

لتكن:

H_0: هي فرضية ان النموذج مستقر .

H_1: هي فرضية عدم إستقرار النموذج.

من خلال برنامج (Eviews) تحصلنا على الشكل التالي الذي يظهر إختبار (Cusum) **على** النموذج المقدر.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الشكل (3-10): إختبار (Cusum) على النموذج المقدر

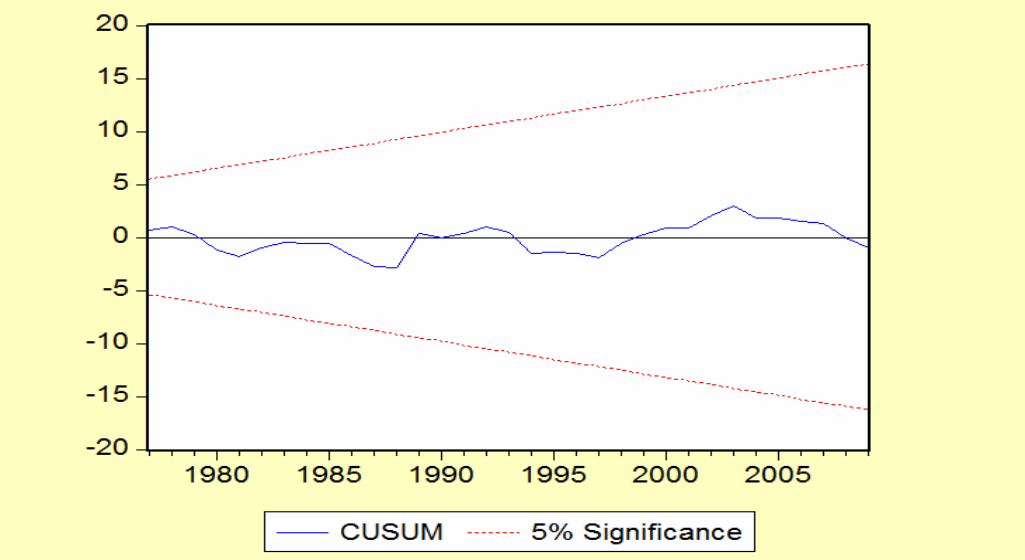

من خلال الشكل يظهر ان منحنى (Cusum) لا يتعدى حدود المعنوية، و هذا دلالة على إستقرار النموذج خلال فترة الدراسة، اي عدم حدوث تغيرات هيكلية من شانها ان تغير العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

المطلب الثالث: التحليل الإقتصادي للنموذج

بعد التطرق للتحليل الإحصائي و القياسي للنموذج المقدر و جب علينا تحليله من الناحية الإقتصادية، و إختبار إمكانية موافقته للنظريات الإقتصادية و كذا الفرضيات المسطرة.

فمن نتائج التقدير حصلنا على النموذج المقدر في حالته النهائية كما يلي:

الجدول (3-16): النموذج المقدر

Estimation Command:
==========
LS TDC DSMR SGR C

Estimation Equation:
==========
TDC = C(1)*DSMR + C(2)*SGR + C(3)

Substituted Coefficients:
==========
TDC = 3.546743861e-05*DSMR - 5.055458915e-05*SGR + 2.566187225

$n.Obs = 36 \quad DW = 1.81 \quad P(F-stat) = 0.03 \quad F-stat = 3.84 \quad R^2 = 0.18$

ويمكن كتابة معادلة النموذج بالعلاقة التالية: $tdc = (3.546e^{-5})dsmr - (5.055e^{-5})sgr + 2.566$

اي ان:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

$c_1 = 3.546e^{-5}$

$c_2 = -5.055e^{-5}$

$c_3 = 2.566$

-يتبين من خلال المعادلة السابقة ان الإدخار المحلي في الجزائر لا يؤثر بشكل كبير على معدلات النمو الإقتصادي و هذا ما يظهره معامل التحديد $R^2 = 0.18$، اي ان نسبة (18%) من التغير في معدل النمو الإقتصادي مفسرة بالإدخار المحلي اما الباقي و الذي يمل نسبة (82%) **فهو مفسر من** قبل عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج، و هذا يرجع إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري فهو إقتصاد ريعي يعتمد في مجمله على عائدات المحروقات، و لو نظرنا إلى مكونات الناتج الداخلي الخام نجد ما **نسبة** (94%) منه عبارة عن محروقات او مشتقات بترولية.

-وبهذا نرى ان النموذج و رغم نقص القوة التفسيرية لمعامل التحديد إلى انه يعكس الواقع في الإقتصاد الجزائري اي ضعف نسبة مشاركة الإدخارات المحلية في عملية النمو الإقتصادي.

-بالنظر إلى المعامل (c_1) الذي يمثل نسبة النمو إلى إجمالي الإدخار العائلي الحقيقي، و يقيس مقدار الزيادة في النمو الإقتصادي الناجمة عن زيادة الإدخار العائلي بوحدة واحدة، نجد انه موجب اي انه يشرح العلاقة الطردية بين الإدخار و النمو الإقتصادي، و هذا ما اكده العديد من الإقتصاديين في دراساتهم.

-اما المعامل (c_2) الذي يقيس مقدار الزيادة في معدل النمو الإقتصادي الناجمة عن زيادة وحدة واحدة في إجمالي الإدخار الحكومي، فهو ذو قيمة سالبة اي انه يظهر علاقة عكسية بين الإدخار الحكومي و النمو الإقتصادي، يمكن ان ننسب هذه الظاهرة إلى التنامي المتزايد للإدخار الحكومي بعيدا عن تحقيق معدلات نمو متزايدة و هذا ما شهدته الجزائر خلال مرحة التسعينات خاصة، كذلك من المعروف ان الإدخار الحكومي ما هو إلا فائض الإيرادات عن نفقات الدولة و من الناحية العملية فإنه إذا تم إتباع سياسة تقشفية فمن المؤكد تراجع النمو نظرنا لكون الإنفاق هو الدافع الاول لعملية التنمية في اي بلد.

-إذن و بمعرفة خصوصية الإقتصاد الجزائري نجد ان النموذج المتحصل عليه مقبول عموما من الناحية الإقتصادية، كما يظهر بعض المؤشرات الإقتصادية المهمة كضعف مساهمة الإدخار المحلي في تمويل الإقتصاد الوطني، في حين نلاحظ ان معظم الإقتصاديات المتقدمة تعول بشكل كبير على حجم المدخرات المعبأة محليا لتمويل مختلف مشاريعها و بالتالي الإسهام في نمو الإقتصاد.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خلاصة الفصل الثالث:

بعد إجراء الدراسة القياسية المفصلة لمدى تاثير حجم المدخرات المعباة في الإقتصاد الجزائري على معدلات النمو الإقتصادي، فإن اهم ما يمكن إستخلاصه هو نجاح عملية القياس الإقتصادي و التقدير من الناحية الإحصائية، القياسية و كذا الإقتصادية، فقد تحصلنا على نموذج مقبول من الناحية الإحصائية رغم العديد من المشاكل التي واجهتنا في جمع المعطيات و تصنيفها، و ما يؤكد صحة نتائجنا هو المؤشرات الإحصائية الإيجابية و كذا نجاح الإختبارات على النموذج بدءا من إستقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة، إلى تاكيد إتباع الاخطاء للتوزيع الطبيعي، ثم معنوية المعلمات المقدرة كل على حدا و إستقرار النموذج على طول فترة الدراسة.

اما فيما يخص جودة النموذج من الناحية القياسية فهو ما يبرزه إختبار المعنوية الكلية لفيشر الذي كان هو الاخر إيجابيا.

و من الناحية الإقتصادية كان لطبيعة الإقتصاد الجزائري الدور الفاعل في خصوصية النموذج المقدر بدءا من ضعف معامل التحديد الذي يقيس قوة العلاقة التفسيرية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، إلى إشارة و إتجاه هذه العلاقة لكل متغير على حدا.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خاتمة عامة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خاتمـة عـامة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كيفية تاثير حجم المدخرات المعباة في الإقتصاد الوطني على النمو الإقتصادي، و مدى توافق حالة الإقتصاد الجزائري مع النظرية الإقتصادية في هذا المجال، و ذلك من خلال إجراء دراسة قياسية على هذين المتغيرين الكليين، بعد التطرق إلى الجانب النظري لكل متغير على حدا و كذا تحليل كل متغير في الإقتصاد الوطني، كل هذا من اجل تحديد طبيعة هذه العلاقة بشكل دقيق.

و لدراسة موضوعنا بشكل وافي و كامل، كان لا بد من التطرق لعدة نقاط اساسية في بحثنا، حيث تعرضنا في النقطة الاولى إلى كافة المفاهيم النظرية لظاهرة الإدخار من تعاريف، انواع و النظريات المسرة له، كما حاولنا ايضا دراسة واقع الإدخار في الجزائر خلال فترة الدراسة.

اما النقطة الثانية في بحثنا فقد شملت ذكر الجوانب النظرية للنمو الإقتصادي، بدءا بالمفهوم و كذا التداخل بين النمو و التنمية، ثم نظريات النمو التي عرفت من قبل الإقتصاديين، وقمنا ايضا بتقديم النماذج الرياضية للنمو الإقتصادي على إختلافها من مدرسة إلى اخرى و من مفكر إقتصادي إلى اخر، كما تم من خلالها تسليط الضوء على واقع النمو الإقتصادي في الجزائر مع الظروف المصاحبة له عبر كل المراحل الزمنية التي تم التطرق إليها.

و في الاخير إشتمل الجزء الثالث من بحثنا على الدراسة التطبيقية و القياسية للمتغيرات الإقتصادية الكلية التي تمت معالجتها في الفصلين السابقين، حيث و من خلال هذا الفصل قمنا بمحاولة بناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين النمو الإقتصادي و الإدخار المحلي في الجزائر، بحيث يعكس هذا النموذج الدور الحقيقي الذي يلعبه الإدخار في عملية التنمية و تطوير الإقتصاد الجزائري.

إن من اهم النتائج التي يمكن إستخلاصها من هذه الدراسة سواء من الناحية النظرية او من الناحية التطبيقية ما يلي:

-يتم الإدخار في اغلب الاحيان بطريقة إختيارية، غير ان الدافع وراء عملية الإدخار يختلف من فرد لاخر و من بلد لاخر و من دين لاخر، فنجد البعض يدخرون بنية الحصول على الفائدة بينما اخرون يرون اهم من خلال الإدخار يحفظون اموالهم من خطر الضياع و السرقة، و منهم من يدخر للحصول على إمتيازات يمنحها مؤسسة التعبئة كما هو الحال في الجزائر بالنسبة للصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

-ليست كل الاموال المجمعة إدخارا و إنما الإدخار هو ذلك المال الذي يجد طريقه إلى الإستثمار، و نقصد هنا الإكتناز الذي يعتبر مورد غير مستغل بالنسبة للإقتصاد.

-تعددت النظريات التي حاولت تفسير السلوك الإدخاري للافراد فمنهم من يرى ان الإدخار تابع للدخل، و منهم من يرى انه دالة في سعر الفائدة، اخرون راوا انه يتبع المتغيرين السابقين معا، في حين هناك من ارجع السلوك الإدخار إلى عوامل شخصية و ثقافية و حتى دينية.

-إن إرتفاع حجم الموارد العائلية غير المستغلة إذا ما دل فإنما يدل على امرين، فهو من جهة يدل على ان هناك ضعف كبير في الدور الذي تمارسه الاوعية الإدخارية في عملية التعبئة، فقد لاحظنا ان الإقتصاد الجزائري يعتمد تقريبا على وعاء وحيد في تعبئة المدخرات و الوعاء المصرفي، الذي يعتمد بدوره على الودائع المصرفية بدرجة كبيرة، و هذا طبعا سوف يقلل من قدرة الإقتصاد على تعبئة كامل الفوائض المالية المتوفرة، و من جهة اخرى يدل على إنعدام الثقة في الجهاز المصرفي نتيجة التغير المستمر في القوانين و التشريعات، و من ثمة فإن إنخفاض حجم الإدخار سببه في الاساس ضعف نشاط التعبئة و ليس إنخفاض القدرة الإدخارية للإقتصاد.

-هناك إختلاف واضح بين الباحثين في تحديد العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي لاي بلد، بغض النظر عن طبيعة البلد اكان متقدما او سائرا في طريق النمو، او متخلفا، و يرجع ذلك إلى إختلاف الهيكل الإقتصادي من بلد لاخر.

-إن المفهوم الراسخ هو ان اي عملية تنمية لابد لها من تمويل، و مصادر التمويل تختلف حسب إمكانيات كل بلد، و من المصادر التمويلية الاقل تكلفة نجد الإدخار المحلي الذي يمكن الدول من تمويل إقتصادياتها ذاتيا.

هذا بخصوص الدراسة النظرية، اما فيما يعلق بالدراسة التطبيقية فإن من ام النتائج التي يمكن إستنباطها ما يلي:

-الشيء الإيجابي الذي لاحظناه من خلال الدراسة هو مدى إستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرلات المدروسة، الامر الذي كان له لدور الكبير في تحسين نتائج الدراسة القياسية.

-إتضح من خلال الدراسة القياسية ان النمو الإقتصادي في الجزائر لا يمكن إرجاع سببيته بنسبة كبيرة إلى حجم المدخرات المعباة، و إنما إلى عوامل اخرى لم ندرجها في النموذج القياسي، و هو م يتفق مع الدراسة النظرية لمحددات النمو الإقتصادي، فيظهر من خلال النموذج المقدر ان نسبة (18%) فقط من التغير في الناتج الداخلي الخام تفسر بالتغير في الإدخار المحلي.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

-التاثير السلبي الذي يلعبه الإدخار الحكومي الحقيقي على معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي، و قد ارجعنا ذلك إلى سوء السياسة المالية المتبعة لتوجيه هذه المدخرات نحو القطاعات الإنتاجية.

-متانة النموذج القياسي المقدر من الناحية الإحصائية، القياسية و الإقتصادية، حيث ان معظم الإختبارات التي اجريت عليه اظهرت معنويته.

التوصيات:

إستنادا إلى النتائج المتوصل إليها و حسب طبيعة الدراسة فإن التوصيات الناجمة عنها عامة في طبيعتها و يمكن اخذها بعين الإعتبار من قبل المهتمين بوضع السياسات الإقتصادية، و نلخصها فيما يلي:

-تنويع مجالات الإستثمار و رفع كفاءة تعبئة و إستخدام المدخرات عن طريق توفير مجالات مختلفة لتوجيه المدخرات نحو تمويل عملية التنمية الإقتصادية.

-يجب السعي لتحسين اداء المؤسسات الإدخارية و تنويعها.

-الإهتمام بإنشاء و تطوير نظم معلومات في مؤسسات بجميع المدخرات و السعي لتوفير معلومات عن سلوك المدخرين و حاجاتهم الحقيقية و إمكانياته الفعلية، و إتجاهاتهم الفكرية و الدينية، و إستكمال ذلك بدراسات متكاملة تمكن من إعداد اوعية إدخارية جديدة تتناسب و إحتياجاتهم.

-الإهتمام بالإدخار كمصدر من مصادر تمويل الإقتصاد الوطني و جعله كعامل لإنعاش التنمية الإقتصادية في الدولة.

-محاولة تنويع و توسيع صادرات الدولة لانها تؤثر بشكل مباشر في محددات نمو الناتج الداخلي الخان لاي دولة.

افاق البحث:

في سياق الدراسة يمكن طرح بعض المواضيع للبحث فيها مستقبلا:

-اثر الإدخار العائلي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

-دراسة محددات النمو الإقتصادي في الجزائر.

-بناء نموذج قياسي لمحددات النمو الإقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

-النمو الإقتصادي في الجزائر هل هو حاصل سياسات إقتصادية ام إنعكاس للظروف الإقتصادية العالمية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

قائمة المراجـــع

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المراجع باللغة العربية:

اولا: الكتب

1- احمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف و محمد سيد عابد، ***النظرية الاقتصادية الكلية***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

2-احمد هني، ***إقتصاد الجزائر المستقلة***، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

3- اسامة بن محمد باحنشل، ***مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي***، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.

4- إسماعيل محمد هاشم، ***النقود و البنوك***، الكتاب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.

5- الب عوض الرفاعي و عبد الحفيظ بالعربي، ***اقتصاديات النقود و البنوك***، دار وائل، عمان، الطبعة الاولى، 2002.

6- الطاهر لطرش، ***تقنيات البنوك***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

7-بول ساموبلسون، ***علم الاقتصاد "الدور الاقتصادي للدولة و محددات الدخل الوطني"***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

8-بلعزوز بن علي، ***محاضرات في النظريات و السياسات النقدية***، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

9- حسام داوود و اخرون، ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، الطبعة الثالثة، دار الميسرة، عمان، 2005.

10- حسين عمر، ***التنمية و التخطيط الاقتصادي***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

11-حربي محمد موسى عريقات، ***مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي***، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2006.

12- خزعل البيرماني، ***الدخل القومي و الاستخدام، الدار الجامعية***، الإسكندرية، دون سنة النشر.

13- خزعل البيرماني، ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، مطبعة الديواني، بغداد، 1976.

14- خليل محمد حسن الشماع، ***المدخرات العربية***، إتحاد المصارف العربية، 1987.

15- رياض إسماعيل، ***الإدخار في المجتمع الإشتراكي***، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1982.

16- زيد بن محمد الرماني، ***سلسلة تنمية المهارات***، دار الحضارة للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الرياض، 2004.

17-سالم توفيق النجفي، ***اساسيات علم الاقتصاد***، جامعة الموصل، العراق، 2000.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

18- ساموبلسون، ***علم الاقتصاد***، الجزء 5، المغرب، 1992.

19-سعيد سيف النصر، ***دور البنوك التجارية في استثمار اموال العملاء***، جامعة الإسكندرية، 1990.

20- سمير محمد عبد العزيز، ***التمويل العام -المدخل الادخاري و الضريبي. المدخل الإسلامي. المدخل الدولي***، الطبعة الثانية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.

21- شعبان رافت محمد، ***نظم تمويل و ضمان ائتمان الصادرات مع دراسة التجربة المصرية***، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

22- صبحي تادلس قريصة و محمود يونس، ***مقدمة في الاقتصاد***، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

23- عادل احمد حشيش، ***اصول الإقتصاد السياسي "دراسة تحليلية مقارنة"***، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، دون سنة النشر.

24- عبد القادر محمد عبد القادر عطية و رمضان محمد احمد مقلد، ***النظرية الاقتصادية الكلية***، جامعة الإسكندرية، مصر،بدون سنة.

25-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ***اتجاهات حديثة في التنمية***، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر 2002-2003.

26- عرفات تقي الحسيني، ***التمويل الدولي***، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002.

27- علي خضر بخيت، ***التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام***، الدار السعودية للنشر، دون سنة النشر.

28- عمر صخري، ***التحليل الاقتصادي الكلي***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

29- عمر صقر، ***العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

30- فتحي عبد العزيز الرواشي، ***الإقتصاد و السوق***، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، دون سنة النشر.

31- فليح حسن خلف، ***التنمية و التخطيط الاقتصادي***، عالم الكتاب الحديث، الاردن، 2006.

32- قطب مصطفى سانو، ***المدخرات، احكامها و طرق تكوينها و إستثمارها في الفقه الإسلامي***، الطبعة الاولى، دار النفائس، الاردن، 2001.

33-كمال بكري، ***التنمية الإقتصادية***، دون دار النشر، بيروت، دون سنة النشر.

34- مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد، ***مقدمة في التحليل للاقتصادي الكلي***، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2004.

35- محمد سليم، ***إدارة البنوك و البورصات و الاوراق المالية***، جامعة المنصورة، مصر، دون سنة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

36-محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، ***التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"***، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003.

37-محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، ***التنمية الاقتصادية --مفهومها نظرياها سياساها--*** الدار الجامعية، الإسكندرية، **مصر**، 2003.

38- محمد عبد العزيز عجمية و مدحت محمد العقاد، ***النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية الدولية***، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

39- محمد عبد العزيز محمد، ***الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين***، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

40- محمد عبد المنعم عمر و احمد فريد مصطفى، ***الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق***، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

41- محمد فوزي ابو السعود، ***مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

42-محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، ***النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية***، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

43- محمود الوادي و اخرون، ***الاساس في علم الاقتصاد***، دار اليازوري، الاردن، الطبعة الاولى،2007. -

44-محمود حميدات، ***مدخل للتحليل النقدي***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

45-مدحت القريشي، ***التنمية الإقتصادية_نظريات و سياسات و موضوعات_***، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007. محمد البنا، ***التخطيط و التنمية الإقتصادية***،جامعة المنوفية، 1992.

46- نعمة الله نجيب إبراهيم، ***اسس علم الاقتصاد،مؤسسة شيهاب الجامعة***، الإسكندرية، 2006.

47- هيثم صاحب عجام و على محمد سعود، مراجعة مصطفى سليمان دفع الله، ***فخ المديونية الخارجية للدول النامية--الاسباب و الاستراتيجيات--***، دار الكندي للنشر و التوزيع، 2006.

-

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانيا: البحوث و المقالات

1- اثيل عبد الجبار الجومرد و مروان ذنون، ***محددات الادخار الشخصي في الدول النامية مع الإشارة إلى العراق***، مجلة تنمية الرافدين، العدد 30، 1990.

2- احمد سلامي و محمد شيخي، ***تقدير دالة الإدخار في الجزائر 1970-2005***، مجلة الباحث، العدد 06، 2008.

3- احمد محمد صباغ، ***المشكلات العملية التي تواجهها شركات التامين الإسلامية***، بحث مقدم لحلقة حوار حول عقود التامين الإسلامي، معهد بحوث البنك الإسلامي بجدة، 2009.

4-بلعزوز بن علي، ***تقييم اداء السياسة النقدية لبنك الجزائر في معالجة التضخم خلال الفترة 1990-2007***، مقال، جامعة حسيبة بن بو علي، 2009.

5- صبرى احمد ابو زيد، ***دور سوق المال في تنمية الاستثمارات في مصر خلال الفترة 1975-1985***، مجلة مصر لمعاصرة، العددان 411-412 ، يناير – ابريل 1988.

6- عبد الرحمان يسري احمد، ***تجربة الاوراق المالية الإسلامية***، دراسة اقتصادية إسلامية، المجلد الثالث، العدد الاول، جدة، 1995.

7- عدون بوكابوس، ***الاقتصاديات المغاربية في سياق التحول الإقتصادي العالمي حالة تونس و الجزائر***، مجلة تصدر عن الية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2004.

8- رحيم حسين، ***نحو ترقية الإدحار الشخصي المصرفي في البلدان الإسلامية "إشارة إلى بلدان سمال إفريقيا***، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الاول، 2004.

9-زايري بلقاسم، ***كفاية الإحتياطات الدولية في الإقتصاد الجزائري***، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع.

10- محمود السجاعي، ***نحو إطار مقترح للتقرير عن الاداء الاجتماعي للبنوك التجارية***، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان "مؤتمر المدخرات في مصر ،مصادرها،قنوات تعبئتها،اتجاهات تخصيصها "، جامعة المنصورة، افريل، 1989.

11-مولود حشمان، عائشة مسلم، ***إتجاهات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004***، دون دار نشر، الجزائر، دون سنة نشر

12- ناجي مخائيل حبيب، ***الفجوة الادخارية –التضخم-دراسة عن الاقتصاد المصري، 1984-1986***، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان"مؤتمر المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها "، جامعة المنصورة، افريل، 1989.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- بطاهر علي، ***إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية***، اطروحة دكتوراه، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005.

2-بلقلة إبراهيم، ***اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر***، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2005.

3- حدبي فيصل، ***إنعكاس سياسات مكافحة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة*** 1990-2007، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

4- جدي طارق، ***محاولة تحديد العوامل الإقتصادية المؤثرة على اهم عون محلي في الجزائر***، مذكرة ماجيستير في الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2005.

5-خليل عبد القادر، ***محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر للفترة*** 1990/2006، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008.

6- جنيدي مراد، ***دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال اشعة الانحدار الذاتي*** 1970-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

7- زيدان محمد، ***دور التسويق في القطاع المصرفي"حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية***، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

8- سعد بن حمدان اللحياني، ***الائتمان في الاقتصاد الإسلامي،"مع التركيز على الائتمان التجاري"***، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 1998.

9- طالي خيرة، ***نمذجة قياسية لسلوك ادخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم***، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000.

10-صواليلي صدر الدين، ***النمو و التجارة الدولية في الدول النامية***، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

11- عبد القادر زيتوني، ***محددات ادخار القطاع العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة*** 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2009-2010.

12-عبد الله بلوناس، ***الإقتصاد الجزائري من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز اهداف السياسة الإقتصادية***، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المراجع باللغة الاجنبية:

1-Abdelkader Sid Ahmed, ***croissance et développement, théorie et politique***, TOME 1, 2eme édition, OPU, Alger, 1981.

2- Ahmed Henni, Crédit et Financement en Algérie 1962-1987 , CREAD, ALGER, 1987.

-Bernard Bret , ***Le tiers monde, croissance, développement, inégalité***, Paris, Collection Histege , 2002.3

David Begg, Stanly Fischer, Rudiger Dornbusch, ***Macroéconomie, Adaptation française***, 2eme édition, 4 -

DUNOD, Paris, France, 2002.

.-Denis Kesler et Anterne Hilmo, Epargne et le développement, Economica, 19855

6-El-Erain, M, Financial Market Development in the Middle East, "in "Development of Financial Market in the Arab countries, Iran and Turkey" Economic Research Forum for Arab countries, Iran & Turkey, 1995.

7- Haslem, commercial bank management, (3ed), Virginia, prentice-hall, 1985.

8- Jean Rivoire, ***L'économie de marché, Que sais-je ?*** ,Alger, ed Dahleb,1994.

9-Jean Arrous, ***Les théories de la croissance***, Paris, éditions du seuil, 1999.

10- Kidwell, David and others, financial institutions, markets and money, 8th edition, USA, 2003.

11- Michel Herland, Keynes et la macroéconomie, Economica, Paris, 2000.

12-Michel Devoly, ***Théories macroéconomiques (fondement et controverses)***, 2eme édition, Armand Coline, paris, France, 1998.

13-Neil Esho, Ralf Zurbruegg, law and the deteerminants of property-casualty insurance, apra, working, paper n 8, 2001.

14-Patrick Villieu, macroéconomie consommation et épargne, Edition la découverte, Pais, 2002.

15-Rose, j.kolari, financial institution, (5ed), irwin ;1995 .

16-Régis Bénichi, Marc Nouschi, ***La croissance aux XIXème et XXème siècles***, 2éme édition, Paris, édition Marketing, 1990.

17-Ulrich Kohli, ***Analyse macroéconomie***, De Boeck université, Bruxelles, Belgique, 1999.

18- Valdez, Stephen, An Introduction To Global Financial Markets, London, Published by Macmillan Press LTD, 2th Ed. 1997.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المواقع الإلكترونية:

1-http://mohadrat4.islamcvoice.com/a360.ram, Murat Yildizoglu, Université Montesquieu Bordeaux IV – France.

2- http://www.bank-of-algeria.dz/.

3-http://www.ons.dz/.

4-http:// www.banquemondiale.org/.

5-http://www.ifm.org/.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com